العلاقات الصينية الأمريكية في ظل النظام الدولي الجديد
2001 - 2011

إعـــداد
إبراهيم محمد شوكت النسعة

المشـــرف
الأستاذ الدكتور فيصل عودة الرفوع

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
العلوم السياسية

كلية الدراسات العليا
الجامعة الأردنية

مايو 2012

نموذج ب

نوقشت هذه الرسالة " العلاقات الصينية الأمريكية في ظل النظام الدولي الجديد **2001-2011**

يوم الأربعاء 2012/5/2

أعضاء اللجنة

الأستاذ الدكتور فيصل عودة الرفوع (مشرفا

أستاذ – علاقات دولية

الأستاذ الدكتور سعد سالم ابو دية (عضوا)

أستاذ- علاقات دولية

الأستاذ الدكتور أمين عواد المشاقبة (عضوا)

أستاذ - سياسة مقارنة

الدكتور احمود علي ابو سليم (عضو خارجي)

أستاذ مشارك - جامعة مؤتة

شكر وتقدير

"وان شكرتم لا ازيدنكم"

الشكر للباري في علاه الذي قيض لنا مثل هذا ولولاه ما كان.
إلى أستاذي المشرف **الأستاذ الدكتور فيصل عودة الرفوع** الذي ما بخل على من كنوز خبراته ومعرفته الواسعة وكان خير مرشد ودليل .
وإلى الأساتذة الذين نهلت من نبع علمهم في قسم العلوم السياسية
وإلى أعضاء لجنة المناقشة الكرام الأجلاء

الإهداء

إلى والدي الذي شاركني فرحة نجاح أول سنين الابتدائية
إلى والدتي....أطال الله عمرها نبع الحنان والمحبة من صنعت منا رجال في أقسى ظروف الحياة، صاحبة الدعوات التي ما بخلت على بها
إلى زوجتي نبع الوفاء والمحبة، كل حرف في هذه الرسالة ينطق لها بالشكر لأنها من كانت خلفه...لها وقفات لن أنساها ما حييت لأنها كانت لي خير سند.
إلى أخوتي الذين شاركوني هذا الانجاز من (ألفه إلى يائه)

فهرس المحتويات

العلاقات الصينية الأمريكية في ظل النظام الدولي الجديد
2001-2011

إعداد

إبراهيم محمد شوكت النسعة

المشرف الأستاذ الدكتور فيصل عوده الرفوع

الملخص

كان الصراع هو السمة المميزة للعلاقات الأمريكية - الصينية في الأعوام الأولى من الحرب الباردة ، وقد انحصرت المواجهة بين الطرفين في ثلاثة موضوعات رئيسية : حقوق الإنسان ، وقف سباق التسلح، تايوان.وكانت ذروة المواجهة في ربيع 1996، عندما أرسلت أمريكا اثنتين من حاملات الطائرات إلى منطقة تايوان ، حيث كانت تلك هي المرة الأولى التي يتقابل فيها الطرفان في مواجهة عسكرية مباشرة منذ حرب فيتنام بعد أزمة تايوان، بدأت علاقات العملاقين خاصة منذ زيارة الرئيس زيانج زيمين للولايات المتحدة في أكتوبر عام 1997، تتخذ نوعاً من الاستقرار والايجابية ولم يتوقف تحسين العلاقات عند الشكل والرمزية فقط، ولكنه تضمن بعض الأمور الجوهرية فعلاً، ومع ذلك تظل طبيعة وتجاه علاقات الدولتين غير مؤكدة فهي ليست علاقة مواجهة كما يخمن البعض، وليست علاقة تعاونية.تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية : التعريف بمستوى وطبيعة العلاقات-الأمريكية الصينية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001. وتحليل أبعاد العلاقات الأمريكية الصينية على المستوى الاقتصادي والسياسي . وتحليل ودراسة المتغيرات المؤثرة على العلاقات الأمريكية الصينية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول . تنطلق الدراسة من الفرضية التالية: تكتسب العلاقات الصينية الأمريكية أهمية كبيرة على المستوى الإقليمي والدولي . وتوصلت الدراسة إلى إن مستقبل العلاقات الصينية الأمريكية يتأرجح بين التعاون والصراع، فالعلاقات الأمريكية الصينية لا تسير علي وتيرة واحدة، يمكن القول إن مستقبل العلاقات بين البلدين لم يعد محكوماً فقط بالمصالح التجارية والاقتصادية بين البلدين أو بالإستراتيجية العسكرية والأمنية لهما، ففي كل الأحوال يستطيع الطرفان تحقيق قدر ما من التوازن في مجمل هذه العلاقات في العقود الثلاثة المقبلة رغم الافتقار إلى الثقة المتبادلة على الصعيد السياسي بعد أن تمكنا من إحداث تطوير إيجابي نسبي في علاقتهما معاً، وأوصت بالعمل على تعزيز الثقة الإستراتيجية المتبادلة والاحترام المتبادل والسعي لإيجاد أرضية مشتركة مع ترك الخلافات جانبا، وتشجيع التفاهم بين الشعبين لتمتين الأسس الشعبية للعلاقات الودية بين الدولتين.

الفصل الاول

الاطار العام للدراسة

المقدمة :

بعد سقوط جدار برلين في تشرين الثاني1989م وتفكك الاتحاد السوفيتي عام 1991م، برزت قوة عظمى واحدة مهيمنة هي الولايات المتحدة الأمريكية التي أعلن رئيسها "جورج بوش" حينذاك في انتصاره على العراق في حرب الخليج الثانية عن ولادة "نظام عالمي جديد"، تسوده العدالة والمساواة بين الدول. ولم يمض وقت طويل حتى تبين للجميع أن هذا النظام الموعود ليس إلا تكريس للهيمنة الأمريكية على العالم تحت غطاء الشرعية الدولية المتمثلة في الأمم المتحدة، وكقوة أيديولوجية لا منازع لها بعد "انتصار" الليبرالية واقتصاد السوق، وكقوة اقتصادية مهيمنة، وقوة عسكرية جعلت الولايات المتحدة تسعى لبسط نفوذها على ألد أعدائها السابقين وحلفائها الدائمين في ذات الوقت.

وقد تم تحديد التوجهات السياسية الخارجية والعسكرية الأمريكية من قبل وزارتي الخارجية والدفاع والبيت الأبيض ومجلس الشيوخ والنواب (الكونغرس) عام 1991م وذلك لإبراز المكانة الأمريكية العالمية والحفاظ عليها بهدف تحقيق مصالحها الذاتية والحفاظ على أمنها القومي وسحق أعدائها التقليديين والقادمين من الشيوعيين والإسلاميين الراديكاليين من أجل السيطرة والهيمنة على العالم.

- واجهت الصين الشعبية، كدولة ثورية مستقلة، أعداء أقوياء مثل دولتي الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفييتي اللتين فرضتا تهديدات حقيقية على الصين وزعزعت الثقة في بقائها. ومنذ اليوم الأول للتأسيس واجهت العداء والعقوبات الإقتصادية والعزلة الدولية والضغط الأمريكي المتواصل حتى أصبحت تخشى من هجوم أمريكي وشيك، وذلك لأن الدعاية الغربية صنفت الصين الشعبية جنباً إلى جنب مع الإتحاد السوفييتي كجزء من التهديد الشيوعي للعالم، وحتى نهاية عقد الستينيات من القرن الماضي، كانت تعد الصين من الدول الفقيرة، إلا إنها إستطاعت من خلال إتباع سياسات إقتصادية ناجحة أن تحتل مرتبة متقدمة ضمن ترتيب الدول الصناعية المتقدمة على المستوى العالمي، وذلك إنطلاقاً من المؤتمر الحادي عشر للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني الذي عُقد في تشرين الثاني عام 1978 والذي طرح برنامج التحديثات

الأربعة التي تتضمن عدة مواضيع منها، جعل الإقتصاد الصيني أكثر قدرة على التكيف مع المتغيرات الهيكلية وإعادة النظر في أولويات التنمية، وإعادة هيكلة قطاع الإنتاج، ومنح المؤسسات الإدارية درجة من الإستقلال عن بيروقراطية الحزب وتسهيل قنوات التجارة الخارجية، ويعتبر النمو الصيني الكبير في آسيا تطوراً هاماً في النظام العالمي من خلال إقتصادها القوي المتطور بسرعة هائلة، ونلاحظ أنها إستطاعت أن تحول إقتصادها إلى إقتصاد ديناميكي وحيوي متسارع النمو، حيث أصبح أكبر قوة تصديرية في العالم منذ إنطلاق التحديثات الأربعة عام 1978 وبدأ الإنتاج الإقتصادي للصين بالنمو حتى تجاوزت معدلات نموه في عام 2010 (10.4%) وفي عام 2011 (9.2%) ويمثل (4%) من الإقتصاد العالمي، وكذلك عبر سياستها الخارجية السلمية، والتي تهدف لربط دول عالمية عديدة بها.[1]

- شكلت العلاقات الأمريكية الصينية نموذجاً يجمع بين الصراع والتعاون الحذر، حيث تتوافر لكلا البلدين عناصر القوة والارادة السياسية للقيام بدور عالمي، فالولايات المتحدة بوصفها القوة العظمى الوحيدة فى العالم، تريد الاحتفاظ بهذا الموقع المتميز لأطول مدى زمنى ممكن، والصين بثقلها الديموغرافى والاقتصادى والسياسى والعسكرى المتزايد، تسعى للوصول الى مرتبة القوة العظمى القادرة على التأثير فى حركة التفاعلات العالمية فى القرن الحادى والعشرين، واذا كانت العلاقات الأمريكية الصينية تتراوح بين الصراع والتعاون إن الصين ستكون قوة منافسة ومؤثرة في العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين، وإن هناك إحتمالية لبلوغها مرحلة القوة المهيمنة خلال السنوات القادمة من هذا القرن، ويقول الصينيون إنهم وضعوا خططهم لبلوغ هذه المرحلة منتصف القرن الحادي والعشرين، وتختلف الأدبيات السياسية حول النتائج المترتبة على عملية النمو والتأثيرات على المستوى الإقليمي والعالمي والسياسات المتبعة من قبل الصين عند بلوغ هذه المرحلة.

---

(1) نقلاً عن الموقع الرسمي الصيني abc China على الرابط التالي:ttp://arabic.cri.cn/chinaabc/chapter2/chapter20101.htm

من هنا تنطلق هذه الدراسة في تحليل ودراسة واقع وتطور العلاقات الأمريكية-الصينية في ضوء ما تكتسبه هذه العلاقات من أهمية كبيرة على مختلف المستويات سواء بالنسبة للدولتين أو على مستوى النظام الدولي.

مشكلة الدراسة:

- الصراع هو السمة المميزة للعلاقات الأمريكية - الصينية منذ الأعوام التي تلت الحرب الباردة (1949-1978)، وقد انحصرت المواجهة بين الطرفين فى ثلاثة موضوعات رئيسية :
- حقوق الانسان، وقف سباق التسلح، تايوان.وكانت ذروة المواجهة فى ربيع 1996، عندما أرسلت أمريكا اثنتين من حاملات الطائرات الى منطقة تايوان، حيث كانت تلك هى المرة الأولى التى يتقابل فيها الطرفان فى مواجهة عسكرية مباشرة منذ حرب فيتنام بعد أزمة تايوان، بدأت علاقات العملاقين خاصة منذ زيارة الرئيس زيانج زيمين للولايات المتحدة فى أكتوبر عام 1997، تتخذ نوعاً من الاستقرار والايجابية ولم يتوقف تحسين العلاقات عند الشكل والرمزية فقط، ولكنه تضمن بعض الأمور الجوهرية فعلاً، ومع ذلك تظل طبيعة وإتجاه العلاقات بين الدولتين غير مؤكدة فهى ليست علاقة مواجهة كما يخمن البعض كما أنها لا تعتبرعلاقة تعاونية ولا حتى في مضمون المشاركة الاستراتيجية، لذلك فإن التسوية على المدى الطويل وفقاً لطبيعة واتجاه علاقات العملاقين تعتمد أساساً على تطور العلاقات فى السنوات القليلة القادمة.
- من هنا فإن إشكالية العلاقة الأمريكية الصينية تثير الكثير من التساؤلات حول طبيعة المتغيرات الدولية والإقليمية المؤثرة على هذه العلاقات في ضوء ما يواجهه النظام الدولي من تحولات وتغيرات، وما تثيره هذه العلاقات من أبعاد دولية مهمة لا تؤثر على الدولتين فقط وإنما على مستوى النظام الدولي ككل .

أهداف الدراسة:

- **تسعى الدراسة الى تحقيق الاهداف التالية :**

- التعريف بمستوى وطبيعة العلاقات الأمريكية-الصينية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001.
- تحليل أبعاد العلاقات الأمريكية-الصينية على المستويين الإقتصادي والسياسي .
- تحليل ودراسة المتغيرات المؤثرة على العلاقات الأمريكية-الصينية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2011 .

فرضيات الدراسة:

تنطلق الدراسة من الفرضيات التالية :

أثرت المحددات السياسية والاقتصادية على العلاقات الامريكية الصينية (2001-2011)

أسئلة الدراسة:

- تطرح الدراسة تساؤلاً رئيسياً حول الفرص والتحديات لمستوى تطور العلاقات الأمريكية الصينية، وستحاول الدراسة الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي عوامل التقارب والتباعد في العلاقات الصينية الأمريكية؟
2. ما هي التحديات التي تواجه العلاقات الصينية الأمريكية داخلياً وخارجياً؟
3. إلى أي مدى يمكن أن تؤثر طبيعة النظام الدولي في المرحلة الحالية على العلاقات الصينية الأمريكية؟

منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على منهجين هما: المنهج التحليلي ومنهج تحليل النظم ويعرف هولستي النظام بأنه " أية مجموعة من الوحدات السياسية المستقلة-سواء كانت قبائل، دول، أمم، دول، أو امبراطوريات – تتفاعل فيما بينها بإنتظام وفقاً لمسالك مرتبة"، بينما يعرفه كل من ليرج والسيد بأنه " نمط ذي خصوصية من النظام الاجتماعي وهو ترتيب يوجد عندما تقوم وحدات فاعلة – أفراد كانوا أم جماعات – لتبرير وتحديد العلاقات فيما بينها بشكل يمكننا من تحديد سلوك محور النظام" أما النظام الفرعي فهو "جزء من النظام الكلي " وبما أننا ندرس العلاقات الدولية فإن النظام الدولي هو المؤلف تقليدياً من الدول المستقلة بالإضافة إلى الكيانات الاقليمية والعالمية والمنظمات العالمية والدولية (كالأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية وحركات التحرر والرابطة الاسلامية والكنيسة الكاثوليكية). [(1)]

هذا وتعتبر نظرية النظم في التحليل الدولي في الكثير من الآراء- ومن أهم روادها "David Easton"و "Robert Dohal "- من أبرز النظريات التي استطاعت أن تحقق قبولاً عاماً وواسعاً لها في الأوساط الأكاديمية المتخصصة في السنوات الأخيرة، وينظر إليها دعاتها على أنها

---

(1) السليم، محمد السيد (1983)، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة: بروفيشنال للإعلام والنشر، ص ص 10 11.

بمثابة الرد المباشر على إخفاق النظريات والمفاهيم التقليدية في أن تصل إلى تصميم إطار علمي مقبول يدور في داخله تحليل السلوك الدولي في شتى تأثيراته وعلاقاته التبادلية سواء في الظروف الطبيعية أو في ظروف الأزمات.

المنهج الوصفي التحليلي:

يعتبر هذا المنهج مظلة واسعة ومرنة قد تتضمن عدداً من المناهج والاساليب الفرعية مثل المسوح الاجتماعية ودراسات الحالات والتطورية والميدانية وغيرها. إذ أن المنهج الوصفي يقوم على أساس تحديد خصائص الظاهرة ووصف طبيعتها ونوعية العلاقة بين متغيراتها وأسبابها وإتجاهاتها وما إلى ذلك من جوانب تدور حول سبر أغوار مشكلة أو ظاهرة معينة والتعرف على حقيقتها في أرض الواقع .

وتستند البحوث الوصفية الى عدد من الاسس مثل التجريد والتعميم . كما تتخذ اشكالاً عديدة مثل المسح survey النظري او الميداني وتحليل المضمون Content Analysis ودراسة الحالة ودراسة النمو (التتبع) وغيرها . ومهما اختلفت اشكال المنهج الوصفي الا انها جميعاً تقوم على اساس الوصف المنظم للحقائق والخصائص المتعلقة بظاهرة أو مشكلة محددة بشكل عملي ودقيق.

ومن خلال عنوان الدراسة وهو: الاستراتيجية تظهر رؤى المستقبل المبنية على وقائعَ منطقية موثّقة من التاريخ، ومن تحليل الأبحاث والدراسات المتعلقة بموضوع الدراسة، الذي سيكون الركيزة الأساسية في كتابة هذه الدراسة، فإن موضوع الدراسة يستدعي إتباع المنهج الوصفي في العلاقات الأمريكية الصينية وتطورها وتحليل أبعادها: الاقتصادية والسياسية والأمنية.

الدراسات السابقة:

ومن اهم الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة ما يلي :

- **1- دراسة عبد الحي (2000) بعنوان "المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978 - 2010"**

- حاول الكاتب تحديد المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي ابتداءً من عام 1978 حيث إعلان التحديثات الأربعة الذي من المقرر أن يستمر حتى عام 2010 وهو العام الذي يرى منظرو هذا البرنامج انه سيشهد مرحلة إستراتيجية التحديث في المجتمع الصيني الذي يؤهله للوصول إلى مستويات الدول الصناعية المتقدمة. ويتناول الباحث البنية الثقافية للمجتمع الصيني ويركز على العلاقة بين المتغيرين الجغرافي والسكاني والدلالات السياسية لهذه العلاقة.وتتناول الدراسة الدور المستقبلي للصين ويركز على تحليل كافة الأبعاد المتعلقة بذلك وتحليل التداعيات المترتبة حتى عام 2010 من خلال تحديد المتغيرات المركزية المتحكمة في تحديد الاتجاهات الأساسية للصين، وقياس التأثير المتبادل بين هذه المتغيرات من خلال استخدام تقنية ما يعرف بمصفوفة التأثير المتبادل.

2- دراسة أبو عامود (2006) بعنوان "مقومات الصعود الصيني".

- تبين الدراسة عناصر القوة والضعف في الصعود الصيني، وتتناولها من حيث المستوى الاقتصادي والسياسي، إذ إن الصين تحافظ على الاستقرار السياسي من خلال الحكومة المركزية التي يسيطر عليها الحزب الشيوعي،وبخاصة من خلال الحزب والجيش للحفاظ على وحدة وتماسك البلاد، ووضع الحزب عدداً من الخطط التنموية، وعلى رأس هذه الخطط المستوى التكنولوجي من حيث تنامي القدرات الصينية التكنولوجية والالتزام بسياسة واضحة تشجع نقل وإنتاج التكنولوجيا وكذلك الجهود المبذولة لتحديث القوات المسلحة عبر ثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى بين عامي(1992-1996) وهي مرحلة تأسيس التحديث.
- المرحلة الثانية بين عامي (1998-2001) وهي مرحلة وضع أسس التحديث المتقدم.

- المرحلة الثالثة ما بعد عام 2001 والتي تشهد ثمار التحديث في بعض المجالات مثل بناء القدرات على رد الفعل السريع والمساندة البحرية والجوية وغزو الفضاء.

- ومن حيث عناصر الضعف فهي تتمثل في الضغط السكاني وفجوة الطاقة التي ستجعل الصين من أكبر مستوردي النفط في العالم، وكذلك مخاطر التلوث الصناعي والتناقص في معدلات النمو والتحديث الاقتصادي بين المقاطعات الصينية.وتتناول الدراسة السياسة الخارجية الصينية عبر مرحلة الصعود وانتهاج الصين سياسة حسن الجوار والمصالح المتبادلة والحافظ على الأمن والاستقرار الإقليمي والترويج للتعاون الاقتصادي الإقليمي.وفي النهاية يضع الكاتب ثلاث سيناريوهات لمستقبل الصعود الصيني، ويخلص إلى أن تحقق أي منها يتوقف على التفاعل بين الدوافع المحركة له والقيود التي تحد منه وان سيناريو السيطرة والتحكم في الصعود الصيني هو الأقرب.

3- **دراسة الأنباري (2007) بعنوان "دراسة التجربة الاقتصادية الصينية للفترة الممتدة بين عامي (1978-2005)".**

يتناول الباحث الدراسة منذ عام 1978 وهو العام الذي تسلم فيه الرئيس(دينج شياوبينج) السلطة وعمل على تغيير الأولويات للرؤية الصينية في مجال الإصلاحات، وتصدر الإصلاح الاقتصادي لهذه الأولويات، وكذلك تناول كيفية تسخير السياسة الخارجية لخدمة السياسة الداخلية لتحقيق الأهداف المرجوة، وطرح القيادة الصينية الجديدة لبرنامج التحديثات الأربعة، ويخلص إلى نتائج أهمها ما يميز هذه التجربة واستطاعتها المزاوجة بين اقتصاد السوق الحر والاقتصاد الاشتراكي والاستفادة من المزايا التي يوفرها نظام السوق الحر مع بقاء سيطرة الدولة على الاقتصاد، وكذلك من مميزات هذه التجربة إنها نهجت منهج التدرج في تطبيق الإصلاحات مما أعطاها حصانة ضد الفشل الذي أصاب غيرها من التجارب.

4- **دراسة العقيلي (2008) بعنوان: "محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه الشرق الأوسط".**

- يتناول الباحث موضوع السياسة الخارجية الصينية بشكل عام وتطورها من خلال إقامة الصين لعلاقات مع أكبر عدد ممكن من دول العالم، وذلك لأنها تبحث عن المصلحة العليا،

وتحقيق أهداف سياسية واقتصادية وعسكرية، وبعد ذلك يتناول تطور العلاقات العربية الصينية واحتلال الشرق الأوسط مكانة ثانوية في سياسة الصين الخارجية وتأثر الدول العربية التي نالت الاستقلال بالنمط الغربي ومعاداة بعضها للشيوعية.

- ويبين الباحث أن هناك ثلاث عوامل محددة للسياسة الخارجية الصينية ناحية الشرق الأوسط وهي البعد الاستراتيجي، البعد الايدولوجي، والعامل الاقتصادي.
- ويخلص الباحث إلى مجموعة من العوامل التي شكلت ضوابط السياسة الصينية الخارجية وخصوصاً تجاه العرب، وأن هناك محددات للسياسة العربية تجاه الصين مع إختلاف الدرجة والأهداف بسبب تعدد الدول العربية، وتعدد أهدافها وارتباط معظم الدول العربية مع الدول الغربية، وان أهمية الصين بالنسبة للعرب أمر لا جدال فيه، وذلك للروابط التاريخية والسياسية والاقتصادية والثقافية التي تربطها بالعرب، وكذلك موقفها المتزن والعادل والداعم أحياناً لكثير من القضايا التي تهم العالم العربي.

- **5- دراسة الدباغ (2011) بعنوان: "مكانة الصين وتأثيراتها السياسية والاقتصادية"،**

وتناول الباحث النجاحات الصينية، وعثرات الاتحاد الأوربي، و تحدث الكاتب عن ظاهرة تعاظم أهمية ومكانة الصين، حيث أصبحت واحدة من أبرز وأهم وأعمق تأثيراً من بين غيرها من الظواهر والمؤشرات التي تطبع سمات الألفية الثالثة والقرن الواحد والعشرين. وتحدث الكاتب عن طرح الصين نفسها كقوة عظمى عملاقة على أصعدة عديدة، وقد أستغرق بناء هذه القوة العظمى عقود الخمسينات والستينات والسبعينات، تمكنت خلالها الصين بصفة شبه مستقلة عن الارتباط بالخارج، بدرجة عالية من تقليص التبعية السياسية والتكنيكية، من إنجاز الأسس المادية المهمة للبناء ألارتكازي، والأسس العلمية من خلال تشييد قاعدة علمية أكاديمية ومن ثم تطبيقاتها العملية، تمكنت من خلالها تحقيق مرتكزات ومستلزمات النجاح، ومارست الدولة والقوى المنتجة هذه السياسة بانضباط عالي، وتمكنت من تحقيق الخطوات الحاسمة لمرحلة انتقلت فيها الصين من بلاد متخلفة لم تكن تعرف الصناعة، إلى بلد يتصدر الدول الصناعية في العالم، بما في ذلك تمتلك دولاً تمتلك تراثاً صناعياً مهماً كبريطانيا والولايات المتحدة وألمانيا. وقد وفرت الصين مستلزمات نجاح مشاريعها، وهي: المال، إذ تتميز المشاريع الصينية بانخفاض الكلفة، والخبرة، وهي متوفرة لدى الصينيين، والقوة العاملة، التي هي زهيدة التكاليف. وهذه العناصر مربكة للأوروبيين

حيث أن الصينيين كسروا قاعدة المستثمرين الأوروبيين الذين يأتون بالمال والخبرة ويعولون على عمالة هذه الدول. وهناك عنصر آخر ساهم في تنامي القوة الاقتصادية الصينية في المغرب العربي، وهو تبني الحكومة الصينية منطقا مخالفا للرؤية الغربية، فالصين تلح على مبدأ الاستثمار بدل تقديم المساعدات، بينما تبني الدول الأوروبية على تقديم المساعدات، إضافة إلى تدخل الغرب في الشؤون السياسية الداخلية في البلدان التي ينشط فيها الرأسمال الغربي، ومحاولات فرض النفوذ والهيمنة السياسية.

- وخلصت الدراسة إلى أن إيجابية السياسة الخارجية الصينية وذلك باعتمادها على دبلوماسية مرنة لا تتدخل في المشكلات الداخلية للدول، ساعدها هذا الأسلوب على فتح أسواقها في وجه منتجاتها، فعلى الرغم من أنها من الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، يكاد يكون تدخلها منعدما في القضايا الشائكة في العالم. وفي العالم العربي بخاصة، إذ تتعامل الصين مع كافة الدول الأخرى على أساس الاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة: تميز هذه الدراسة بكونها من الدراسات الحديثة التي تبحث في موضوع العلاقات الأمريكية الصينية، نظراً لأهمية تحليل ودراسة أبعاد العلاقات الصينية الأمريكية نظراً وما تتركه هذه العلاقات من أهمية كبيرة في إستقرار النظام الدولي حيث أن إستقرار النظام الدولي مرتبط بالمرحلة المقبلة بالأبعاد الإقتصادية التي أصبحت تشكل محور رئيس في إستقرار النظام الدولي، ويلعب الاقتصاد الصيني والاقتصاد الامريكي دوراً محورياً في استقرار النظام الاقتصادي الدولي الذي يؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد العالمي .

-

الفصل الثاني

النظام السياسي الصيني

إن دراسة النظام الداخلي في الدولة من ناحية تركيبة النظام السياسي والقوى الداخلية المؤثرة في صناعة القرار مهم عند تحليل السياسة الخارجية لأية دولة، ذلك أنها من العوامل التي تلعب دوراً هاماً في تشكيل وتوجيه السياسة الخارجية للدولة، ففي إطار النظام السياسي القائم على أساس الحزب الواحد نجد أن عامل الشخصية يزداد في صناعة القرار في المجال الخارجي، إلا أن مثل ذلك التأثير لعامل الشخصية في صناعة القرار يقل في إطار نظام سياسي قائم على التعددية السياسية، وقد نص دستور جمهورية الصين الشعبية الذي أُقر عام 1982 [(1)] في الدورة الديمقراطية من قبل الشعب الذي الخامسة للمجلس الوطني لنواب الشعب، تمارس الدكتاتورية والفلاحين. وتتخذ جمهورية الصين أساس التحالف بين العمال تقوده الطبقة العاملة ويقوم علي أساسي لها. الشعبية النظام الاشتراكي كنظام

المبحث الاول : مقومات النظام السياسي الصيني

ففي الوقت الذي يؤكد فيه الحزب الشيوعي السوفييتي على مفهوم ديكتاتورية البروليتاريا (طبقة العمال)، نجد أن الحزب الشيوعي الصيني يؤكد على مفهوم ديكتاتورية الشعب الديمقراطية، وهذا ناجم عن طبيعة نظرة كل من الحزبين إلى نوعية الصراع الأساسي في بلديهما، ففي حين يرى الحزب الشيوعي السوفييتي أن الصراع الأساسي قائم بين العمال والبرجوازية، يرى الحزب الشيوعي الصيني أن الصراع في الصين هو بين كل الشعب الصيني والإمبريالية، ولذلك قام النظام السياسي السوفيتي على أساس حكم الحزب الواحد وعدم إتاحة الفرصة لأي شكل من أشكال التنظيم السياسي للعمل داخل إطاره، في حين سمح النظام السياسي

([1])قد اقرت الجلسة الختامية للمجالس الوطنى لنواب الشعب الصينى ، اكبر جهاز تشريعى ، يوم 2004/3/14 تعديلات الدستور باغلبية ساحقة . تشمل تعديلات الدستور 14 تعديلا ، اهمهما التركيز على احترام وحماية حقوق الانسان وحماية الملكية الخاصة القانونية .
والنقاط الرئيسية الاخرى للتعديلات تشمل ادخال الدور الارشادى لفكر " التمثيلات الثلاثة " الهامة فى الحياة السياسة والاجتماعية الوطنية وتعبيرات تنمية منسقة للحضارة المادية والتقدم السياسى والثقافة وتحسين نظام تخصيص الاراضى . يعد هذا رابع تعديل للدستور الذى يشمل 138 مادة . والتعديلات الثلاثة السابقة كانت فى اعوام 1988 و1993 و1999 على التوالى وكانت تركز على نمو الاقتصاد غير العام واقتصاد السوق .

الصيني لبعض التنظيمات السياسية الوطنية بالعمل داخل إطاره تحت قيادة الحزب الشيوعي الصيني[2].

العلم الوطني

العلم الوطنى لجمهورية الصين الشعبية علم أحمر اللون يحمل خمس نجوم صفراء خماسية الأطراف: نجمة كبيرة بالوسط وأربع أخرى صغيرة حولها، وتتوزع النجوم بشكل يرمز إلى وحدة الشعب الكبرى بقيادة الحزب الشيوعي الصيني، ويتجه طرف كل من النجوم الأربع الصغيرة إلى وسط النجمة الكبيرة بشكل يرمز إلى التوحد حول مركز واحد[3].

في يوم 27 من سبتمبر عام 1949، أجاز المجلس الوطني الأول للمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني بالاجماع قرارا باختيار علم يحمل خمس نجوم من تصميم زنغ ليان سونغ كعلم وطني لجمهورية الصين الشعبية. وفي يونيو عام 1990، أجاز الاجتماع ال14 للجنة الدائمة للمجلس الوطني السابع لنواب الشعب الصيني ((قانون العلم الوطني لجمهورية الصين الشعبية)). وبدأ سريان مفعول القانون اعتبارا من أول أكتوبر من ذلك العام.

الشعار الوطني

يتضمن الشعار الوطني لجمهورية الصين الشعبية العلم الوطني وبوابة تيان آن من وترسا مسننا وسنابل قمح وأرز. ويرمز ذلك إلى الثورة الديمقراطية الجديدة للشعب الصيني منذ حركة "4 مايو" في عام 1919 وولادة الصين الجديدة التي يمارس فيها الدكتاتورية الديمقراطية الشعب الذي تقوده الطبقة العاملة ويقوم على أساس التحالف بين العمال والفلاحين.

وفي يوم 2 من مارس عام 1991، أجاز الاجتماع ال18 للجنة الدائمة للمجلس الوطني السابع لنواب الشعب الصيني ((قانون الشعار الوطني لجمهورية الصين الشعبية))، وبدأ سريان مفعول هذا القانون اعتبارا من أول أكتوبر من ذلك العام.

النشيد الوطني

اسم النشيد الوطني الصيني هو " مارش المتطوعين". كتب النشيد الوطنى فى عام 1935 من تأليف الكاتب المسرحى الشهير تيان هان ومن تلحين الموسيقار المشهور نيه أر، وكان في

---

(2)أبو جرادة، بلال خميس درويش(2003). السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأقصى (1949-2000)، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، ص23-24.

(3)نقلاً عن الموقع الرسمي الصيني China abc على الرابط التالي:ttp://arabic.cri.cn/chinaabc/chapter2/chapter20101.htm

الأصل أغنية فيلم "الأبناء الأبطال" الذي وصف قصة الشباب الذين هبوا لمقاومة الغزاة اليابانيين في المقاطعات الثلاث بشمال شرقي البلاد، ولعبت هذه الأغنية دورا هاما في دفع حملة إنقاذ الوطن وتعد صوت نضال تحرير الأمة الصينية.

وقرر المؤتمر الاستشارى السياسى للشعب الصينى فى 27 سبتمبرعام 1949 اختياره نشيدا وطنيا لجمهورية الصين الشعبية بشكل مؤقت.

وفي 14 مارس عام 2004، أجاز المجلس الوطني العاشر لنواب الشعب الصيني مشروع تعديل الدستور الذي ينص على أن النشيد الوطني لجمهورية الصين الشعبية هو "مارش المتطوعين".

الدستور الصيني

وضعت وأصدرت جمهورية الصين الشعبية منذ تأسيسها في عام 1949 أربعة دساتير والساري (عام 1954، عام 1975، وعام 1978، وعام 1982). وأجيز الدستور عام 1982 مفعوله خلال الدورة الخامسة للمجلس الوطني الخامس لنواب الشعب الصيني في يوم 4 ديسمبر عام 1982. ويضم هذا الدستور خمسة أجزاء هي المقدمة، المنهاج العام، الحقوق والواجبات الأساسية للمواطنين، أجهزة الدولة، العلم الوطني والشعار الوطني والعاصمة. ومنذ إصداره، أجريت عليه أربعة تعديلات. (1)

نظام مجالس نواب الشعب

يعتبر نظام مجالس نواب الشعب النظام السياسي الأساسي للصين والشكل التنظيمي لسلطة الديكتاتورية الديمقراطية للشعب الصيني. وبشكل مخالف للنظام البرلماني الغربي الذي يقسم السلطة إلى التشريعية والتنفيذية والقضائية، ينص الدستور الصيني على أن يكون المجلس الوطني لنواب الشعب أعلى أجهزة الدولة. ويحق لكل مواطن يتجاوز عمره 18 عاما أن ينتخب نواب الشعب أو ينتخب كنائب للشعب. وينتخب أعضاء المجالس المحلية على مستويي البلدات والمحافظات عبر الانتخابات المباشرة، وينتخب أعضاء المجالس المحلية الأعلى من المستويين السابقين عبر الانتخابات غير المباشرة، أما المجلس الوطني لنواب الشعب فيتكون من النواب الذين يتم انتخابهم من قبل المقاطعات والمناطق الذاتية الحكم والبلديات الخاضعة للإدارة المركزية

---

(1) نقلاً عن الموقع الرسمي الصيني abc China على الرابط التالي:ttp://arabic.cri.cn/chinaabc/chapter2/chapter20101.htm

المباشرة والجيش. وعمر المجلس الوطني والمجالس المحلية لنواب الشعب 5 سنوات، وتعقد دورة كاملة كل سنة.

ويستمع النواب خلال الدورة السنوية لمجالس نواب الشعب إلى تقارير أعمال الحكومة وغيرها من التقارير الهامة وينظرون فيها ويتخذون القرارات المناسبة بشأنها. وخلال الأيام العادية خارج انعقاد الدورة السنوية، تمارس اللجان الدائمة لمجالس نواب الشعب الصلاحيات الموكلة إليها من قبل مجالس نواب الشعب منها تفسير نصوص الدستور ومراقبة تنفيذ الدستور ووضع وتعديل القوانين الموضوعة من هيئات غير مجالس نواب الشعب. وتحاسب اللجان الدائمة أمام مجالس نواب الشعب وتقدم لها تقارير أعمالها.

وتشمل الصلاحيات الأساسية لمجالس نواب الشعب الصينية حقوق التشريع والرقابة وإتخاذ القرارات الهامة والتعيين والإعفاء. ومن صلاحيات المجلس الوطني لنواب الشعب إجازة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية وانتخاب رئيس الجمهورية ورئيس اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب وإعفائهم وتعيين رئيس مجلس الدولة والوزراء وإعفاءهم.

نظام التعاون الحزبي والتشاور السياسي

يعد نظام التعاون الحزبي والتشاور السياسي بقيادة الحزب الشيوعي الصيني من الأنظمة السياسية الرئيسية للصين. (1)

إن الصين دولة متعددة الأحزاب، وإلى جانب الحزب الشيوعي الصيني الحاكم، توجد ثمانية أحزاب تسمى عموما الأحزاب الديمقراطية. وأسست هذه الأحزاب الديمقراطية قبل قيام جمهورية الصين الشعبية وتؤيد جميعها سياسيا قيادة الحزب الشيوعي الصيني باعتبار ذلك خيارا تاريخيا تبنته بعد وقت طويل من التعاون والتضامن مع الحزب الشيوعي الصيني. وجميع الأحزاب الديمقراطية مستقلة من حيث التنظيم وتتمتع بالحرية سياسيا والاستقلال تنظيميا والمساواة قانونيا. ويتمسك الحزب الشيوعي الصيني خلال تعاونه مع هذه الأحزاب الديمقراطية بالمبدأ الأساسي المتمثل في " التعايش الطويل الأمد والمراقبة المتبادلة والمعاملة بكل صدق وإخلاص والاشتراك في السراء والضراء ".

---

(1) نقلاً عن الموقع الرسمي الصيني China abc على الرابط التالي:
http://arabic.cri.cn/chinaabc/chapter2/chapter20101.htm

والأحزاب الديمقراطية ليست أحزابا خارج الحكم أو أحزابا معارضة، بل هي أحزاب تشارك في الحكم، حيث تشارك في المشاورات الخاصة بالسياسات الوطنية الهامة واختيار قادة البلاد وتشارك في إدارة الشئون الوطنية إضافة إلى وضع وتنفيذ السياسات الوطنية والقوانين واللوائح.

وقبل إتخاذ الحزب الشيوعي الصيني الحاكم إجراءات هامة أو قرارات بشأن القضايا الوطنية الهامة، يجرى مشاورات مع الأحزاب الديمقراطية والشخصيات اللاحزبية ويستمع إلى آراءهم وملاحظاتهم باستفاضة. وتتمتع الأحزاب الديمقراطية والشخصيات اللاحزبية بتمثيل لا بأس به في المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني والمجالس المحلية لنواب الشعب ولجانها الدائمة ولجانها المتخصصة. ويعتبر المؤتمر الاستشاري السياسي منبرا جيدا للعب الأحزاب الديمقراطية والشخصيات اللاحزبية دورها. ويدعو الحزب الشيوعي الصيني أعضاء الأحزاب الديمقراطية والشخصيات اللاحزبية لتولي المناصب القيادية في الحكومات والأجهزة القضائية.

ويتم التعاون الحزبي والتشاور السياسي بالأشكال الرئيسية التالية: (1) المؤتمر الاستشاري السياسي على مختلف المستويات، (2) الجلسات التشاورية التي ينظمها الحزب الشيوعي الصيني، (3) مجالس نواب الشعب على مختلف المستويات، (4) اختيار أعضاء الأحزاب الديمقراطية لتولي بعض المناصب القيادية في مجلس الدولة والوزارات والحكومات المحلية فوق مستوى المحافظات، (5) اختيار أعضاء الأحزاب الديمقراطية لتولي المناصب القيادية في الأجهزة النيابية والقضائية.

وتشمل التنظيمات السياسية الوطنية التي تعمل داخل إطار النظام السياسي الصيني ما يلي:

الكونجرس الشعبي القومي:

يعد الكونجرس الشعبي القومي أعلى هيئة لها سلطة على الدولة في جمهورية الصين الشعبية؛ حيث يتكون من (3000) نائب برلماني يشكلون ممثلي جميع المقاطعات الاثنتين والعشرين، وخمسة أقاليم مستقلة، وأربع بلديات (هي: بكين، وتشونجكنج، وشنغهاي، وتيانجين)، وإقليمين إداريين خاصين (هما: هونج كونج، وماكاو)، وكذلك جيش التحرير الشعبي. ويتم إنتخاب النواب من هذه الأماكن كل خمس سنوات عن طريق مجلس شورى شبه ديمقراطي. ويلتقي النواب مرة واحدة في السنة في شهر اكتوبر، وعندما لا يكون هناك جلسة تنتقل السلطات

إلى اللجنة الدائمة التي يندرج تحت إدارتها المباشرة ويتلقى منها التوجيهات عدد من اللجان الخاصة. ويملك الكونجرس، ولجنته الدائمة الصلاحيات التالية: [1]

- تعديل الدستور.
- تفسير القوانين.
- سن الأحكام القضائية.
- التصديق على المعاهدات.
- تعيين السفراء.
- اعتماد الخطط الاقتصادية، ومراقبة تنفيذيها.
- اعتماد ميزانية الدولة، ومراقبة تنفيذها.
- إعلان الحرب، وتوقيع معاهدات السلام.

ويملك الكونجرس ولجنته الدائمة كذلك تعيين أو إقالة رئيس الوزراء ونوابه الذين يشكلون في مجملهم مجلس الدولة. وتتكون اللجنة الدائمة من (153) عضواً لا يشغل أي منهم منصباً في إدارة الدولة أو الهيئة القضائية أو الوكلاء الأساسيين للوصول إلى فصل الاختصاصات، وضمان عدم تضاربها، وامتلاك القدرة على الإشراف النزيه على الأعضاء الإداريين.

إن المجلس الوطني لنواب الشعب يمثل السلطة التشريعية في الصين (البرلمان)، ويضم المجلس الوطني لنواب الشعب (3000) عضواً يتم انتخابهم من خلال مؤتمرات الشعب الإقليمية والتي تتم بشكل يسيطر فيها الحزب الشيوعي الصيني على الانتخابات والترشيح، ولذلك تتراوح نسبة المنتمين من أعضاء المجلس رسمياً للحزب الشيوعي ما بين (60-70%)، ومدة المجلس خمسة سنوات يجوز تمديدها في الظروف الاستثنائية، ويعقد المجلس الوطني لنواب الشعب دورة واحدة كل سنة. وتشمل اختصاصات المجلس الوطني لنواب الشعب ما يلي:

1. تعديل الدستور ومراقبة تنفيذه.

---

(1) ريوفيد، جوناثان (2009). نافذة على الأعمال في الصين، إستراتيجية استثمار والدخول إلى الأسواق الصينية، الطبعة الأولى، القاهرة: مجموعة النيل العربية، ص ص87-88 .

2. تشريع القوانين.
3. انتخاب رئيس الجمهورية ونائبه.
4. إقرار تسمية رئيس مجلس الدولة بناءً على اقتراح رئيس الجمهورية.
5. إقرار تسمية بقية أعضاء مجلس الدولة بناء على اقتراح رئيس مجلس الدولة[4].
6. انتخاب رئيس المحكمة الشعبية العليا والمدعي العام للنيابة العامة الشعبية العليا.
7. انتخاب رئيس اللجنة العسكرية المركزية وإقرار تسمية بقية أعضاءها.
8. فحص خطة الاقتصاد الوطني والتنمية الاجتماعية وميزانية الدولة والمصادقة عليها.
9. المصادقة على إنشاء المقاطعات ومناطق الحكم الذاتي والبلديات الخاضعة للإدارة المركزية المباشرة.
10. تقرير قضية الحرب والسلم.

وعلى الرغم من أن دستور جمهورية الصين الشعبية ينص على أن المجلس الوطني لنواب الشعب هو أعلى جهاز لسلطة الدولة والجهاز الوحيد الذي يمثل الشعب قاطبة في ممارسة السلطة لوضع القوانين، إلا أن دوره في صناعة القرار السياسي هامشي وهو محتكر من قبل اللجان القيادية للحزب الشيوعي، ومهامه لا تتعدى المصادقة على ما يقرره الحزب الشيوعي الممسك بزمام السلطة السياسية في الصين[5].

ونتيجة ما أدت إليه الإصلاحات الاقتصادية من إضعاف الاحتكار السياسي للحزب الشيوعي الصيني، فقد شهد المجلس الوطني لنواب الشعب خروجاً على توجهات السلطة المركزية الخاضعة لسيطرة الحزب الشيوعي الصيني، وأبرز المؤشرات التي تؤكد هذا التوجه ما يلي[6]:

1- معارضة (841) عضواً على مشروع بناء سد على نهر يانجتسي.
2- معارضة (550) عضواً على تقارير مقدمة من الهيئة القضائية.
3- اعتراض حوالي ثلث الأعضاء على تشريعات مالية.

---

(4)أبو جرادة، بلال خميس درويش، مرجع سابق، ص ص25-26 .

(5)أبو جرادة، بلال خميس درويش، المرجع السابق، ص ص62-27 .

(6)كيسنجر، هنري (2002). هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين، ترجمة عمر الأيوبي، بيروت: دار الكتاب العربي، ص144 .

4- اعتراض 37% من الأعضاء على تعيين إحدى الشخصيات المقربة من الرئيس (جيانج زيمين).

اللجنة الدائمة للمجلس الوطني

تنوب اللجنة الدائمة للمجلس الوطني عنه في القيام بسلطاته عندما يكون المجلس الوطني غير منعقد (ما بين دورتين)، ويتم انتخابهم في الدورة الأولى لكل مجلس وطني وهي مسئولة أمام المجلس الوطني، وعليها أن تقدم التقارير للمجلس الوطني عن أعمالها، وعدد أعضائها (150) عضو.

وتشمل اختصاصات اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب ما يلي:

1. شرح الدستور والقوانين ووضع وتعديل القوانين.
2. مراقبة أعمال مجلس الدولة والمحكمة الشعبية العليا والنيابة العامة الشعبية العليا.
3. إقرار تسمية فرد أو أفراد من أعضاء مجلس الدولة بناءً على ترشيح أو تسمية رئيس مجلس الدولة في الفترة ما بين دورتين للمجلس الوطني.
4. إقرار تسمية بقية أعضاء اللجنة العسكرية المركزية بناءً على ترشيح رئيس اللجنة العسكرة المركزية.
5. تعيين وعزل نواب رئيس المحكمة الشعبية العليا ونواب المدعي العام للنيابة العامة الشعبية العليا.
6. إقرار تعيين وعزل الممثلين المفوضين لدى الدول الأجنبية.
7. إقرار إجازة وإلغاء المعاهدات المعقودة مع الدول الأجنبية.
8. تحديد أوسمة الدولة وألقاب الشرف وإقرار منحها.
9. إقرار العفو الخاص.
10. إقرار التعبئة العامة.
11. إقرار حالة الحرب إذا تعرضت البلاد لغزو مسلح.[7]

رئيس جمهورية الصين الشعبية

يعد رئيس الدولة هو رئيس جمهورية الصين الشعبية وهو القوة العظمى التي تمثل الصين داخلياً وخارجياً. ويتم تعيين الرئيس عن طريق الكونجرس الشعبي القومي وبدعم منه؛ حيث يتلقى من خلاله التعليمات، ويمارس سلطاته. والرئيس الحالي هو السيد "هُو جينتاو" الذي دخل فترة

---

(7) أبو جرادة، بلال خميس درويش، مرجع سابق، ص ص27-28.

رئاسية ثانية في مارس 2008. وهو الرئيس السادس الذي يشغل هذا المنصب منذ عام 1947 عندما تأسست الجمهورية. والرؤساء السابقون هم: ماوتسي تونج، وليو شاوتشي، ولي زيانيان، ويانج شانحكان، وجيانج زيمن، والرئيس الحالي السيد "هو جينتاو". (8)

حسب نص الدستور فإن مدة الرئاسة خمس سنوات ولا يجوز أن تستمر لأكثر من مرتين متواليتين، ورئيس الجمهورية غالباً ما يكون الأمين العام للحزب الشيوعي وهو من يعين رئيس مجلس الدولة.وتشمل اختصاصات رئيس الجمهورية ما يلي:

1. إصدار القوانين.
2. تعيين وعزل أعضاء مجلس الدولة.
3. منح أوسمة الدولة وألقاب الشرف.
4. إصدار أوامر التعبئة.
5. إعلان حالة الحرب.
6. إصدار العفو الخاص.
7. إعلان الأحكام العرفية.
8. إرسال الممثلين المفوضين لدى الدول الأجنبية واستدعائهم.
9. المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات المعقودة مع الدول الأجنبية أو إلغائها.
10. اعتماد ممثلي الدولة الأجنبية.

ويتولى رئيس الجمهورية هذه الاختصاصات بناءً على قرارات المجلس الوطني أو لجنته الدائمة. يمارس رئيس جمهورية الصين الشعبية، متعاوناً مع اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب، وظائف رئيس الدولة وسلطاته، يقوم رئيس الجمهورية بناء على قرارات المجلس الوطني لنواب الشعب أو قرارات لجنته الدائمة بإصدار القوانين وتعيين وعزل جميع الأعضاء في مجلس الدولة وإصدار الأوامر (9)، ويعتمد رئيس الجمهورية البعثات الدبلوماسية الأجنبية باسم الدولة، ويرسل الممثلين المفوضين لدى الدول الأجنبية واستدعائهم، ويصادق على المعاهدات والإتفاقيات

---

(8) ريوفيد، جوناثان، مرجع سابق، ص91.

(9) عبد الناصر، وليد (1998)، ماذا بقى من تأثير ماو في صين اليوم؟، السياسة الدولية، العدد (132)، ص 119.

الهامة المعقودة مع الدول الأجنبية وإلغائها. ورئيس الجمهورية الحالي هو: هو جين تاو، ونائب الرئيس: تسنغ تشينغ هونغ.[10]

مجلس الدولة (الحكومة الشعبية المركزية)

يعني الحكومة الشعبية المركزية، وهو الجهاز التنفيذي للهيئة العليا لسلطة الدولة والجهاز الإداري الأعلى للدولة، وهو مسؤول أمام المجلس الوطني لنواب الشعب ولجنته الدائمة ويقدم له التقارير عن أعماله، ويحق لمجلس الدولة تحديد الإجراءات الإدارية ووضع اللوائح الإدارية وإصدار القرارات والأوامر في حدود صلاحياته. يتكون مجلس الدولة من الرئيس ونوابه وأعضاء مجلس الدولة والأمين العام والوزراء ورؤساء اللجان (درجة وزير) ومحافظ بنك الشعب الصيني ومدير مصلحة الدولة للحسابات. أجهزة مجلس الدولة الحالية وأعضاؤها، وهكذا نجد أن السلطة التنفيذية في النظام السياسي الصيني تقع تحت سيطرة الحزب الشيوعي الذي يقوم بإجراء مراجعة دورية مستمرة لسياسات الدولة الداخلية والخارجية وفق المتطلبات والاحتياجات وبما يتلائم مع التحولات الداخلية والخارجية.وهي مسئولة أمام المجلس الوطني لنواب الشعب أو لجنته الدائمة في حال عدم انعقادها، وعليها تقديم التقارير عن أعمالها لهم، وتشمل اختصاصات مجلس الدولة ما يلي: (11)

1- إعداد الإجراءات الإدارية وإصدار القرارات والأوامر وفقاً للدستور والقوانين.
2- عرض مشروعات القرارات على المجلس الوطني أو لجنته الدائمة.
3- ممارسة القيادة الموحدة لأعمال الوزارات واللجان.
4- ممارسة القيادة الموحدة لأعمال الأجهزة الإدارية المحلية على مختلف المستويات في عموم البلاد.
5- وضع خطة الاقتصاد الوطني والتنمية الاجتماعية وميزانية الدولة وتنفيذها.
6- إدارة الأعمال الاقتصادية وأعمال تطوير المدن والأرياف وأعمال الدفاع الوطني وشؤون القوميات.

---

(10)زايتس، كونراد (2003). الصين عودة قوة عالمية، ترجمة وتحقيق: سامي شمعون، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث.

(11)أبو جرادة، بلال خميس درويش، مرجع سابق، ص29 .

يتضمن نظام الإدارة المركزية في جمهورية الصين الشعبية أعضاء الإدارة المركزية الذين يمارسون قيادتهم من خلال أعضاء إداريين محليين على مستويات متعددة. وهؤلاء الأعضاء تابعون للكونجرس الشعبي القومي، ويقدمون تقاريرهم من خلال الرئيس. والهيئات الرئيسية الأربع التابعة لإدارة الدولة تقدم تقاريرها من خلال رئاسة الجمهورية إلى الكونجرس الشعبي القومي. وهي:[12]

- مجلس الدولة.
- محكمة الشعب العليا.
- النيابة العامة.
- الهيئة العسكرية المركزية

ومن بين هذه الهيئات الأربع، يعد مجلس الدولة الاقوى حيث يتم من خلاله إدارة 28 وزارة، إلى جانب ثماني مؤسسات قومية إضافية تقع تحت سلطة مجلس الدولة مباشرة. ويعد مجلس الدولة أعلى سلطة تنفيذية في إدارة الدولة؛ حيث يمارس القيادة المتحدة للأعضاء الإداريين للدولة على مستويات مختلفة من خلال الدولة. [13]

رئيس وزراء جمهورية الصين الشعبية

هو رئيس مجلس الدولة، والمسؤول أمام الكونجرس الشعبي القومي ولجنته الدائمة نيابة عن مجلس الدولة. ويساعده نائب رئيس الوزراء ومستشارو الدولة. ويقوم رئيس الجمهورية بترشيحه، ويتم مراجعة هذا الترشيح من جانب الكونجرس الشعبي القومي، ويتم تعيينه أو إقالته عن طريق الرئيس. كما يقوم رئيس الوزراء بتسمية الأعضاء الآخرين في مجلس الوزراء، ويتم مراجعة ذلك من جانب الكونجرس أو لجنته الدائمة، ويتم تعيينه أو إقالته عن طريق الرئيس. وتكون مدة الدورة في مجلس الدولة خمس سنوات، ولا يسمح بإعادة التعيين لأي عضو بعد انتهاء خدمته لدورتين، ويكون لرئيس الوزراء سلطة اتخاذ القرار النهائي، والتوقيع على جميع القضايا الكبرى في عمل مجلس الدولة، والقدرة على إبداء توصيات للكونجرس ولجنته الدائمة في تعيين أو إقالة أحد نوابه ومستشاري الدولة والوزراء والمراقب العام للحسابات والسكرتير العام.

---

(12)ريوفيد، جوناثان، مرجع سابق، ص88.

(13) نفس المرجع، ص89.

يتم تنظيم الوزارات عادةً بموجب هيئة إدارية تحتوي على وزير، وعدة نواب، ومساعد. وهناك عدة أقسام تنفيذية تحت كل وزارة يتم تدعيمها عادةً من خلال هيئة البحث أو المعلومات. ويندرج تحت الأقسام التنفيذية عدة أقسام أخرى تكون عادةً هي أول مكان يتم من خلاله التواصل فيما بين رجال الأعمال الأجانب والوزارة. (14)

في بعض الحالات، هناك هيئات صناعية تعمل بنفس الشكل من الاستقلالية ولكنها تابعة للمنظمة مع ترشيح رؤساء لهذه المنظمة يتم من خلال الوزارة. نتيجة لإصلاح الحكومة ولتتمكن من فصل مهام الحكومة عن إدارة المشاريع. أصبح كثير من المشاريع الخاصة بالدولة وشركات الأعمال التي كانت في السابق تابعة للوزارات حتى 2005.

الحكومة المحلية : هناك هيئات كونجرس قومية محلية بالصين تشبه في منظومتها الكونجرس الرئيسي للصين. يمارس هذا الكونجرس المحلي سلطته ومهماته من خلال اللجنة الدائمة عندما يكون الكونجرس القومي في غير جلسته. وكما هو الحال مع الكونجرس القومي تتكون كل لجنة من رئيس، ونائب وأعضاء.تعد الحكومات المحلية هي المساعد الإداري للحكومة الشعبية الحكومية. يتم تأسيس الحكومات المحلية على خمسة مستويات مع تدرج في جميع القرارات من أعلى لأسفل وتدرج في إعطاء التقارير من أسفل لأعلى. هناك مسارات جديدة تندرج تحت كل حكومة كالآتي:(15)

* مسار مدني

- حكومات المدينة.
- حكومات مناطق / بلدية.

* مسارات ريفية

- حكومات بلدية
- حكومات الأقاليم / المدينة.

* حكومات المدن.

---

(14) الجميلي، حميد، (1995). الصين والعهد الاقتصادي الجديد، مجلة شؤون سياسية، السنة الأولى، العدد4، ص145.

(15) ريوفيد، جوناثان، مرجع سابق، ص ص91- 92.

هناك 31 مقاطعة، وأقاليم مستقلة، وبلديات، تندرج جميعاً تحت حكومات إقليمية يكون رؤساؤها موظفين على مستوى الوزارة. وترتبط الحكومات الإقليمية بمجلس الدولة الذي لديه السلطة في تقرير أي تقسيم للمهام والمسؤوليات بين الحكومة المركزية والأعضاء الإداريين للأقاليم. يمكن لمجلس الدولة كذلك وضع خطة مسؤولية القرارات والأوامر الخاصة بحكومة كل إقليم. تمتلك الحكومات الإقليمية سلطة مشابهة عن المستويات الأقل بالحكومة المحلية.

تمتلك الحكومات الإقليمية هيكلاً مشابهاً للحكومة المركزية مع أماكن تصنيفية موازية للوزارات والهيئات على المستوى المركزي. على سبيل المثال هناك مكتب إقليمي للمالية ومكتب للتجارة ومكتب للتعليم وهيئات تخطيط التنمية التي تقابل في مهامها مع وزارة المالية ووزارة التجارة ووزارة التعليم والتجارة، ووزارة التعليم، وهيئة الإصلاح والتطوير، ويتم تعيين الرؤساء بالمكاتب والهيئات المحلية عن طريق الحكومات الإقليمية التي تكون هذه المكاتب مسئولة منها بينما في نفس الوقت، تنفذ سياسات يصدرها كل من الوزارات الأساسية والحكومات الإقليمية. لذلك هناك معلومات قوية "خط نقاطي" وعلاقة عمل تتم من خلال التقارير التي يتم إرسالها لنظرائهم في بكين.(16)

أكد (ماوتسي تونغ) عداء الجمهورية الشعبية التام للمتعاونين مع الإمبريالية (الكومبرادوريين وملاّك الأراضي)، بالإضافية إلى تأكيده على حماية الرأسمالية الوطنية التي لا تساند الإمبرياليين وعدم مصادرة المشاريع الصناعية والتجارية والتابعة للبرجوازية الوطنية، من هنا أكد (ماوتسي تونغ) أن الجمهورية الشعبية ستمثل مصالح الفئات المختلفة من أبناء الشعب التي تناهض الإمبريالية والقوى الإقطاعية. **(17)**

فتجربة الثورة الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي تختلف عن مثيلتها في جمهورية الصين الشعبية، ففي حين أن الأولى لم تتعرض لاستعمار الدول الإمبريالية لها، نجد أن الصين عانت من استعمار القوى الإمبريالية لها، من هنا نجد أن الثورة الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي قامت على أساس التناقضات الداخلية بين العمال والبرجوازية الوطنية، في حين أن الثورة الاشتراكية في جمهورية الصين الشعبية لم تقم على أساس التناقضات الداخلية، إنما على أساس تحالف القوى

---

(16)ريوفيد، جوناثان.، مرجع سابق، ص ص93-94.

(17)أبو جرادة، بلال خميس درويش، مرجع سابق، ص ص24-25 .

، ولذلك فبعد تأسيس [18]الوطنية (الفلاحين – العمال – البرجوازية الوطنية) ضد قوى الاستعمار جمهورية الصين الشعبية لم يلغي النظام السياسي الصيني الرأسمالية الوطنية طالما كانت غير مرتبطة بأية صلة مع الاستعمار الأجنبي.

دوْر الحزب الشيوعي في النظام السياسي الصيني

توازي سلطة الحزب الشيوعي في الصين نفس دوْر مجلس الدولة الذي يتم إدارته عن طريق لجنة مركزية. والمكتب السياسي لهذه اللجنة المركزية هو أقوى كيان سياسي في جمهورية الصين الشعبية. وإحدى وظائفه الرئيسية هي إرشاد الكونجرس، ولجنته الدائمة في تعيين أو إقالة رئيس الوزراء أو أحد نوابه. ويتم تعيين رئيس الدولة عن طريق كل الهيئات المذكورة أعلاه مجتمعة[19] .

هو الحزب الحاكم في الصين ويعقد مؤتمراً وطنياً له كل خمس سنوات يتم من خلاله تحديد الاتجاهات الأساسية للدولة وتجديد الشرعية برئيس الدولة، وتعتبر اللجنة المركزية للحزب الشيوعي هي الهيئة القيادية العليا للحزب في فترة ما بين مؤتمرين وتعقد دورة واحدة كل سنة، وتقوم اللجنة المركزية بانتخاب مكتب سياسي يقوم بصلاحياتها في حال عدم انعقادها، ويتفرع عن المكتب السياسي اللجنة الدائمة والأمانة العامة، وتسير عملية صنع القرار السياسي في النظام السياسي الصيني على النحو التالي[20] :

1- تقوم لجان الدولة والوزارات التي تخضع لسيطرة مجلس الدولة بتقديم تقاريرها إلى مجلس الدولة.
2- يقوم مجلس الدولة بعد دراسة التقارير المقدمة له، بتقدم تصوراته للمكتب السياسي للحزب.
3- في حال مصادقة المكتب السياسي على المشروع يحال إلى اللجنة الدائمة للمكتب السياسي للحزب.

---

(18)أمين، سمير (1996). حول حاضر ومستقبل الصين، النهج، العدد (42)، ص22-23.

(19)المصدر نفسه، ص ص89-90 .

(20)الساكت، محمد عبد الوهاب، (1985)، مشكلة تايوان بين الولايات المتحدة والصين الشعبية، السياسة الدولية، العدد 79، كانون الثاني، ص ص 213-214.

4- في حال مصادقة اللجنة الدائمة للمكتب السياسي على المشروع يحال إلى المجلس الوطني لنواب الشعب للمصادقة عليه.

المبحث الثاني : العوامل المؤثرة في النظام السياسي الصيني :

اولاً : العامل الاقتصادي

شكل العامل الاقتصادي مع بداية مرحلة الإصلاح الاقتصادي داخل الصين أحد العوامل الرئيسية المؤثرة في توجيه السياسة الخارجية الصينية، حيث أصبح تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية من الأهداف الجوهرية في إطار السياسة الخارجية الصينية الأمر الذي دفع الصين نحو تدعيم علاقاتها التجارية مع جيرانها وتخفيف حدة التوترات الإقليمية في محيطها الإقليمي والدولي لتدعيم أوضاعها الاقتصادية الداخلية [21] .

ويتحكم العامل الاقتصادي في سياسة الصين الخارجية تجاه دول العالم، فعلاقة الصين بالولايات المتحدة الأمريكية على قدر كبير من الأهمية الاقتصادية وهي مرتبطة بالنمو الاقتصادي في الصين على إعتبار أن السوق الأمريكية من أكبر الأسواق للصادرات الصينية، حيث أنها تستوعب (35%) من الصادرات الصينية، هذا إذا علمنا أن نمو الصين الاقتصادي مرتبط بتجارتها الخارجية، حيث أنها تشكل جزءاً كبيراً من إنتاجها الوطني [22].

وفي المقابل فإن السوق الصينية المتنامية أصبحت محور إهتمام الشركات الأمريكية، فبعد أن كانت قيمة الواردات الصينية عام 1990 تقدر بحوالي (52.5) مليار دولار، نجد أن تلك القيمة أرتفعت إلى حوالي (114.6) مليار دولار [23]، وقيمة الصادرات الصينية من يناير الى سبتمبر عام 2011 قد بلغت 1.392 تريليون دولار فيما بلغت قيمة الواردات 1.285 تريليون دولار، وبلغ الفائض التجاري 1.7 مليار دولار [24]. وعلى أساس ذلك إستوعبت السوق الصينية (19%) من الصادرات الأمريكية عام 1992 و(17%) عام 1993 [25]، وقد أشار الرئيسي الأمريكي (بيل

---

(21)محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1972، ص156.

(22)هناء عبيد، العلاقات الأمريكية الصينية: صراع حضاري أم تجاري، السياسة الدولية، العدد 121، يوليو 1995م، ص185 .

(23)توماس ويلبورن، السياسة الدولية في شمال شرق آسيا، المثلث الاستراتيجي: الصين – اليابان – الولايات المتحدة، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1997، ص50 .

(24)صحيفة الشعب اليومية ـ الصادرة يوم21 اكتوبر عام 2011- الصفحة رقم: 10 .

(25)سعد حجي توفيق، النظام الدولي الجديد، الطبعة الأولى، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1999، ص151.

. فهناك [26]كلينتون) أن تنامي السوق الصينية يوفر للولايات المتحدة كل سنة آلاف فرص العمل أكثر من (400) ألف وظيفة في الولايات المتحدة الأمريكية مرتبطة بتجارة الولايات المتحدة مع الصين[27].

. وقد ارتفع الفائض التجاري للصين الى (11.43) مليار دولار أمريكي في ابريل 2011 وكانت الصين سجلت فائضا تجاريا طفيفا بلغ (140) مليار دولار في اذار 2011، على أساس عجز بلغ (7.3) مليار دولار في فبراير 2011 وهو الأول في البلاد منذ مارس 2010، أن القيمة الاجمالية للواردات والصادرات زادت في ابريل (25.9) بالمئة على أساس سنوي الى (299.95) مليار دولار.[28]

النظام الدولي:

إن النظام الدولي هو "نتاج الأنماط من التفاعلات يمكن رصدها بين العديد من الوحدات السياسية التي يتشكل منها، وبمعنى آخر يجسد تلك الأنماط السلوكية الناجمة عن عملية التفاعل بين تلك الوحدات، وأن هذه الوحدات بحكم علاقات التأثير بينها تدخل في تفاعلات بدرجة وانتظام كافيين تسمح بالحديث عن بُنية لتلك العلاقات، فالنظام هو محصلة لسلوك الوحدات الذي غالباً ما يكون محكوماً بالكيفية التي يتم بها توزيع مصادر القوة والنفوذ، وما يمكن أن يترتب عليها من تأثير في صياغة أنماط السلوك الدولي".[29]

ونتيجة الاختلال في توزيع القوة بعد الحرب العالمية الثانية عام 1945 لصالح الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتي، فقد إنهار النظام الدولي الذي نشأ قبل الحرب العالمية الثانية لينشأ نظام دولي جديد عكس التغيرات التي حدثت على توزيع القوة، وعلى أساس ذلك انتظمت العلاقات الدولية وفق قواعد وأنماط سلوكية تضمنت احتكار القرار السياسي والاقتصادي والعسكري من جانب القطبين الأمريكي والسوفييتي، التي تركّزت مصادر القوة لديهما، كما أنه

---

(26)مصطفى الحمارنة، العرب في الاستراتيجيات العالمية، عمان: مركز الدراسات الإستراتيجية، الجامعة الأردنية، 1994، ص356.

(27)أبو جرادة، بلال خميس درويش، مرجع سابق، ص32 .

(28)الصين تسجل فائضاً تجارياً يبلغ 11.43 مليار دولار أمريكي في أبريل، (2012)، صحيفة الصين الشعبية.

(29)عبد القادر محمد فهمي، (1995)، النظام السياسي الدولي: دراسة في الأصول النظرية والخصائص المعاصرة، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ص5 .

بظهور الأسلحة النووية في تفاعلات القوة استند النظام الدولي على توازن الرعب النووي[30].

وقد إرتكز نظام ثنائي القطبية على ثلاثة مبادئ هي[31]:

أ - الردع النووي كأداة نهائية لتنظيم العلاقة بين الشرق والغرب ففي الخمسينات هددت الولايات المتحدة باستخدام الأسلحة النووية ضد الصين وكوريا، وقد كان للدرع النووي دوْر بارز في الحد من تحركات القطبين الأمريكي والسوفييتي.

ب - تغلب العامل السياسي الإستراتيجي على الضرورات الاقتصادية في مجال تنظيم العلاقات بين الدول، فالتقارب الصيني – الأمريكي عام 1972 يؤيد فكرة أن القطبية الثلاثية من الناحية الإستراتيجية (واشنطن – موسكو – بكّين) أكثر أهمية من وجود قطبية ثلاثية على الصعيد الاقتصادي تكون اليابان طرفاً فيه، بالإضافة إلى ما أظهرته القوى المسيطرة في كل من الكتلتين من مقدرة واستعداد لقبول بعض التضحيات الاقتصادية باسم الضرورات السياسية والأمنية.

جـ - خضوع الصراعات الدائرة في الأطراف لصراعات المركز، وتؤكد حروب الوكالة مثل ذلك المبدأ في ظل ذلك النظام الدولي، فلما كانت الحروب المباشرة بين أقطاب النظام الدولي مستبعدة بسبب الطبيعة التدميرية المتبادلة لمثل تلك الحروب بسبب امتلاكهم للأسلحة النووية، لذلك نجد أن الصراع بين أقطاب النظام الدولي في تلك المرحلة انعكس على الصراع الدائر بين الدول الصغرى، ومن الجدير بالذكر أن الصراع الصيني – السوفييتي انعكس على الصراع الفيتنامي – الكمبودي.

---

(30)مجدي عمر، (1995)، التغيرات في النظام الدولي وأثرها على منطقة الشرق الأوسط، الطبعة الأولى، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، دار البشير للنشر والتوزيع، ص ص23-24 .

(31)زكي العايدي وآخرون، (1994)، المعنى والقوة في النظام العالمي الجديد، ترجمة سوزان خليل، الطبعة الأولى، القاهرة: سينا للنشر، ص ص15-16.

المبحث الثالث: النظام الاقتصادي للدولة الصينية

يشغل الاقتصاد الصيني اليوم الموقع الثاني في هيكل الاقتصاد العالمي من حيث الحجم (الناتج القومي الإجمالي 10، 2 تريليون دولار، 2006)، بعد الولايات المتحدة الأميركية، والموقع الرابع من حيث القدرة الشرائية المقارنة بعد أمريكا واليابان وألمانيا بحساب معدلات النمو يعتبر الاقتصاد الصيني الأسرع نمواً على مستوى العالم خلال ربع القرن الماضي بمتوسط سنوي يبلغ (10%)، ومتوسط معدل نمو في دخل الفرد (الدخل القومي الإجمالي/عدد السكان) بلغ (8%) خلال الثلاثة عقود الماضية. رغم ذلك ما زال متوسط دخل الفرد الصيني متدنيا بالمقارنة مع البلدان الرأسمالية المتقدمة إذ لم يتجاوز في مطلقه (2000) دولار للفرد الترتيب (107) في الإحصاء العالمي للتنمية البشرية، وباعتبار القدرة الشرائية المقارنة (7800) دولار للفرد، ذلك بحسب احصاءات العام 2006.[32]

من حيث تركيب الاقتصاد تشكل الصناعة (48، 9%)، والزراعة (11، 7%) والخدمات بما في ذلك الإنشاءات (39، 9%) من الناتج القومي الإجمالي الصيني (2006)، هذا وتعتبر الصناعة القطاع الأسرع نمواً في الصين حيث بلغت نسبة نمو الإنتاج الصناعي عام (2006) نسبة (22، 9%). من حيث الصرف تدخر الصين (40.9%) من الناتج القومي للاستثمارات الثابتة بينما يستهلك الصرف على جهاز الدولة (13، 7%)، والاستهلاك الخاص (36، 4%) (2006). من حيث توزيع الثروة القومية يستهلك أفقر (10%) من السكان (1، 6%) من الناتج القومي، وأغنى (10%) من السكان (34، 9%). يبلغ حجم القوى العاملة في الصين (795، 3) مليون فرد موزعين بين الزراعة (45%) والصناعة (24%) والخدمات (31%)، هذا وتبلغ نسبة البطالة بحسب الإحصاءات الرسمية الصينية (4.3%)، وبحسب تقديرات مستقلة (13%).

تمثل الاستثمارات الأجنبية (3، 1%) من الناتج القومي الإجمالي، بينما تستثمر الصين رأسمال ثابت قدره (699، 5) مليار دولار في الداخل مقارنة مع (67، 4) مليار دولار خارج الحدود الصينية. في العام (2007) بلغ ميزان التجارة الخارجية الصينية (262، 2) مليار دولار

---

[32] عبد الله، عبد الصمد سعدون (2007). الصراع على موارد الطاقة: دراسة لمقومات القوة في السلوك الدولي للصين، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (15)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ص33.

بما يعادل (9%) من الناتج القومي الإجمالي، حيث بلغ حجم [33](الأعلى على مستوى العالم)، .

الصادرات الصينية (1.226) مليار دولار مقارنة مع حجم الواردات (953، 9) مليار دولار. واهم الدول التي تصدر لها الصين هي الولايات المتحدة (21%)، هونغ كونغ (16%)، اليابان (9، 5%)، كوريا الجنوبية (4، 6%)، ألمانيا (4، 2)، هولندا (3، 2%)، المملكة المتحدة (2، 5%)، وسنغافوره (2، 4%)، أما دول الوارد: اليابان (14، 6%)، كوريا الجنوبية (11، 6%)، تايوان (10، 9%)، الولايات المتحدة (7، 5%)، المانيا (4، 8%)، ماليزيا (3%)، استراليا (2، 4%)، وتايلاند (2، 3%). يبلغ الدين الخارجي الصيني (315) مليار دولار (2006)، والمدخر من العملة الصعبة (1، 474) تريليون دولار (2007). أما أرباح الاقتصاد الصيني فبلغت في العام (2006) (482، 2) مليار دولار، ذلك مع عجز في الموازنة قدره (7%).[34]

تعاني الصين من معضلات قطاعية تحد من قدرة الاقتصاد الصيني على الانطلاق الرأسمالي التام منها نقص الطاقة حيث تواجه الصين عجزاً يحول دون الاستغلال الكامل لقدراتها الصناعية، وعجز قطاعي النقل والاتصالات عن تغطية احتياجات الإنتاج والتوزيع. من حيث الإتزان بين قطاعات الإنتاج تقدمت الصناعة خطوات كبرى من حيث الإنتاجية والقدرة التكنولوجية ودخل الفرد، بينما تخلفت الزراعة. ينجم عن هذا التفاوت التناقض الأساس في الاقتصاد السياسي الصيني بين المدينة من جهة والريف من أخرى، تناقض أصبح سمة للمجتمع الصيني المعاصر اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، وبالضرورة سياسياً. بحسب تقديرات رسمية يبلغ متوسط دخل الفرد الحضري (13، 786) يوان، مقارنة مع متوسط دخل الفرد في الريف الذي لا يتجاوز 4، 140 يوان (2007)، هذا مع معدل نمو في حجم الناتج القومي الإجمالي بلغ في العام 2006 (11، 1%) وفي العام 2007 (11، 4%). التقديرات المدروسة لمعدلات الفقر في الصين تقول أن عدد الذين يعيشون دون خط الفقر المعتمد دوليا يبلغون (10%) من السكان، أي ما يعادل (130) مليون شخص. هؤلاء إما من العمال الموسميين الذين يتنقلون بين الريف والمدينة بصورة

---

(33) زايتس، كونراد (2003). الصين عودة قوة عالمية، ترجمة وتحقيق: سامي شمعون، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث.ص38.

(34) سابا، إلياس (2009). الأزمة المالية العالمية.. أسبابها وانعكاساتها، المستقبل العربي، العدد 360، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية..ص11

دورية، حوالي (150) مليون، أو من الذين فقدوا وظائفهم بسبب إعادة هيكلة الاقتصاد وخصخصة قطاع الدولة.

ان الصين حققت منجزات رائعة فى عام 2011 من حيث الاقتصاد والمجتمع , وعلى خلفية خطوات الاقتصاد العالمى المترنحة , سجل الاقتصاد الوطنى والتطور الاجتماعى الصينى مشهدا فريدا تمثل فى الزيادة المستقرة والسريعة نوعا ما , والانخفاض التدريجي لاسعار السلع , وتحسن الهيكل الاقتصادى بعض الشىء , واستمرار تحسن معيشة الشعب , والتقدم الاجتماعى بلا انقطاع .

وفى أثناء تطور الازمة المالية الدولية ، شهد الاقتصاد الصينى منظرا لفت انظار العالم . واوضح البيان[35] ان اجمالى الناتج المحلى الصينى فى عام 2011 ازداد 9.2 بالمئة عما كان فى عام 2010 . ان سرعة نمو الاقتصاد الصينى شهدت انخفاضا بعض الشىء فى عام 2011 , ولكنها اسرع بوضوح من الدول والمناطق الرئيسية بالعالم , وشهدت نسبة مساهمات الاقتصاد الصينى فى الاقتصاد العالمى ارتفاعا مستقرا.

ان سرعة زيادة الاقتصاد الصينى فى عام 2011 ظلت تحافظ على ادائها فى نطاق النمو المستقر والسريع نوعا ما رغم وضع الانخفاض الموسمى اضافة الى الحفاظ على زيادة مرتفعة نوعا ما من حيث الانتاج الصناعى والاستثمار والاستهلاك , وكان تحقيق ذلك صعبا للغاية .

واوضح البيان ان مؤشر اسعار المستهلكين (سى بى اى) فى عام 2011 ارتفع 5.4 بالمئة عما كان فى عام 2010 بينما ارتفع مؤشر اسعار المنتجين (بى بى اى) 6 بالمئة . انه فى عام 2011 وضعت لجنة الحزب المركزية ومجلس الدولة الصينى المستوى الاجمالى الخاص باستقرار اسعار السلع فى صدارة السيطرة الكلية اقتصاديا مع اتخاذ اجراءات شاملة للسيطرة الكلية تشمل التحكم فى حجم تداول العملة الصينية وتنمية الانتاج وضمان الامدادات وتنشيط التداول وتعزيز الادارة ، ما سيطر بصورة فعالة على مستوى ارتفاع الاسعار .

---

(35) مسؤول في مصلحة الدولة للاحصاء الصينية يعلق على بيان احصاء عام 2011، 2012/2/24، نقلاً عن وكالة شينخوا على الرابط التالي: http://arabic.china.org.cn/china/txt/2012-02/24/content_24721717.htm

وقد بدأ انخفاض مستوى زيادة مؤشر اسعار المستهلكين فى اغسطس 2011 لخمسة اشهر متتالية , وفى ديسمبر 2011 ارتفع هذا المؤشر 4.1 بالمئة عما كان فى الفترة المناظرة من عام 2010 , وبانخفاض 2.4 نقطة مئوية عن يوليو عام 2010 .

وحققت السيطرة الكلية على العقارات تطورا ايجابيا بصورة مستمرة . وفى ديسمبر 2011 شهدت 52 من بين 70 مدينة كبيرة ومتوسطة صينية انخفاضا عما كان فى نوفمبر 2011 من حيث اسعار المساكن التجارية جديدة البناء ، بزيادة 49 مدينة عن يناير 2011 .

واوضح البيان ان انتاج الحبوب الغذائية في الصين بلغ 571.21 مليون طن فى عام 2011 بزيادة 4.5 بالمئة عما كان فى عام 2010 مع تحطيم الرقم القياسى فى التاريخ فى هذا الصدد , حيث تجاوز 500 مليون طن لـ 5 سنوات متتالية .

ان انتاج الحبوب الغذائية قد ابرز خصائص واضحة تتمثل في تحقيق زيادة الانتاج الشاملة من الحبوب الغذائية الصيفية والارز المبكر والحبوب الغذائية الريفية لاول مرة , وتحقيق زيادة انتاج الحبوب الغذائية لثمانية اعوام متتالية ، وتجاوزها لحاجز 550 مليون طن لاول مرة , وتحقيق زيادة الانتاج الشاملة في الثلاثة مزروعات الرئيسية وهى الارز والقمح والذرة الصفراء . كما اوضح البيان انه فيما يتعلق بالطلب المحلى ، فقد حققت نسبة مساهمته فى النمو الاقتصادى مزيدا من الارتفاع . وفى عام 2011 بلغت نسبة مساهمات الاستهلاك النهائى فى النمو الاقتصادى 51.6 بالمئة بزيادة 10.1 نقطة مئوية عما كان فى عام 2010 ، فيما بلغت نسبة مساهمات قيمة (استثمارات) رأس المال فى النمو الاقتصادى 54.2 بالمئة بزيادة 1.4 نقطة مئوية .

لقد دفع تعزيز القوة الدافعة الناجمة عن النمو الاقتصادى وانخفاض مستوى الاعتماد على البلدان الاجنبية ، دفع بصورة فعالة التطور المتوازن فى الطلب المحلى والخارجى . إن الهدف النهائى لتطوير الاقتصاد هو رفع مستوى معيشة عامة الناس . وقد اظهر البيان تغيرات ايجابية بمجموعات الأرقام التي حققتها الصين فى قضايا معيشة الشعب .

وفى ظل حفز التوظيف ، شهدت ايرادات المواطنين زيادة سريعة . وفى عام 2011 بلغ عدد العمالة جديدة الزيادة 12.21 مليون شخص فى المدن والبلدات الصينية , وهي اكثر السنوات زيادة فى هذا المجال منذ عام 2006 . وفى نفس العام كله بلغت الايرادات الصافية لكل

مواطن ريفي 6977 يوانا (الدولار الامريكى يساوى حوالى 6.3 يوان) بزيادة 11.4 بالمئة عما كان فى عام 2010 بينما بلغت الايرادات القابلة للتصرف لكل مواطن في المدن والبلدات 21810 يوانات ، بزيادة 8.4 بالمئة .

ان مستوى زيادة ايرادات المواطنين الريفيين الفعلى اسرع مما فى المدن والبلدات بنقطة مئوية مع استمرار تراجع فرق ايرادات المواطنين بين المدن والارياف . انه لا بد من تحقيق التقدم والاستقرار فى عام 2012 , مع التنفيذ المستمر للسياسة المالية الايجابية وسياسة العملة المستقرة والسليمة , والحفاظ على استمرار واستقرار سياسة الاقتصاد الكلى , ورفع الاستهداف والمرونة السياسية , وتعزيز الفعالية والتطلع السياسي , والتمسك الدائم باعتبار التعديل الاستراتيجى للهيكل الاقتصادى كجهة رئيسية لتسريع تحويل نمط التطور الاقتصادى . وفى نفس الوقت يجب زيادة تسريع خطوات الاصلاح , والدفع الفعال لاصلاح النظام والآلية للحيلولة دون اعاقة التنمية الاقتصادية المستدامة , وتحقيق تطور مستقر وسريع نوعا ما فى الاقتصاد الوطنى وتحقيق التناغم والاستقرار فى المجتمع .[36]

فلو حاولنا الإعتماد على ترتيب المكانة الصينية في القطاعات المختلفة على سلم القوى الدولي سنجد وبقياس (19) متغيراً من متغيرات القوة العسكرية والإقتصادية والإجتماعية أن الصين تحتل:

- المرتبة الثانية في القوة الإقتصادية العالمية.
- المرتبة الثالثة في القوة العسكرية.
- المرتبة السابعة في القوة الإجتماعية.

وبناء على ماسبق، فالصين غير مؤهلة لأن تقود العالم، فحسب المفكر الإنجليزي "بول كينيدي" فالقوى الكبرى كي تقوم وتستمر تحتاج إلى عنصرين هما: القوة والثروة، فالأولى تحمي الثانية والثانية تنفق على الأولى وعندما يضيع التوازن بين الإثنين، تسقط الإمبراطورية، لذلك تسعى الصين إلى الثروة كي تُصرف على القوة، علماً أن مصدر ثروتها الأساسي حتى الآن هي السوق الأمريكية، لذلك فهي لاتطرح نفسها كقوة عالمية وإنما تسعى إلى تعظيم قدراتها، وهنا

---

(36)مسؤول في مصلحة الدولة للاحصاء الصينية يعلق على بيان احصاء عام 2011، 2012/2/24، نقلاً عن وكالة شينخوا على الرابط التالي:http://arabic.china.org.cn/china/txt/2012-02/24/content_24721717.htm

تظهر أهمية التوازن بين المقدرات والدور وهي مقدرات ينبغي التركيز عليها حينما يحاول صياغة دور ما.

تمكنت الصين من تحقيق ذاتها السياسي وبناء قاعدتها الاقتصادية منذ أمد ليس ببعيد وذلك خلال سنوات الحرب الباردة، حين بدأت خطواتها الأولى نحو تثبيت سلطتها الثورية، وإقامة نظامها الشيوعي بقيادة "ماو تسي تونغ" وقادة آخرين تعاقبوا في تحديث واستكمال البناء الحضاري للصين، فقد ارتفع شعار التحرير المتدرج ضمن كتابات ماو والقادة الصينيين،

ومن ثم عودة المناطق الساحلية إلى المحيط الهادي ممثلة بتايوان، وهونغ كونغ، ومضيق مكاو.[37]

ولقد حصلت الصين على استقلال مزدوج منذ تشرين الأول من عام 1949، ما بين الأيديولوجية الشيوعية في البر الصيني والسلطة المركزية وبين الرأسمالية وبعض من رموز السلطة السابقة ضمن المناطق الساحلي، وبخاصة الجزيرة التايوانية، كما أن هذا الاستقلال وعلى الرغم من قصر مدته التي تزيد على النصف قرن بقليل، فقد أعطى مؤشرات للدفع السياسي بوصفه أحد العناصر الأساسية للقوة في الصين قيادة وشعباً ومن خلال جانبين[38] :

- **أولهما:** تماسك الجانب الايديولوجي في تحديد مسارات النموذج التنموي الصيني ومن خلال استيعاب النظام السياسي لقدرة شعبه وتوظيفه ذاتياً عبر الصمود والتحدي في استخدام كل ما هو متاح من موارد بشرية وإمكانات ذاتية خلاقة من الإبداع وعلى مختلف المستويات وتحت مسمى (جمهورية الصين الشعبية)، هذا فضلاً عن الإمكانات الجغرافية والطبيعية المتنوعة لرفد التنمية الزراعية للداخل الصيني وضمن أولويات سياستها الاقتصادية.[39]

- **ثانيهما:** تماسك الجانب الأمني الذي يتضمن ضرورة المحافظة على الاستقلال الصيني وقدرات شعبه، وهذا ما آلت إليه طبيعة التعاون الاستراتيجي التي ربطت الصين بالاتحاد السوفياتي السابق لمواجهة عدو مشترك وهو الرأسمالية والغرب الأمريكي خلال سنوات الحرب الباردة، إن عناصر القوة في الصين الشعبية على الرغم من

---

(37)عبد الله، عبد الصمد سعدون، مرجع سابق،ص97..

(38)أمين، سمير، مرجع سابق، ص61.

(39)وهبة، سعد الدين (1998). نصف قرن في الصين، القاهرة: مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر والدراسات. ص61.

حداثتها في عالم التصنيع والتكنولوجيا كانت ولا تزال تستمد ديمومتها من انتصار الثورة الشيوعية للصين وتوغل لبنة أفكارها ضمن أجواء الإقليم الآسيوي الجنوبي، ولا سيما في فييتنام وكوريا (قبل الحرب والإنفصال إلى شطرين)، وهو ما أعطى حافزاً للولايات المتحدة في شن حربها على فييتنام، كونها تشكل نقاط التماس في احتواء المعسكر الشيوعي الذي تقوده الصين ضمن هضبة التبت وبعض المناطق المحيطة بها.(40)

لقد أعطت الحرب الباردة تفويضاً للولايات المتحدة، في أن تفرض أجندتها في العديد من الاتجاهات السياسية والاقتصادية للحد من قدرات الشعب الصيني، واحتواء نظامه السياسي وعزله عن المنظومة الدولية، فهنالك من المحللين من يرى أن معدل النمو الاقتصادي الكبير للصين من الممكن أن يجعل منها قوة اقتصادية منافسة للولايات المتحدة بعد خمسة عشرة عاماً على أقل تقدير، وهو ما يطرح سيناريو لحرب باردة جديدة طرفها الصين، وأن هذا الاقتصاد دفع بالسياسة الأمريكية إلى التركيز على إستراتيجيتين لعرقلة التنمية والنمو في الصين أولهما، الاستفزاز المستمر في ممر تايوان وفي بحر الصين، وثانيهما، أحياء برنامج الدرع الدفاعي الأمريكي الذي يمكن أن يضغط على القيادة الصينية ويجبرها نحو سياسة رفع الانفاق العسكري على حساب رفع وتيرة الاستثمار في حقول التنمية وهذا سيؤدي حتماً إلى انهيار الاقتصاد الصيني.(41)

شهدت الصين في إطار الكومبيون الصيني تطوراً صناعياً إلى جانب التنمية الزراعية ضمن خطط تنموية اعتمدت على قدرة العنصر البشري المؤهل علمياً وتقنياً كميزة نسبية في العملية الانتاجية ومنذ عقد الخمسينيات والستينيات آثرت الصين بناء قاعدتها التي توافقت من طبيعتها الجغرافية وواقع حال المهارات الخلاقة والجهود الشاقة التي بذلها مجتمع هضبة التبت، وذلك من خلال تنمية الطاقات عبر البعثات الدراسية واستخدام مبدا الهندسة العكسية في رفد خطوط التنمية الصناعية وتطوير مسار القطاع الزراعي.(42)

---

(40) مايكل دي، سوين (1997). الصين: عن كتاب التقييم الاستراتيجي، تحرير زلمي خليل زاد، الطبعة الأولى، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ص41.

(41) آل ثاني، فهد بن عبد الرحمن (2002). جيوبوليتيكية الاقتصاد العالمي: من الجزيرة العالمية إلى أمريكا الكبرى، مجلة المستقبل العربي، العدد (275)، كانون ثاني. ص ص 101-102.

(42) عبد الله، عبد الصمد سعدون (2007)، مرجع سابق، ص99.

إن السياسة الاقتصادية الصينية إستطاعت أن تتكيف مع المتغيرات الاقتصادية الدولية على الرغم مما أحاط بها من قيود ومحددات، حاولت الإبطاء من ديناميكية الفعل الايديولوجي في البحث عن نموذج تنموي مستقل، وما فرضته الأجندة الأمريكية حينذاك من سياسات إستقطاب دولي وإقليمي، قد تمثل في حثّ سياسة سباق التسلح النووي وجر الاتحاد السوفياتي إلى مسار اقتصادي مكلف سواء في الجهد الشاق أو الانفاق الذي يؤدي إلى إستنزاف القدرات المالية وتشويه السياسة الاقتصادية السوفياتية، بعد أن عمل على تراجُع نشاط قطاعاتها، الأمر الذي وضع حداً للمساعدات السوفياتية للصين التي كانت بأمس الحاجة إليها خلال مرحلة التنمية والبناء.[43]

حيث ظل الاقتصاد الصينى ينمو بصورة مستقرة وسليمة، إذ بلغ معدل نموه السنوى أكثر من (9%) وفى عام 2003، بلغ إجمالى الناتج المحلى الصينى (1.4) تريليون دولار امريكى محتلاً المركز السادس فى العالم بعد الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وبريطانيا وفرنسا. وحتى نهاية عام 2003، تجاوز نصيب الفرد الصينى من إجمالى الناتج المحلى للبلاد (1000) دولار أمريكي.[44]

في عام 2004، قام المكتب القومي للإحصاء في الصين-معتمداً على الإحصاء السكاني الاقتصادي القومي. وهو أول إحصاء يصدر منذ عام 2002- بحساب معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ابتداءً من عام 1993 عن طريق توجيه المؤشر إلى الأمام بمتوسط (0.5%) سنوياً إلى أعلى. وكما هو موضح في الجدول رقم (1) الذي يقارن بين الأداء الاقتصادي في الصين ونظائرها في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والمنطقة الأوروبية، والولايات المتحدة الأمريكية، والهند، وإنجلترا عن الفترة الزمنية من 1979 إلى 2005[45].

---

(43) وهبة، سعد الدين (1998)، مرجع سابق، ص62.

(44) أمين، سمير (1996)، مرجع سابق، ص41.

(45) شينكار، أوديد (2005). العصر الصيني: القوة الإقتصادية في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: مركز التعريب والبرمجة، بيروت: الدار العربية للعلوم.

جدول رقم (1)

معدلات الناتج المحلي الإجمالي الفعلية

العام	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	الاتحاد الأوروبي	الولايات المتحدة الأمريكية	إنجلترا	الصين	الهند
1990	3.0	3.5	1.9	0.7	3.8	5.6
1995	2.5	2.4	2.5	2.9	10.9	7.3
2000	4.0	3.9	3.7	3.8	8.4	4.4
2001	1.2	1.9	0.8	2.4	8.3	5.8
2002	1.6	0.9	1.6	2.1	9.1	3.8
2003	2.0	0.8	2.5	2.7	10.0	8.5
2004	3.2	2.0	3.9	3.3	10.1	7.5
2005	2.6	1.4	3.2	1.9	10.2	8.4
2006	n.a.	n.a.	3.3	2.8	11.1	9.2
2007	n.a.	2.6	2.0	2.7	10.3	8.1
2008	n.a.	2.2	2.7	2.5	9.3	9.6

المصدر: دليل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (1979-2005) بعنوان إحصائيات اقتصادية، واجتماعية وبيئية 2006، كوفيس صحيفة الإكونوميست 2008/2007، 30 يونيو 2007.

يعد هذا الأداء المذهل أمراً جديراً بالملاحظة سواء من حيث الاتساق النسبي أو المرونة أو القدرة على التكيف مع العوامل الخارجية، حيث تلا بداية تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي انتعاش ملحوظ تمثل في إصدار الصين لقانون المشاريع المشتركة عام 1979 مما كان له أبلغ الأثر على انطلاق الاقتصاد صعوداً خلال فترة الثمانينيات من القرن العشرين حتى تعرض لضربة قوية في عام 1990/1989 من جراء التدهور الاقتصادي العالمي الذي حدث على أثر حادثة ساحة تيانانمن في بكين ثم تجاوز هذه الأزمة في 1991، وبدأ في التقدم نحو الأمام بخطى واسعة مجازفاً بشكل كبير في الفترة من 1994/1993 ثم عانى من تراجع بسيط نتيجة للأزمة المالية التي واجهتها الأسواق الآسيوية في الفترة من 1999/1998، ثم استرد الاقتصاد الصيني

عافيته مرة أخرى في 2007 نتيجة للحماس القوي من جانب الحكومة، وقيامها ببعض الإجراءات التصحيحية[46].

نتيجة لغياب رؤية واضحة أو تنبؤ مسبق لبعض العراقيل الطارئة أو غير المتوقعة التي قد تعترض مسيرة الاقتصاد العالمي مسببة تعطيل تقدمه، فإن الناتج المحلي الإجمالي للصين سيلحق حتماً بالناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة خلال العقود الثلاثة أو الأربعة القادمة، لأنه على حسب مبدأ تكافؤ القوة الشرائية، فإن الناتج المحلي الإجمالي للصين كان يقدر بنحو (10.17) تريليونات دولار أمريكي عام 2006 ليقترب شيئاً فشيئاً -بالفعل- من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الذي يقدر بنحو (13.13) تريليون دولار أمريكي[47].

والصين أمامها مسيرة طويلة لتخوضها، حيث يقف الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة لمتوسط دخل كل فرد على أساس مبدأ تكافؤ القوة الشرائية في الصين عند (7.700) دولار أمريكي مقارنة بمبلغ (44.000) دولار أمريكي بالنسبة للمقيمين في الولايات المتحدة، و(31.800) دولار أمريكي بالنسبة للمقيمين في إنجلترا، وأما إذا كنا نتحدث بلغة تكافؤ القوة الشرائية، فإن الناتج القومي الإجمالي الصيني لكل فرد هو (6.600) دولار أمريكي في مقابل متوسط الناتج القومي الإجمالي لكل فرد في دولة حديثة العهد الذي يقدر بنحو (5.540) دولار أمريكي، وبنحو (5.210) دولار أمريكي على مستوى المنطقة بما في ذلك هونج كونج حيث يقدر بنحو (37.300) دولار أمريكي[48].

يتفاوت الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للدخول الشخصية، ومتوسط دخل كل فرد بشكل كبير من الشرق إلى الغرب داخل الصين، حيث يقدر متوسط دخل الفرد في شنغهاي عام 2006 بأكثر من (15.000) دولار أمريكي على أساس تكافؤ القوة الشرائية، بينما ينخفض إلى (1.247) دولاراً أمريكياً فقط في قرى الغرب، حيث تتزايد معدلات الفقر بشكل أسوأ بكثير. والأكثر من ذلك أنه حتى في المدن الساحلية الغنية ومقاطعات الشرق نجد تبايناً ملحوظاً بين الطبقات المتوسطة المزدهرة، وطبقة العمال الذين نزحوا من الريف إليها. ففي عام 2005، قدمت- ولا

---

(46) شارما، روشير (2008). الصين: النمو المطرد يصل إلي نهايته بسرعة، صحيفة نيويورك.

(47) نفس المصدر.

(48) ريوفيد، جوناثان (2009)، مرجع سابق، ص 55.

تزال- ثلاث عشرة مقاطعة من مقاطعات الصين الإحدى والثلاثين، والمجالس البلدية الأربعة وحدها حوالي 70% من مجموع الناتج المحلي الإجمالي للصين(49).

وقد تم تقدير المساهمات التي تمثل قيمة مضافة للناتج المحلي القومي بعد المراجعة على النحو التالي:

جدول رقم (2)

المساهمات التي تمثل قيمة مضافة للناتج المحلي القومي

	القيمة المضافة (بالبليون دولار أمريكي)	**الناتج المحلي الإجمالي**
الصناعة الأولى	260	13.2
الصناعة الثانية	977	45.2
الصناعة الثالثة	806	40.7
الإجمالي	2.042	100.0

المصدر: دليل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (1979-2005) بعنوان إحصائيات اقتصادية، واجتماعية وبيئية 2006، كوفيس صحيفة الإكونوميست 2008/2007، 30 يونيو 2007.

لم يمثل التضخم أي مشكلة لحكومة الصين منذ الألفية الثانية حتى عام 2007 بالفعل، كان هناك مشكلة عكسية تتمثل في جذب الاستهلاك الداخلي للتغلب على الاستثمار الأجنبي المباشر، والتركيز على مطالب التصدير بوصفه الموجه الرئيسي للاقتصاد. وفي الواقع، عانت الصين في 2002 من عدم التضخم لفترة قبل استعادة سعر المستهلك في 2003 إلى مستوى (3.2%) وفي 2006 وصل معدل التضخم في 12 شهراً إلى (2.8%) ولكن التضخم حدث له نوع من الثبات في يونيو 2007 عند (4.4%) بنسبة (2%) تقريباً أعلى من السنة السابقة. وقد ساهم في هذا الارتفاع المكتب القومي للإحصاء، مما أدى إلى نشاط في الاستهلاك في النصف الأول من العام في مبيعات التجزئة للبضائع الاستهلاكية بنسبة زيادة (15.4%)، وهو أسرع ارتفاع يحدث في عشر سنوات، بينما ارتفعت أسعار الطعام إلى (7.5%) في الفترة نفسها، وفي يوليو، ارتفع معدل التضخم مرة أخرى ليصل إلى (5.6%).

(49) الأخرس، إبراهيم (2005)، التجربة الصينية الحديثة في النمو هل يمكن الاقتداء بها، ايتراك للنشر والتوزيع،الطبعة الاولى، ص 30.

وهنا يكمن أصل المشكلة الاقتصادية الاجتماعية في الصين، وهو الأمر الذي تدركه الحكومية الصينية بكل أبعاده، ولذلك تقدم نائب مدير المجالس الصيني لأبحاث التنمية باقتراح- نشرت نصه مجلة Finanicial Times China Supplement في عددها الصادر في 8 نوفمبر 2005- يذهب فيه إلى أن الصين في حاجة إلى إيجاد حوالي 20 مليون فرصة عمل جديدة كل سنة للطلاب الذين يتخرجون في المدارس والجامعات، والعاطلين بسبب عجز المشاريع المملوكة للدولة عن توظيفهم، والنازحين من الريف، مما ينطوي على زيادة سنوية في الطلب على الوظائف تصل إلى أكثر من (3%)، ولهذا السبب، لا يمكن أن تتراجع الصين عن توجهها نحو تصدير العمالة إلى الدول الأخرى حتى توجد فرص عمل جديدة من خلال زيادة الطلب على الاستهلاك وزيادة فرص الاستثمار في المناطق الفقيرة، بهذه الطريقة وحدها، يمكن مواجهة عدم التكافؤ في مستويات المعيشة بالصين[(50)].

رصد البنك الشعبي الصيني في تقريره الملخص الذي صدر في الربع الثاني من عام 2007 حول مدخرات الأسر التي تعيش في المناطق الحضرية ذات التوجه الحالي نحو خفض معدلات الادخار، وتوقعات الأسر التي تقوم بالادخار، وبالربط بين زيادة الفائدة في كل من 18 مارس و19 مايو، أظهر التقرير أن هناك هبوطاً تراكمياً بنسبة (15.7%) في حصة ودائع الادخار في الأصول المالية الأساسية للأسر التي تقوم بالادخار من 2005، حيث هبطت نسبة الأفراد الذين يختارون المزيد من التوفير إلى (26.3%) خلال الأرباع الثلاثة السابقة، وهو أقل رقم تم تسجيله خلال الأعوام الستة الماضية[(51)]. وبعد أكثر من عشرين سنة من الإصلاح والإنفتاح وبناء التحديثات، تحول الاقتصاد الصينى من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد سوق اشتراكي من حيث الاساس، وتشكل نظام اقتصاد السوق الاشتراكى ويستكمل بصورة تدريجية. وإنسجاماً مع ذلك، تستكمل القوانين واللوائح الصينية ويتوسع مدى انفتاح السوق الصينية على الخارج وتتحسن البيئة الاستثمارية باستمرار، وتجرى عملية اصلاح النظام النقدى بخطوات ثابتة، ووفر كل ذلك ضماناً ثابتاً قوياً لمواصلة نمو الاقتصاد الصينى[(52)].

---

(50) ريوفيد، جوناثان، مرجع سابق، ص 60.

(51) نقلاً عن موقع البنك الشعبي الصيني، على الرابط الالتكروني التالي: (www.pbc.gov.cn/english)

(52) شينكار، أوديد (2005). العصر الصيني: القوة الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: مركز التعريب والبرمجة، بيروت: الدار العربية للعلوم، ص25.

وفي عام 2010 حقق الاقتصاد الصيني زيادة قوية ومنسقة، حيث بلغ إجمالي الناتج المحلي نحو 39.798 تريليون يوان أي 6.03 تريليون دولار بزيادة 10.3 بالمئة عما كان في العام 2009 مع ارتفاع وتيرة الزيادة 1.1 نقطة مئوية. وكان العام 2010 آخر عام للخطة الخمسية الحادية عشرة (2006 - 2010)، ما وضع أساساً للتنمية الاقتصادية في السنوات الخمس المقبلة وما بعدها.

وفي فترة السنوات الخمس الأخيرة (2006-2010) ازداد الإجمالي الاقتصادي الصيني بأكثر من الضعف عما كان في فترة السنوات الخمس السابقة (2001-2005) مع بلوغ معدل النمو السنوي للاقتصاد 9.2 و10.3 بالمئة على التوالي في عامي 2009 و2010 لاسيما بعد اندلاع الأزمة المالية العالمية، محتلاً صدارة الكيانات الاقتصادية الرئيسة في العالم. إن الاقتصاد الصيني يتحول من مرحلة عودة الارتفاع بعد الأزمة المالية العالمية إلى مرحلة نمو مستقر، مشيراً إلى أن الاقتصاد الصيني المتميز بالنمو المستمر والسريع قد دفع بقوة اتجاه انتعاش الاقتصاد العالمي في ظل التراجع الملحوظ في انتعاش الكيانات الاقتصادية المتقدمة عالمياً. وفي العام 2010 بلغت نسبة مساهمة الاستهلاك النهائي في زيادة إجمالي الناتج المحلي الصيني 37.3 بالمئة بنمو قدره 3.9 نقطة مئوية، فيما بلغت نسبة تشكيل رأس المال من هذا النوع 54.8 بالمئة مع حفز نمو 5.6 نقطة مئوية، وبلغت نسبة صادرات البضائع والخدمات من هذا النوع 7.9 بالمئة بحفز نمو 0.8 نقطة مئوية. والأهم من ذلك، بلغت زيادة صناعة التكنولوجيا العالية والجديدة التي تضم الصناعة الناشئة الاستراتيجية 16.6 بالمئة مع ازدياد وتيرة الزيادة 8.9 نقطة مئوية عما كان في العام 2009.[53]

أما سنة 2011، فهي السنة التي يبدأ فيها تنفيذ الخطة الخمسية الثانية عشرة (2011 - 2015). ووفقاً للمعلومات الصادرة مؤخراً طرحت 9 من 31 مقاطعة ومنطقة ذاتية الحكم وبلدية بالصين أهدافها المتعلقة بمضاعفة إجمالي الناتج المحلي إلى ضعفين في السنوات الخمس المقبلة، وذلك لدى وضع برامجها للخطة الخمسية، لدرجة أن بعض المقاطعات طرحت أهدافها الرامية إلى مضاعفة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بضعفين في السنوات الخمس المقبلة.

---

(53) الناتج المحلي الصيني يتخطى 6 تريليونات دولار، نقلاً عن وكالة شينخوا، 2011/1/22، على الرابط التالي:
http://alrroya.com/node/115378

وقررت الصين تنفيذ سياسة مالية مستقرة وسليمة في العام 2011. وفي العام 2010 رفع بنك الشعب الصيني (البنك المركزي) نسبة احتياطات الودائع المالية مرتين مع رفع مستوى أسعار الفائدة مرتين أيضاً، علماً بأن تعديل سياسة العملة في وقت مناسب يفيد السيطرة على تداولها ما خلق ظروفاً جيدة للسيطرة على ارتفاع أسعار السلع.

وفي تقرير أعدته غرفة التجارة الأمريكية في شنغهاي، أكبر مدينة وميناء في الصين، مؤخراً، أن أكثر من نصف المؤسسات والشركات الأمريكية العاملة في الصين لا تريد ارتفاع قيمة العملة الصينية (اليوان أو الرنمينبي) بوتيرة سريعة. وقال التقرير، الذي يحمل اسم «تقرير التجارة الصينية في عامي 2010 و2011»، إن 18.7 بالمئة من المؤسسات الأمريكية في الصين تعتقد وجود «سلبية ملحوظة» حيال تأثيرات ارتفاع قيمة اليوان بوتيرة سريعة (أكبر من 10 بالمئة)، وترى 31.9 بالمئة منها «سلبية نسبياً». وذكر التقرير أن 33.4 بالمئة من المؤسسات تعتقد أن تأثيرات الارتفاع السريع لليوان ستكون «إيجابية ملحوظة» أو«إيجابية نسبياً». لذا أكد علماء اقتصاديون صينيون أن ذلك يعكس تحول النزاع حول قيمة اليوان بين الصين والولايات المتحدة إلى مشكلة سياسية من قبل بعض الأشخاص السياسيين في واشنطن. وأضاف التقرير «إن زهاء 90 بالمئة من المؤسسات الأمريكية في الصين ترى أن مستقبل أعمالها في البلاد سيكون (مشرقاً) أو (مشرقاً نسبياً)، بالتزامن مع أن نحو 80 بالمئة منها قد حققت طفرات في حجم البيع وجني الأرباح في العام 2010».[54]

ومع دخول القرن الجديد، طرحت الصين مفهوماً يتمثل فى التناسق بين الانسان والطبيعة وتحقيق تنمية متوازنة بين الانسان والمجتمع وبين المدن والارياف وبين شرق الصين وغربها والانسجام بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية. وفى عام 2002 طرح المؤتمر الوطنى السادس عشر للحزب الشيوعى الصينى هدف تحقيق مجتمع الرفاهية بصورة شاملة بحلول عام 2020.

---

(54) الناتج المحلي الصيني يتخطى 6 تريليونات دولار، نقلاً عن وكالة شينخوا، 2011/1/22، على الرابط التالي:
http://alrroya.com/node/115378

المبحث الرابع: السياسية الخارجية للدولة الصينية:

تنتهج الصين سياسية خارجية ثابتة ومستقلة، هدفها الرئيس حماية استقلال الصين وسيادتها وسلامة أراضيها، وتوفير بيئة ملائمة لتنفيذ الإصلاح والإنفتاح على الخارج وبناء الدولة العصرية الحديثة للصين، وحماية الأمن والسلام العالمي ودفع مسيرة التنمية العالمية، أهم ملامح هذه السياسية:

- تنتهج الصين مبدأ الاستقلال، وتحدد موقفها وسياستها في جميع الشؤون الدولية انطلاقاً من المصالح الأساسية للشعب الصيني وشعوب العالم، ولا تخضع لأي ضغوط خارجية، إن الصين لا تتحالف مع أية دولة عظمى أو أية كتلة دول، ولا تسعى لإقامة تحالف عسكري، ولا تشترك في سباق التسلح ولا تمارس التوسع العسكري.
- تعمل الصين على معارضة الهيمنة وصيانة السلام العالمي، وترى الصين أن أية دولة سواء كانت كبيرة أم صغيرة، قوية أم ضعيفة، غنية أم فقيرة، تعتبر عضواً من أعضاء المجتمع الدولي على قدر المساواة، ويجب أن تحل جميع النزاعات والخلافات الناشبة بين الدول بطريقة سلمية عبر التشاورات وليس باللجوء إلى القوة أو التهديد باستخدام القوة ولا يسمح بالتدخل في الشؤون الداخلية بأي حجة، ولن تفرض الصين نظامها الاجتماعي وأيديولوجيتها السياسية على الآخرين، وفي نفس الوقت لن تسمح لأية دولة بأن تفرض نظامها الاجتماعي وأيديولوجيتها السياسية عليها(55).
- تعمل الصين من أجل بناء نظام سياسي واقتصادي دولي جديد متعدد الأقطاب، وترى الصين أن النظام الجديد يجب عليه أن يجسد مطالب تطور النظام الدولي وتقدم المجتمعات وأن يعكس رغبات شعوب مختلف دول العالم ومصالحها المشتركة (56).
- ترغب الصين في إقامة وتطوير علاقات الصداقة والتعاون مع جميع الدول على أساس المبادئ الخمسة المتمثلة في الإحترام للسيادة وسلامة الأراضي وعدم الإعتداء على الغير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير والمساواة والمنفعة والتعايش السلمي.

---

(55)العسلي، بسام (2008)، الصين والتوازن العالمي، مجلة الدفاع العربي، العدد (11)، بيروت: دار الصياد، ص ص 28 – 33.

(56)Thomas A. Metzger and Roman H. Myes ، (1998) "Chinese Nationalism and American Policy ، "ORPS ، p12.

- الالتزام بمبدأ حسن الجوار والصداقة مع الدول المجاورة وتعمل الصين على حل خلافاتها مع معظم الدول المجاورة وتطوير علاقات التعاون والمصالح المتبادلة بينها وبين الدول المجاورة.
- تهتم الصين بتحسين وتطوير علاقاتها مع الدول المتقدمة والدول النامية، وتدعو إلى تجاوز إختلاف النظم الاجتماعية والأيدولوجية في العلاقات بين مختلف الدول والإحترام المتبادل والسعي لإيجاد النقاط المشتركة وترك الخلافات جانباً وتوسيع التعاون ذي المنفعة المتبادلة وتدعوا إلى حل الخلافات بين الدول بصورة مناسبة عبر إجراء الحوار على أساس المساواة والإحترام المتبادل وعدم اللجوء إلى القوة لحلها.

مرتكزات السياسة الخارجية الصينية:

حدد "دينغ شياو بنغ" -وهو أحد القادة الصينين من الفترة (1956-1992)- مبادئ السياسة الخارجية للصين بما يلي[57]:

1- مبدأ التعايش السلمي ويشمل على إحترام السيادة الإقليمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، والمساواة بين الدول، والعمل على أساس حق الدول في المنفعة المشتركة، والتسوية السلمية للنزاعات الدولية.

2- العمل على التنمية المشتركة للأقاليم المتنازع عليها من قبل أطراف النزاع قبل البحث عن حل لها، على أساس أن التنمية المشتركة للأقاليم المتنازع عليها يخلق مصالح مشتركة لأطراف النزاع، بشكل يحول دون تصعيد التوتر حولها من قبل أطراف النزاع حفاظاً على مكاسبها المشتركة في تلك المناطق.

وترتكز السياسة الخارجية الصينية على تدعيم التنمية الإقتصادية ودعم العلاقات والروابط الإقتصادية مع الدول الآسيوية، كما أنها تهدف إلى المحافظة على بيئة إقليمية هادئة لتحقيق أهدافها الإقتصادية في ظروف سلمية ملائمة، وقد قال (جيانغ زيمين) "أن على الصين تركيز كل الجهود لتحديث البلاد، ولذا من مصلحتها تأمين وضع دولي سلمي طويل الأمد"، ولذلك تعمل

---

(57) العسلي، بسام، مرجع سابق، ص 34.

الصين على تدعيم الإستقرار السياسي والإقتصادي في منطقتها الإقليمية، ويترجم هذا الموقف الصيني بنهج يرمي إلى تعزيز دور الصين في حل المشكلات الإقليمية.[58]

ترتكز السياسة الخارجية الصينية على القومية الصينية، فلم يعد للاعتبارات الأيديولوجية دور أو تأثير في صناعة القرار في السياسة الخارجية، وترتكز السياسة الخارجية الصينية على التجربة التاريخية للتدخل الأجنبي في الصين وما صاحبها من استغلال ومهانة والعزم على رد كرامة الصين التي أهينت، وذلك بتقلدها الدور الذي تستحقه في النظام الدولي وعدم السماح المساس بسيادتها أو التدخل في شؤونها الداخلية، ففي الوقت الذي تمارس فيه الصين سياسة الإنفتاح الإقتصادي على العالم الخارجي نجدها متمسكة بعامل السيادة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، ورفض المطالب التي تتجاوز الخطوط الحمراء التي تمس جوهر النظام الصيني مثل المفاهيم الغربية للديمقراطية وحقوق الإنسان.

وقد عملت الصين على تقوية علاقاتها التجارية مع كل من هونج كونج* وتايوان للتمهيد لإعادة توحيدها سلمياً، فبعد أن كانت التجارة البينية ما بين الصين وهونج كونج حوالي (2.2) مليار دولار عام 1979، نجدها وصلت عام 1992 إلى (80) مليار دولار، كما أنه بحلول عام 2010 أصبحت الصين أهم أسواق الصادرات التايوانية، وقد حلت الصين بذلك محل الولايات المتحدة لتقليل اعتمادها على الولايات المتحدة.

سابعاً: صيانة استقلالية وتمايز وخصوصية مواقف الصين على ساحة العلاقات الدولية، من هنا فالصين حريصة على عدم الدخول في تحالفات مع قوى كبرى، وقد قال السفير الصيني في موسكو بعد تطور العلاقات الصينية – الروسية والحديث عن شراكة استراتيجية بينهم أن الحلف العسكري بين الصين وروسيا مستبعد، وأن نهج الصين الثابت هو عدم الدخول في – السياسي أحلاف مع أية طرف كان.[59]

---

(58)S. K. Singh ، (1994). "Security Environment of South Asia ، "Strategic Analysis ، vol. XV-II ، no 2 ، (New Delhi ، Sabru House ، May ، p51.

* عادت هونج كونج للسيادة الصينية فعليا عام 1997.

(59)فوزي، أحمد حسنين (1998). فى عالم الصين، القاهرة: دار المعارف.ص101.

تنتهج الصين سياسة خارجية سلمية مستقلة. وهدف السياسة الخارجية الصينية هو صيانة السلام العالمي ودفع التنمية المشتركة. ومن محتويات السياسة الخارجية الصينية الرئيسية[60] :

- حماية المصالح المشتركة للبشرية مع مسايرة التيار التاريخي حيث ترغب الصين في أن تشارك المجتمع الدولي في بذل الجهود لحفز التعددية القطبية في العالم بنشاط، ولدفع تعايش القوى المتعددة في وئام، وللمحافظة على استقرار المجتمع الدولي.

- تأسيس نظام سياسي واقتصادي دولي جديد عادل ومعقول يقوم على تعدد الأقطاب، فيجب أن تحترم كافة الدول بعضها بعضا وتتشاور مع بعضها البعض سياسياً، ولا ينبغي فرض الإرادة الذاتية على الآخرين. يجب أن تحفز الدول بعضها بعضاً اقتصادياً للتنمية المشتركة دون حدوث فجوة كبيرة بين الأغنياء والفقراء. ويجب أن تستفيد الدول من بعضها بعضاً في الخبرات والدروس ثقافياً لتحقيق الازدهار المشترك، ولا ينبغي استبعاد ثقافات الأمم الأخرى، ويجب أن تتبادل الدول الثقة أمنياً للحماية المشتركة وإنشاء مفهوم أمن جديد يقوم على أساس الثقة المتبادلة والمنفعة المتبادلة والمساواة والتنسيق، ويجب تسوية النزاعات بين الدول عن طريق الحوار والتعاون دون اللجوء إلى القوة أوالتهديد بها، إن الصين تعارض الهيمنة وسياسات القوة بشتى أشكالها، ولن تسعى مطلقا إلى الهيمنة ولا إلى التوسع.[61]

- الحفاظ على التنوع العالمي حيث تدعو الصين إلى الديمقراطية في العلاقات الدولية وتنوع أنماط التنمية، كما يجب أن تتبادل كل الحضارات والأنظمة الاجتماعية وطرق التنمية المختلفة في العالم الاحترام، وأن تستفيد من بعضها البعض في عملية المنافسة والمقارنة، وأن تحقق التنمية المشتركة من خلال السعي وراء إيجاد نقاط مشتركة وترك الخلافات جانباً. ويجب أن تقرر مختلف الشعوب شؤون دولها الخاصة، وأن تتشاور مختلف البلدان على قدم المساواة في الشؤون الدولية.[62]

---

(60)فيلدمان، شاي، "مستقبل التعاون الإستراتيجي الأمريكي الإسرائيلي"، واشنطن: مركز الدراسات السياسية للشرق الأدنى، أبريل 1996.ص125.

(61)العفيفي، فتحي (2009). الأزمة المالية وتداعياتها: رؤية مغايرة، مجلة السياسية الدولية، العدد (175)، القاهرة، مصر. ص81.

(62)قنديل، حنان(2008).التغير والإستمرار في السياسات الصينية. قراءة في مؤتمر الحزب الشيوعي الصيني،مجلة السياسة الدولية،العدد171.ص 72.

- مقاومة الإرهاب بشتى أشكاله. تدعو الصين إلى تعزيز التعاون الدولي في هذا الصدد والمعالجة الفرعية والجذرية للأعمال الإرهابية ومنع ومكافحة الإرهاب والعمل على اجتثاث جذور الإرهاب.(63)

- تحسين وتطوير العلاقات مع الدول المتطورة، وتوسيع نقاط الالتقاء للمصالح المشتركة وتسوية الخلافات بطريقة ملائمة، وذلك انطلاقا من المصالح الأساسية لمختلف الشعوب وبغض النظر عن الاختلافات في الأنظمة الاجتماعية والمذاهب الأيديولوجية وعلى أساس المبادئ الخمسة للتعايش السلمي.

- تعزيز علاقات حسن الجوار، والتمسك بمبدأ حسن معاملة الدول المجاورة باعتبارها دولاً شريكة، وتعزيز التعاون الإقليمي.

- تقوية التضامن والتعاون مع العالم الثالث، وتعزيز التفاهم والثقة المتبادلين والمساعدة والدعم المتبادلين، وتوسيع مجالات التعاون ورفع فاعلية التعاون.

- المشاركة النشطة في النشاطات الدبلوماسية المتعددة الأطراف، وتأييد الدول النامية في حماية حقوقها ومصالحها العادلة.(64)

ومن أهم المرتكزات السياسية للصين المحافظة على وحدة الأراضي الصينية حيث تعهد "ماوتسي تونغ" الرئيس الصيني الراحل بأن تكون إعادة توحيد الأراضي الصينية بشكل سلمي، والإتفاق الصيني –البريطاني عام 1984 الذي جاء بعد مفاوضات شاقة بين الجانبين والذي أدى إلى عودة (هونج كونج) إلى الصين الشعبية، دليل على ثبات السياسة الخارجية الصينية إتجاه الحفاظ على وحدة أراضيها وإعادة توحيدها سلمياً، كما أن موقف الصين من إعادة توحيد تايوان والذي لم تبدي فيه القيادة الصينية أي نوع من التنازل دليل آخر على أن المحافظة على وحدة الأراضي الصينية هي من ثوابت السياسة الخارجية الصينية التي لا تقبل المساومة بأي حال من الأحوال.

---

(63) بهبهاني، هاشم (1984). سياسة الصين الخارجية في العالم العربي (1955 ـ 1975)، ترجمة سامي مسلّم، بيروت :مؤسسة الأبحاث العربية، (ط 1).ص97.

(64) آل ثاني، فهد بن عبد الرحمن، مرجع سابق، ص67.

بالإضافة إلى صيانة إستقلالية وخصوصية مواقف الصين على ساحة العلاقات الدولية، من هنا فالصين حريصة على عدم الدخول في تحالفات مع قوى كبرى، وأن نهج الصين الثابت هو عدم الدخول في أحلاف مع أي طرف كان([65]).

ومن مرتكزات السياسة الخارجية الصينية أيضاً إرساء نظام عالمي قائم على أساس العدالة والمبادئ الخمسة للتعايش السلمي ورفض الهيمنة بكافة أشكالها، والصين في سياستها الخارجية تسعى لخلق موقف دولي موحد ضد المحاولات الأمريكية للهيمنة على العالم، والشراكة الإستراتيجية بين كل من روسيا والصين يوضح لنا ذاك المسعى الهادف إلى بناء نظام عالمي متعدد الأقطاب. ([66])

أهداف السياسة الخارجية الصينية:

تنتهج الصين سياسة خارجية سلمية مستقلة، وهدف السياسة الخارجية الصينية هو صيانة السلم العالمي ودفع التنمية المشتركة. ومن محتوياتها الرئيسية:

- تشارك الصين المجتمع الدولي في بذل الجهود لحفز التعددية القطبية في العالم بنشاط، وللمحافظة على إستقرار المجتمع الدولي.
- تأسيس نظام سياسي وإقتصادي دولي جديد عادل يقوم على احترام كافة الدول بعضها بعضاً وتتشاور مع بعضها البعض سياسياً، يجب أن تحفز الدول بعضها بعضاً إقتصادياً للتنمية المشتركة دون حدوث فجوة كبيرة بين الأغنياء والفقراء، ويجب أن تستفيد الدول من بعضها بعضاً في الخبرات والدروس ثقافياً لتحقيق الإزدهار المشترك، ولا ينبغي استبعاد ثقافات الأمم الأخرى، تعارض الصين الهيمنة وسياسات القوة بشتى أشكالها، ولن تسعى مطلقاً إلى الهيمنة ولا إلى التوسع.
- الحفاظ على التنوع العالمي: تدعو الصين إلى الديمقراطية في العلاقات الدولية وتنوع أنماط التنمية، وأن تتبادل الحضارات والأنظمة الإجتماعية طرق التنمية المختلفة في العالم، وأن تستفيد

---

(65) أبو عامود، محمد سعد، مرجع سابق، ص49.

(66)Richard Bernstein and Ross H. Murnor ، (1997) "The Cming Conflict with America ،" foreign Affairs (March-April ، p18.

من بعضها البعض في عملية المنافسة والمقارنة، وأن تحقق التنمية المشتركة من خلال السعي وراء إيجاد نقاط مشتركة وترك الخلافات جانباً[67].

- محاربة الإرهاب بشتى أشكاله: تدعو الصين إلى تعزيز التعاون الدولي في هذا الصدد والمعالجة الفرعية والجذرية للأعمال الإرهابية ومكافحة الإرهاب[68].

- تحسين وتطوير العلاقات مع الدول المتطورة: وتوسيع نقاط الالتقاء للمصالح المشتركة وتسوية الخلافات بطريقة ملائمة، وذلك إنطلاقاً من المصالح الأساسية لمختلف الشعوب وبغض النظر عن الإختلافات في الأنظمة الإجتماعية والمذاهب الأيدولوجية وعلى أساس المبادئ الخمسة للتعايش السلمي.

- تعزيز علاقات حسن الجوار، والتمسك بمبدأ حسن معاملة الدول المجاورة بإعتبارها دولاً شريكة، وتعزيز التعاون الإقليمي.

- تقوية التضامن والتعاون مع العالم الثالث: وتعزيز التفاهم والثقة المتبادلين والمساعدة والدعم المتبادلين، وتوسيع مجالات التعاون ورفع فاعلية التعاون.

- المشاركة النشطة في النشاطات الدبلوماسية المتعددة الأطراف: ولعب دور متزايد في الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية والإقليمية، وتأييد الدول النامية في حماية حقوقها ومصالحها العادلة[69].

---

(67) فضة، محمد إبراهيم (1980)، سياسة الصين الخارجية والعالم الثالث(1949-1969)، الجامعة الأردنية، ص 16.

(68) Renato ، Gruz De Castro (2005). Exploring The Prospect Of China's Peaceful Emergence: Strategies And Obstacles To The PRC'S 21 St Century ، Geopolitical Gambit ، Views And Policies.Vol. 2 ، No. 1 ، p 23..

(69) أبو عامود، محمد سعد، مرجع سابق، ص55.

الفصل الثالث

النظام الرئاسي في الولايات المتحدة الأمريكية

إن الولايات المتحدة الأمريكية يحكمها دستور قديم وهو الدستور الصادر في 17 سبتمبر سنة 1778، وهو يعتبر نموذجاً حياً للدساتير الجامدة طالما أن السيادة تكون دائماً للنصوص الدستورية على القوانين العادية فلا يجوز لهذه الأخيرة أن تأتى بنص يخالف نصاً أو نصوصا دستورية. ويتطلب هذا الأمر وجود هيئة تتولى مهام الرقابة على دستور القوانين. ويضطلع بهذا في الولايات المتحدة الأمريكية المحكمة الإتحادية العليا .

تأخذ الولايات المتحدة بنظام يسيطر فيه رئيس الجمهورية ولهذا سمي بالنظام الرئاسي وهو يعتمد على أساسين هما الفصل المطلق بين السلطتين فإختصت السلطة التشريعية بأمرو التشريع والسلطة التنفيذية بأمور التنفيذ مما يمنع قيام علاقة تعاون أو رقابة بينهما الامر الذي يحقق لكل سلطة كيانها الخاص ولأن الرئيس لا يسأل إلا أمام الأمة فقد أصطلح على النظام الأمريكي بنظام حكومة الرئيس .

يعتبر النظام السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية النموذج الأصيل للنظام الرئاسي. ويتميز هذا النظام بالانفصال الشديد بين السلطات. فهناك من ناحية رئيس الدولة الذي يرأس السلطة التنفيذية وينتخب عمليا مباشرة من الشعب ويعاونه في مهامه الوزراء الذين يعتبرون مسؤولين أمامه فقط، ومن ناحية ثانية البرلمان (الكونغرس) الذي يتولى السلطة التشريعية. ولا يحق لرئيس الدولة حل الكونغرس، كما لا يحق لهذا الأخير إجبار الرئيس أو وزرائه على الاستقالة وسنبدأ دراستنا بهذا النظام بلمحة سريعة عن الظروف و المراحل التاريخية التي مهدت لقيامه (الفقرة الأولى) ثم ننتقل للحديث عن أهم مؤسساته السياسية (الفقرة الثانية)

المبحث الاول : النظام السياسي الامريكي

يترتب على أن الدستور الأمريكي دستور جامد وتعتبر إجراءات التعديل أصعب من تلك المتبعة في تعديل القوانين العادية، وقد تم إجراء 27 تعديل على الدستور الأمريكي. العشر الأولى منها دخلت حيز التنفيذ اعتباراً من 15 ديسمبر سنة 1791 والتعديلات الأخرى دخلت حيز الوجود في القرن التاسع عشر والعشرين وكانت متعلقة بحق الاقتراع، فمثلاً التعديل التاسع عشر أعطى حق الانتخاب إلى المرأة، كما أن التعديل السادس والعشرون خفض سن الانتخاب من 21 إلى 18 سنة، كما أن التعديل السابع والعشرون يتعلق بالمساواة المطلقة في الحقوق بين الرجل والمرأة، ويتفرع هذا النظام إلى السلطات الرئيسية الثلاث التالية : [70]

1- الرئيس .
2- الكونجرس .
3- المحكمة العليا .

السلطة التنفيذية:

يتولاها رئيس الجمهورية الذي هو في نفس الوقت رئيس الحكومة، ويساعده في ذلك نائب للرئيس يخضع لنفس الأحكام التي يخضع لها الرئيس. ويمارس رئيس الولايات المتحدة الأمريكية السلطة بواسطة وزرائه الذين ليسوا سوى كتاب دولة تابعين له ويخضعون له خضوعاً مباشراً. وفيما يلي أهم النقاط المتعلقة بالرئيس الأمريكي:

تعيين الرئيس:

يتقلد رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ونائبه مهامهما لمدة أربعة سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط، ولا يحق لأي شخص، فيما عدا المواطن المولود في الولايات المتحدة أن يصير مؤهلاً لشغل منصب الرئاسة أو النيابة؛ كما أنه يشترط لتولي هذا المنصب أن يبلغ عمر المرشح خمسة وثلاثين عاماً، وأن يكون مقيماً لمدة أربعة عشر عاماً على الأقل داخل الولايات المتحدة. ويمكن إيجاز خطوات اختيار الرئيس ونائبه فيما يلي[71]:

---

(70) فوزي، صلاح الدين (1999)، النظام السياسي وتطبيقاتها المعاصرة، القاهرة: دار النهضة العروبية، ص303 .

(71) مراد، رداوي (2010) النظام السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية، الأنظمة السياسية المعاصرة، نقلاً عن الرابط:www.droit.sbiya.com.

1- تعين كل ولاية، بالكيفية التي تحددها هيئتها التشريعية، عدداً من الناخبين يكون مساوياً لمجموع عدد الشيوخ والنواب الذين يمثلون الولاية في الكونغرس .ولا يجوز لأي عضو في مجلس الشيوخ أو في مجلس النواب، أو لأي شخص يشغل منصبا لدى الحكومة الفدرالية أن يعين ناخباً. ويشكل هؤلاء الناخبون ما يسمى "المجمع الانتخابي.

2- يدلي الناخبون المسجلون في الولايات الخمسين وفي مقاطعة كولومبيا بأصواتهم للمرشح للرئاسة ونائبه في أول يوم ثلاثاء يعقب أول يوم اثنين في شهر نوفمبر في سنة الانتخابات الرئاسية، والمرشح الذي يحصل على أكبر عدد من أصوات الولاية يفوز بكل نصيب هذه الولاية من المجمع الانتخابي، بينما لا يحصل منافسه على شيء على الإطلاق؛ وهو ما يعرف بقاعدة "الفائز يحصل على كل شيء.winner take-all "

3- يجتمع أعضاء المجمع الانتخابي ويصوتون لرئيس الجمهورية ونائبه في أول يوم اثنين يلي ثاني يوم أربعاء في شهر ديسمبر من السنة الانتخابية. ولكي يفوز المرشح بالرئاسة/أو النيابة، يتطلب حصوله على أكثرية الأصوات (50% +1). ولما كان هناك 538 منتخباً، فإن الحد الأدنى الضروري للفوز هو 270 صوتا.

4- تجرى عملية فرز الأصوات وإعلان النتائج تحت إشراف رئيس مجلس الشيوخ، وبحضور أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب.

5- إذا لم يحصل أي مرشح للرئاسة على الأغلبية المطلوبة، يقوم مجلس النواب على الفور، وبالاقتراع السري، باختيار الرئيس من بين الثلاث (3) أشخاص الحائزين على أكبر عدد من الأصوات في لائحة الذين اقترع لهم لمنصب الرئيس. ويتم حساب الأصوات في هذه الحالة على أساس الولايات بحيث يكون لممثلي كل ولاية صوت واحد، ويتشكل النصاب لهذا الغرض من عضو أو أعضاء عن ثلثي الولايات . وإذا لم يختر مجلس النواب، رئيساً عندما يؤول إليه حق الاختيار، قبل الرابع من شهر مارس التالي، فحينئذ يتولى

نائب الرئيس منصب الرئاسة كما في حالة وفاة الرئيس أو حالات عجزه التي ينص عليها الدستور.[72]

6- يصبح نائباً للرئيس الشخص الذي يحصل على أغلبية أصوات المقترعين لنائب الرئيس، وإذا لم يحصل أي شخص على مثل هذه الأغلبية فحينئذ يقوم مجلس الشيوخ باختيار نائب رئيس من بين الشخصين اللذين فازا بأكبر عدد من الأصوات في اللائحة والنصاب اللازم لهذا الغرض يتألف من ثلثي العدد الإجمالي للشيوخ، وسيكون الحصول على أغلبية العدد الإجمالي لازماً لهذا الاختيار.

7- في حالة تنحية الرئيس من منصبه. أو وفاته، أو استقالته، أو عجزه عن القيام بمهام وأعباء هذا المنصب تنقل هذه المهام إلى نائب الرئيس ويمكن للكونجرس في حالة تنحية، أو وفاة أو استقالة، أو عجز كل من الرئيس ونائب الرئيس أن يقرر من الذي يتولى عندئذ منصب الرئيس. وبناء عليه يقوم هذا الشخص بأعباء المنصب حتى تزول حالة العجز أو يتم انتخاب رئيس.

8- وقبل أن يبدأ الرئيس تقلد مهام منصبه، فإن عليه أن يؤدي اليمين أو القسم التالي:"أقسم بكل خشوع أنني سأتولى بكل إخلاص القيام بأعباء منصب رئيس الولايات المتحدة، وإنني سأحافظ على دستور الولايات المتحدة، وأحبه وأدافع عنه بكل ما في وسعي وطاقتي".

9- كما حدد التعديل العشرون للدستور الأمريكي توقيت نهاية مدة ولاية كل من الرئيس ونائب الرئيس بظهر يوم العشرين من شهر جانفي لتبدأ مدة ولاية خلفائهم.

إن الدستور في هذا الخصوص لم يتناول بالإيضاح ماهية الاختصاصات الاستثنائية التي يتولاها الرئيس في أوقات الأزمة كونه قائداً أعلى للقوات المسلحة، ومن هنا إختلاف الفقه على النحو التالي[73]:

---

(72) مراد، رداوي، مرجع سابق.

- أن سلطات الرئيس لا تمتد إلا بعد أن يصبح قائداً للقوات العسكرية .
- ذهب الرأي الراجح إلى هناك مجموعتين من السلطات للرئيس.

1- الأولى : متعلقة بوقت السلم .
2- الثانية : خاصة بوقت حرب .

السلطة التشريعية (الكونغرس الأمريكي)

يتولى السلطة التشريعية الكونجرس المكون من مجلسين: مجلس النواب ومجلس الشيوخ، وقد عمد واضعو الدستور الأمريكي إلى توزيع السلطة التشريعية بين المجلسين، وهذا تجنباً لإحتكار السلطة التشريعية من قبل مجلس واحد، كما فرضه أيضاً الطابع الفدرالي للدولة، حيث المجلس الأول يمثل الشعب الأمريكي، والثاني يمثل الولايات، وسنتناول فيما يلي تنظيم الكونغرس وإختصاصاته. [74]

تنظيم الكونغرس الأمريكي

مجلس النواب: وهو يمثل الشعب الأمريكي باعتباره شعباً واحداً ويتم تشكيله بأسلوب الانتخاب العام حسب الكثافة السكانية لكل ولاية والتي تمثل دائرة انتخابية ويمنح نائب لكل 400 ألف مواطن، على أن يكون لكل ولاية نائباً مهماً كان عدد سكانها، يشرط في النائب أن يبلغ 25 سنة، أن يكون حاملاً للجنسية الأمريكية منذ 7 سنوات ومقيماً بالولاية التي يمثلها. يبلغ أعضاء هذا المجلس 435 نائباً، ومدة النيابة سنتين فقط قابلة للتجديد.

مجلس الشيوخ: بالرجوع إلى الفقرة الثانية من المادة (2) من الدستور نجدها تتضمن الأحكام المتعلقة بمجلس الشيوخ، حيث يتألف هذا الأخير من شيخين عن كل ولاية ينتخبهما سكان تلك الولاية لمدة ست سنوات، بمعنى أن هذا المجلس يتكون من 100 عضو، و يشترط في الشيخ أن يبلغ 30 سنة من العمر، و أن يكون حامل للجنسية الأمريكية منذ (9) سنوات ومقيم في الولاية

---

(73)أبو جاموس، ماجده عودة الله محمد (1996) سياسية الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي بعد انتهاء الحرب الباردة، ط1، عمان: مديرية المطابع العسكرية، ص 41.

(74) مراد، رداوي، مرجع سابق.

التي يمثلها. ومدة النيابة ست سنوات ويتم تجديد ثلث أعضاء المجلس كل سنتين، علماً أن نائب رئيس الجمهورية هو من يرأس مجلس الشيوخ لكن دون أن يدلي بصوته ما لم تتعادل الأصوات.

صلاحيات الكونغرس الأمريكي:

الأصل العام أن المجلسين يشتركان معاً في ممارسة السلطة، فالقانون لابد من إقراره في المجلسين معا بالأغلبية المطلقة .ولكن مع ذلك يتميز مجلس الشيوخ ببعض الاختصاصات دون مجلس النواب، فمجلس الشيوخ كما سبق أن ذكرنا تجب موافقته عند تعيين رئيس الجمهورية لكبار الموظفين، كذلك يجب موافقته على المعاهدات بأغلبية ثلثي أعضائه حتى تكون نافذة.

كما يملك مجلس الشيوخ أيضاً سلطة إجراء المحاكمة في قضايا الاتهام النيابي الذي يوجهه مجلس النواب (الغرفة الأولى) لأعضاء السلطة التنفيذية بما فيهم رئيس الجمهورية، وهذا في حالة ارتكابهم لجنايات أو جنح مثل الخيانة العظمى. وعندما ينعقد لهذا الغرض يؤدي جميع أعضائه اليمين. وعندما تتناول المحاكمة رئيس الولايات المتحدة، يترأس رئيس المحكمة العليا الجلسات. ولا يدان أي شخص بدون موافقة ثلثي الأعضاء الحاضرين. ولا تتعدى الأحكام في حالات الاتهام البرلماني حد العزل من المنصب، وتقرير عدم الأهلية لتولي منصب. ولكن الشخص المدان يبقى مع ذلك عرضة للإتهام والمحاكمة والحكم عليه ومعاقبته وفقاً للقانون.

أن الكونغرس بمجلسيه يملك وسيلة أخرى هامة للتأثير على سياسة الرئيس داخلياً وخارجيا، هذه الوسيلة هي ضرورية لموافقة الكونغرس على ميزانية الاتحاد وعلى الاعتمادات فعالة عن طريق اقرار رقابية الإضافية التي يطلبها الرئيس وإدارته، ويملك الكونغرس وسيلة الميزانية والاعتمادات المالية.[75]

---

(75) المجذوب، محمد، (1978)، العلاقات الدولية، بيروت: مكتبة مكاوي، ص12.

المحكمة العليا:

تمتاز تشكيلة المحكمة العليا باستقرار عدد أعضائها،حيث تتكون من 9 قضاة منذ 1869. ويتم انتخابهم من طرف الشعب هذا ما ينص عليه الدستور الأمريكي. ويعينون من طرف رئيس الجمهورية بموافقة مجلس الشيوخ.

وهناك نظام قضائي خاص بدولة اتحادية يُبنى على أساس الازدواجية:

-نظام قضائي على مستوى الولايات: ينظر في النزاعات المحلية التي تثور داخل حدود الولاية.

- **نظام قضائي على مستوى الاتحاد:** فهو المسمى المجلس الأعلى ورئيس هذا المجلس هو ثاني شخصية بعد رئيس الجمهورية وهو معين على مدى الحياة ومهمته هي الرقابة على دستورية القوانين.

- **اختصاصات المحكمة العليا:** فتتلخص في حل النزاعات التي تكون فيها الدولة السفير أو الوزير طرفاً أما صلاحياتها كهيئة استئناف تمتد إلى المحاكمات المطروحة أمام المحاكم الفدرالية، وبعض القضايا المطروحة أمام محاكم الدول الأعضاء الاتحاد.

المبحث الثاني: النظام الاقتصادي والمالي الامريكي

تبلغ مساحة الولايات المتحدة الأمريكية 1.9 مليار فدان تقريباً. تعتبر ولاية الأسكا التي

تفصلها كندا عن الولايات المتحدة أكبر الولايات مساحة، حيث تبلغ مساحتها 365 مليون فدان. كما تبلغ مساحة ولاية هاواي، وهي مجموعة جزر تقع في وسط المحيط الهادي جنوب غرب تعد الولايات المتحدة الأمريكية ثالث أو رابع [76] .أمريكا الشمالية، أكثر من 4 ملايين فدان

يختلف الترتيب بتفاوت حساب مساحة .الصين بعد روسيا وكندا وبعد من حيث المساحة دولة ، وكيفية حساب المساحة الإجمالية للولايات المتحدة الهندالمنطقتين المتنازع عليهما بين الصين و الأمريكية: تبلغ المساحة (3، 794، 083) ميل مربع وهو ما يعادل (9، 826، 630) كيلو متر

(76) Lubowski ، Ruben ، (2006)Marlow Vesterby ، and Shawn Bucholtz . AREI Chapter 1.1: Land Use. Economic Research Service. Retrieved 2009-03-09.

و(3، 717، 813) ميل مربع مربع طبقاً لكتاب حقائق العالم التابع لوكالة المخابرات المركزية، (9، 629، 091 كيلومتر مربع) طبقاً لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة،و(3، 676، 486) وبذلك تحتل .ميل مربع (9، 522، 055 كيلومتر مربع) طبقاً لما ذكرته الموسوعة البريطانية .الولايات المتحدة في المركز الرابع من حيث المساحة بعد روسيا والصين وكندا

تمتلك الولايات المتحدة أقوى اقتصاد في العالم، وهي تعتمد على اقتصاد السوق المبني على الاستثمار الحر والمنافسة التجارية والموارد المنجمية والطاقية : البترول، الغاز الطبيعي، الفحم، واليورانيوم تمثل أهم منتجات البلاد. ورغم هذه الثروة فإن الولايات المتحدة هي أكثر البلدان استيراداً للمحروقات.

تمثل الولايات المتحدة الأمريكية أقوى قوة زراعية على المستوى العالمي سواء من حيث إنتاجها أو صادراتها. زيادة على تمتع الزراعة الأمريكية بأراضي خصبة ومناخ مناسب فإنها تتميز بتصنيع كبير، ومن أهم قطاعات الزراعة: تربية الأبقار، زراعة الحبوب(الذرة، القمح، الشعير، السوجا، النباتات الصناعية) القطن، الفول السوداني، التبغ كما أن الصيد البحري والتنجيم من أهم القطاعات النشطة.

تحظى الولايات المتحدة الأمريكية بأهم الإنتاجات الصناعية على المستوى العالمي. ويعود نجاح الصناعة الأمريكية إلى قدرتها على التجديد وصدارتها التكنولوجية وتنوع المنتجات ووجود اليد العاملة المؤهلة. والولايات المتحدة الأمريكية تحتل الصدارة في عدة ميادين :

، مواد الاستهلاك... لكن الصناعة والكهرباء الطيران ، صناعةالسيارات البترول، الأمريكية تتقدم أكثر فأكثر نحو التخصص في قطاعات التكنولوجيا الدقيقة المتطورة (الطيران، يهيمن قطاع الخدمات اليوم على الاقتصاد .الفضاء، الإلكترونيك، التسلح، الكيمياء الدقيقة الأمريكي حيث يوجد بها اسواق "وول مارت" الشهيرة التي تحتل المركز الأول في تصنيف مجله ، البنوك، الترفيه ،السياحة فورشن طبقاً للمبيعات والارباح. فمن بين أهم الخدمات نجد : الإدارة،

ومع هذا تبقى ديونها أعلى الديون على ً واستيراداً تصديرا فالولايات المتحدة الأمريكية أكبر الدول المستوى العالمي.[77]

والذي استمر 1929 مر الاقتصاد الأمريكي بعدة أزمات كانت اولها وأكبرها انهيار عام

بعد طرح (19) مليون سهم للبيع دفعة 1929 حيث في يوم 24 تشرين أول 1933 حتى عام واحدة. وبفعل المضاربات أصبح العرض أكثر من الطلب فانهارت قيمة الأسهم، فعجزالرأسماليون عن تسديد ديونهم فأفلست البنوك وأغلقت عدة مؤسسات صناعية أبوابها كما عجز الفلاحون عن تسديد قروضهم فاضطروا للهجرة نحو المدن، وقد سمي هذا اليوم بالخميس الاسود، وخسر مؤشر الداو جونز ما يقارب ال (50%) من قيمته ولم يعد لمستواه إلاّ بعد مرور بانهيار بعض الشركات 2001 أكثر من 20 عام، كما تسببت أحداث الحادي عشر من سبتمبر

بعد ازمة 2008 وسبب اضطرابات في الاقتصاد العالمي. اما آخر الأزمات كانت في اغسطس في الرهن العقاري وانخفاض اسعار المنازل وانهيار مؤسسات مالية كبرى كان أهمها بنك بير ستيرنز مما أدى إلى الاستحواذ عليه من قبل بنك جي بي مورغان تشايس وتعرضت موسسات وبنوك مثل فريدي ماك وفانيي ماي وليمان برازرز إلى الانهيار مما أدى إلى تدخل الحكومة الأمريكية لانقاذهن وأيضاً هبوط الدولار إلى ادنى مستوياته في التاريخ وارتفاع معدلات التضخم لأعلى مستوى في 17 سنة وارتفاع سعر النفط إلى مستويات قياسية حيث وصلت إلى (147) دولار للبرميل وبعد فترة عادت للهبوط إلى ما دون ال50 دولار، وارتفع سعر صرف الدولار واستئنف الاقتصاد الأمريكي النمو لكن الأزمة ما زالت خطيرة وتهدد الاقتصاد العالمي ويتوقع لكن خطة الانقاذ الأمريكية الخبراء ان تنتهي في منتصف 2010 وقد وضعت الحكومة الأمريكية الكونغرس رفضها في المرة الأولى وبعد ذلك تم إضافة بعض التعديلات فوافق الكونغرس عليها لكن الأزمة استمرت وواصلت الاسواق انهياراتها الحادة وواصلت المعادن والنفط الهبوط[78].

(77) Dull ، Jonathan R. (2003). "Diplomacy of the Revolution ، to 1783 ،" p. 352 ، chap. in A Companion to the American Revolution ، ed. Jack P. Greene and J. R. Pole. Maiden ، Mass.: Blackwell ، pp. 352–361.

(78) Scheb ، John M. ، and John M. Scheb II (2008). An Introduction to the American Legal System. Florence ، KY: Delmar ، p. 6.

لأول مرة في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، تتعرض الولايـات لتخفـيض تـصنيفها الائتمانية، حيث أعلنت وكالة ستاندرد & بورز في أغسطس 2011م - إحـدى أهـم شـركات التصنيف الائتماني في العالم - تخفيضها لتصنيف الدين السيادي الأمريكي من درجة (AAA) إلي (AA+) أي بواقع درجة واحدة وقالت شركة "ستاندرد & بورز" ان خطوتها جاءت لأن خطـة تخفيض العجز التي وافق عليها الكونغرس الامريكي لم تقدم ما فيه الكفاية في هذا الصدد. ان هذا التخفيض قد يؤدي الى تناقص اضافي في ثقة المستثمرين بالاقتصاد الامريكي، الذي ينوء بثقـل الدين الكبير ونسبة بطالة تصل 9.1 بالمئة والمخاوف المحدقة به من احتماليـة عـودة الركـود الاقتصادي.وقالت "ستاندرد & بورز" إن "التخفيض يعكس رأينا بان خطة التدعيم المـالي التـي اقرها الكونغرس والادارة الامريكية مؤخرا لا تفي، من وجهة نظرنـا، بمـا يمكـن أن يكـون ضروريا لتحقيق استقرار في دينامية الديون متوسطة الاجل"[79]. ومن أبرز التداعيات السلبية لهذا الإجراء هو تناقص ثقة المستثمرين بالاقتصاد الأمريكي، كذلك زيـادة المخـاوف مـن ضـعف استقرار المؤسسات المالية الأمريكية، ومن عدم قدرة الإدارة الأمريكية علي تحقيق استقرار فـي ديناميكية الديون المتوسطة الأجل. فضلاً عن أن هذا التخفيض تسبب في زعزعة الثقة في كافـة الخطط المالية بالاقتصاد الأمريكي.

يرجع تاريخ الدين الأمريكي إلي عام 1917م، أي قبل الحرب العالمية الأولي، عندما قامت الحكومة الفيدرالية بوضع قانون للحد أو السقف لقيمة سندات الحرية، والتـي قامـت بإصـدارها لتمويل الولايات المتحدة للدخول في الحرب العالمية الأولي. وفي أعقاب الحرب العالمية الثانيـة زادت نسبة الدين الأمريكي لتصل إلى (121.7%) في عام 1946م، ولكن استطاعت الولايـات

---

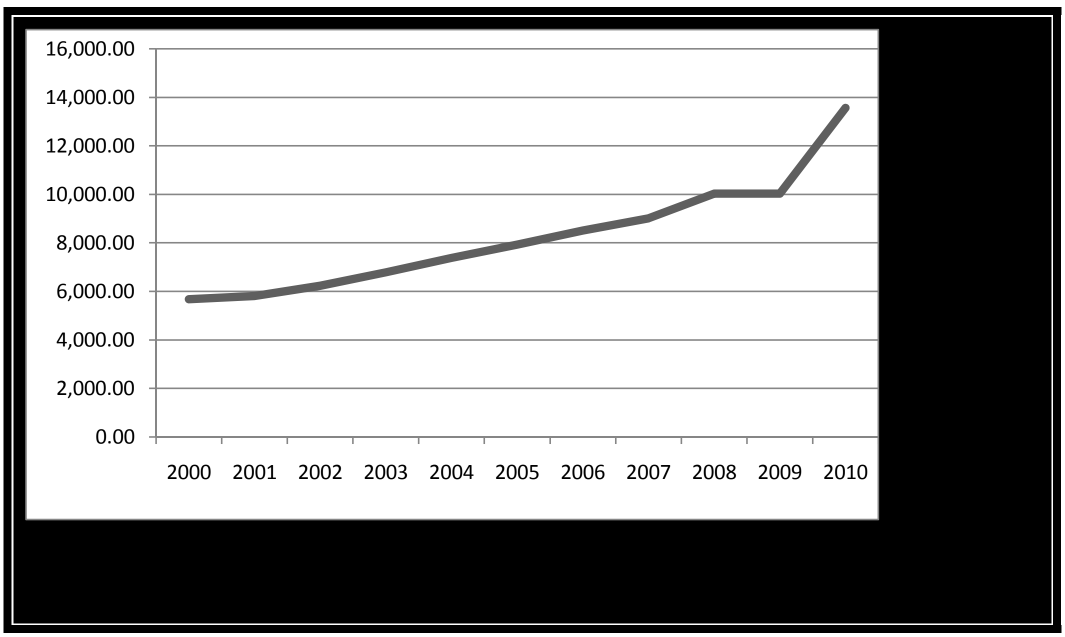
79) خفض التصنيف الائتماني للولايات المتحدة، 2011/8/6، نقلاً عن موقع (bbc arabic على الرابط التالي: http://www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/2011/08/110805_us_credit.shtml.

المتحدة التعامل مع هذا الدين وتخفيضه تدريجياً، حتى وصل إلي نسبة (32.5%) في نهاية عـام 1981[80].

وبالنظر إلي تطور الدين بين عامي 2000 و2010م، نجد أنه قد تضاعف مرتين، فبعد أن كان مقداره (5.67) تريليون دولار في عام 2000م، حدثت قفزته الكبيرة ليصل إلـى حـوالي 13.56 تريليون دولار، وذلك كما يتضح من الشكل التالي:

الشكل (1)

تطور الدين الأمريكي بين عامي 2000-2010 "مليار دولار"



Source:http://www.treasurydirect.gov/govt/reports/pd/histdebt/histdebt_histo5.htm

ويرجع هذا النمو الهائل في حجم الدين خلال تلـك الفتـرة إلـى أحـداث 11 سـبتمبر، والسياسات التي اتخذتها الولايات المتحدة بعدها، سواء سياستها الداخلية أو سياستها الخارجية. فقد

---

(80) The PEW center on the states،(2011) ، The Debt Ceiling Debate: How a federal could impact states and cities ، July.

كان للسياسة الأمريكية في عصر الرئيس بوش، وشن الحرب على العراق وأفغانستان، أثر بـالغ في تزايد العجز في الميزانية نظراً لتزايد الانفاق علي ميزانية الحرب، وزيـادة حجـم الأنفـاق العسكري. كذلك للسياسة التي انتهجتها الولايات المتحدة للخروج من الأزمـة الماليـة العالميـة، وضخها للمزيد من الأموال، وبرامج التحفيز المالية والنقدية التي اتخذتها للخروج من الأزمة، مما ضاعف من عجز ميزانيتها. أيضا كان لزلزال اليابان، والربيع العربي أثر في اتخـاذ الحكومـة لإجراءات لوضع ميزانية لمواجهة الكوارث، وهو يعد إجراء لا مفر منه. كما أن تحمل الحكومة الأمريكية لتسديد تكاليف الرعاية الطبية الكاملة، وتخفيض الضرائب، والإجراءات التي اتخـذتها لمكافحة التضخم أثر بالغ الأهمية في زيادة العجز في ميزانيتها وتزايد حجم الديون.

تغذيه وفرة الموارد الطبيعية والبنية مختلطاً رأسمالياً تمتلك الولايات المتحدة اقتصاداً

إجمالي الناتج ، يشكل لصندوق النقد الدولي وطبقاً التحتية المتطورة والإنتاجية العالية،

بأسعار الصرف الناتج العالمي للولايات المتحدة البالغ (14.87) تريليون دولار 24% من المحلي

كما يعد أكبر ناتج .تعادل القوة الشرائية في السوق و21% تقريباً من الناتج العالمي من حيث

للاتحاد محلي إجمالي في العالم، رغم أنه كان أقل بنحو 5% من مجموع الناتج المحلي الإجمالي

تحتل البلاد المرتبة التاسعة في العالم .من حيث تعادل القوة الشرائية في عام 2008 الأوروبي

، والمرتبة السادسة من حيث إجمالي الناتج إجمالي الناتج المحلي الاسمي للفرد الواحد من حيث

المحلي للفرد من حيث تعادل القوة الشرائية.[81]

تعد الولايات المتحدة أكبر مستورد للسلع وثالث أكبر دولة مصدرة، على الرغم من أن نسبة الصادرات للفرد الواحد منخفضة نسبياً. بلغ العجز في الميزان التجاري الأمريكي (696) دولار مليار في عام 2008 .تعتبر كل من كندا والصين والمكسيك واليابان وألمانيا أكبر الشركاء التجاريين للولايات المتحدة. وفي سنة 2007 كانت السيارات أكبر السلع الرائدة من حيث الاستيراد والتصدير. تمتلك اليابان أكبر حصة أجنبية من دين الولايات المتحدة العام حيث

(81) Maddison ، Angus (2006). Historical Statistics for the World Economy. Retrieved .

تجاوزت الصين في بدايات عام 2010. تأتي الولايات المتحدة ثانية في تقرير التنافسية العالمية .

في عام 2009، أشارت التقديرات إلى أن القطاع الخاص يشكل (55.3%) من الاقتصاد بينما يمثل نشاط الحكومة الفيدرالية (24.1%) وأنشطة حكومات الولايات والسلطات المحلية (بما فيها التحويلات الفيدرالية) (20.6%) المتبقية .يعد الاقتصاد ما بعد صناعي حيث يساهم قطاع الخدمات بنسبة (67.8%) من إجمالي الناتج المحلي إلا أن الولايات المتحدة لا تزال تعد من القوى الصناعية الكبرى .تعد تجارة الجملة والتجزئة أكثر الأنشطة التجارية انتشاراً من حيث صافي الدخل الذي تجلبه .تعد الولايات المتحدة من الرواد في تصنيع المنتجات الكيماوية .كما أنها ثالث أكبر دولة منتجة للنفط في العالم وتعد أكبر مستورد له .كما أنها الدولة الأولى في العالم في إنتاج الكهرباء والطاقة النووية بالإضافة إلى الغاز الطبيعي السائل والكبريت والفوسفات والملح. في حين أن الزراعة تمثل أقل بقليل من (1%) من إجمالي الناتج المحلي، كما أن الولايات المتحدة هي أكبر منتج للذرة، وفول الصويا. تعد بورصة نيويورك أكبر بورصة في العالم من حيث حجم الدولار، كما تعد كل من كوكا كولا وماكدونالدز أكثر العلامات التجارية شهرة في العالم . [82]

في أغسطس 2010، بلغ تعداد القوة العاملة الأمريكية (154.1) مليون شخص. يعد القطاع الحكومي الرائد في مجال العمالة حيث يوظف (21.2) مليون شخص. أكبر مجالات القطاع الخاص من حيث عدد العاملين هي الرعاية الصحية والمساعدة الاجتماعية مع 16.4 مليون شخص .ينضم حوالي 12% من العمال إلى نقابات مقارنة بثلاثين بالمئة في أوروبا الغربية .يصنف البنك الدولي الولايات المتحدة أولى في سهولة التوظيف والاستغناء عن العمال .في عام 2009، كانت الولايات المتحدة ثالثة من حيث إنتاجية العمل للشخص الواحد في

---

(82)سليمان، عبد العزيز ونعنعي، عبد المجيد (2000) تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الحديث،. بيروت: دار النهضة العربية، ص ص 35-37.

العالم خلف لوكسمبورغ والنرويج. كانت رابعة من حيث الإنتاجية في الساعة الواحدة خلف هذين البلدين وهولندا .بالمقارنة مع أوروبا فإن معدلات ضريبة الممتلكات ودخل الشركات أعلى بصفة عامة بينما ضريبة العمل، وبصفة خاصة والاستهلاك أقل على الرغم من زيادة الإنتاجية وانخفاض البطالة وتراجع التضخم، حققت مكاسب الدخل منذ عام 1980 معدلات أبطأ من العقود السابقة، وصاحبها زيادة في انعدام الأمن الاقتصادي. بين عامي 1947 و 1979، ارتفع متوسط الدخل الحقيقي بنسبة (80%) لجميع الفئات، حيث أن دخل الفقراء في الولايات المتحدة قد ارتفع بمعدل أسرع من الأغنياء .ارتفع متوسط دخل الأسرة في جميع الفئات منذ عام 1980،نتيجة لزيادة الدخل المزدوج لعائل الأسرة وتضييق الفجوة بين الجنسين وساعات العمل الأطول، ولكن النمو كان أبطأ ويميل بشدة نحو القمة .بالتالي، فإن حصة دخل النخبة الغنية عند (1%) تمثل (21.8%) من إجمالي الإيرادات المبلغ عنها في عام 2005 وقد تضاعفت منذ عام 1980 .وهو ما يضع الولايات المتحدة في المركز الأول من حيث عدم التكافؤ في الدخل بين دول العالم المتقدمة .يدفع أغنى (1%) من السكان (27.6%) من مجموع الضرائب الفيدرالية؛ بينما تدفع (10%) الأولى (54.7%) تعد الثروة متركزة جداً بيد القلة مثل الدخل حيث يمتلك أغنى (10%) من السكان البالغين (69.8%) من ثروة الأسر في البلاد، وهي ثاني أعلى نسبة بين الدول المتقدمة .بينما تمتلك (1%) الأغنى (33.4%) من صافي الثروة.[83]

المبحث الثالث : السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية

تعرف السياسة الخارجية بشكل عام: "بأنها جملة من قرارات يتم اختيار أنسبها وأكثرها ملاءمة لمعالجة حافز خارجي، أو تحقيق هدف معين (منهج اتخاذ القرار) وعملية اتخاذ القرار بقدر ما هي علمية اختيار البديل المناسب والأكثر عقلانية، فإنها تتأثر بجملة عوامل، منها، العوامل الذاتية المرتبطة بصناع القرار، والعوامل الداخلية المرتبطة بالبيئة التي يتواجد فيها

---

(83)سليمان، عبد العزيز ونعنعي، عبد المجيد، مرجع سابق، ص83.42

صناع القرار، وهناك أيضاً العوامل الخارجية التي تجسدها البيئة الخارجية بكل عناصرها ومؤثراتها.[84]

أدى الازدهار الاقتصادي المتسارع للولايات المتحدة الأمريكية بداية القرن الماضي إلى ازدهار التجارة الخارجية الأمريكية الأمر الذي أدى بطبيعة الحال إلى الاهتمام بالعلاقات الدولية، وبروز الحاجة إلى تشكيل سياسة خارجية أمريكية مؤثرة على الصعيد الدولي، لذا تعاونت الجماعات ذات المصالح لفتح أسواق خارجية وراء البحار. وهكذا فإن تنامي قوة الصناعة الأمريكية والتجارة الخارجية قد خلق الاهتمام بالسياسة الخارجية، وبدأ تحديد الدور الأمريكي في إطار العلاقات الدولية.[85]

وبعدما تمكنت أمريكا من بسط سيطرتها على كامل أرضها وبدأت في التوسع في مجالها الاستراتيجي باتجاه المحيطين الهادي والأطلسي، وهكذا توسعت من الداخل إلى الخارج بعكس التوسع الأوروبي، حيث كان التوسع إلى المستعمرات أولاً ثم نهب الثروات والعودة إلى الداخل لبناء القوة الذاتية. تستند نظرة الولايات المتحدة الأمريكية للسياسة الخارجية والعلاقات الدولية على المصلحة القومية العليا، وهذه المصلحة ترتكز على ثلاثة أمور (الثروة، القيم/ الدين، والقوة).[86]

أدى تحالف بعض السياسيين ورجال الدين والمال في أمريكا إلى رسم الخلفية الفكرية الحاسمة للمصلحة القومية العليا للولايات المتحدة الأمريكيـ ـة والتـي أثرت بشكل مباشر على السياسة الخارجية ودورها في العلاقات الدولية. لقد تزعمت الولايات المتحدة الأمريكية قيادة المعسكر الرأسمالي بعد الحرب العالمية الثانية التي شهدت تراجع أهمية ونفوذ دول أوروبا الغربية الرأسمالية الاستعمارية وزيادة قوة الحكومة الأمريكية وثرائها في القيام بتوجيه الأحداث الدولية. وبالتالي أصبحت السياسة الخارجية الأمريكية إطاراً لتكريس التحالفات الغربية وصياغة مصالح الدول الغربية وأداةً لمواجهة الشيوعية وحركات التحرر الثورية.[87]

---

(84)الرفوع، فيصل عودة، و فهمي، عبد القادر محمد، نظرية السياسة الخارجية، ط 1، عمان.ص41.

(85)خليل، حسن (2005)، الاستراتيجية الأمبراطورية في وثيقة الأمن القومي الأمريكي. ص38.

(86)شعيبي، عماد فوزي (2003)، السياسة الأمريكية وصياغة العالم الجديد، دمشق: دار كنعان. ص17.

(87)خليل، حسن، مرجع سابق، ص.36.

لقد كانت نتيجة حالة التنافس بين قطبي النظام الدولي المتمثلين في الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، توسعاً أمريكياً تمثل في محاولة السيطرة على أوروبا من خلال تقديم الدعم الاقتصادي لها بموجب خطة مارشال، وتم ذلك من خلال إنشاء حلف الناتو وما تبعه من وجود عسكري أمريكي في القارة الأوروبية واتباع سياسة الاحتواء في إطار تلك العلاقات.[88]

محددات السياسة الخارجية الأمريكية الداخلية والخارجية

إن المحددات التي تؤثر في صنع السياسة الخارجية تتضمن إجمالاً المتغيرات والمحددات الداخلية والخارجية، حيث تقوم المتغيرات الداخلية بدور مؤثر سلباً وإيجاباً في السلوك السياسي الخارجي لأية دولة. ويتوقف هذا التأثير على طبيعة هذه المتغيرات من جهة وكيفية إدراك تأثيرها من قبل صانع القرار السياسي الخارجي من جهة ثانية.[89]

وتعرف المتغيرات الداخلية بأنها: "مجمل المتغيرات الموضوعية التي تنتج عن طريق التعامل مع غيرها من مثيلاتها الداخلية والتي اصطلح على تسميتها بالخصائص القومية للدولة، وقد شكلت هذه الخصائص ما يعرف بنظرية الخصائص القومية. وتفترض هذه النظرية أن السلوك الخارجي للوحدة الدولية يتحدد في ضوء خصائصها القومية وأن تفاوت هذه الخصائص بين دولة وأخرى يؤدي إلى تفاوت في السلوك الخارجي لتلك الدولة"، أما المتغيرات الخارجية (الدولية) فهي تلك المتغيرات الناشئة من البيئة الخارجية للوحدة الدولية أي الآتية من خارج نطاق ممارستها لسلطتها أو تلك التي تنشأ نتيجة التفاعل مع وحدة دولية أخرى. وتشمل تلك المتغيرات النسق الدولي والمسافة الدولية والتفاعلات الدولية والموقف الدولي. ويركز المتغير النسقي على تفسير سياسة الوحدة الدولية بالنظر إلى خصائص النسق الدولي ومن ذلك تأثير حالة الاستقطاب الدولي في السياسة الخارجية للدولة، استناداً إلى المسافة النسبية بين الدولة محل التحليل والوحدات الدولية الأخرى المتعاملة معها، أما متغير التفاعلات الدولية فيختص بتفسير السياسة الخارجية للوحدة الدولية على ضوء سياسة الوحدات الأخرى تجاهها ويركز الموقف

---

(88) الحسن، يوسف (2005)، البعد الديني في السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي – الصهيوني، دارسة في الحركة المسحيية الأصولية الأمريكية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الرابعة، ص152.

(89) الرمضاني، مازن إسماعيل (1991)، مرجـع سابق، ص ص 62-63.

الدولي على الخصائص التي تميز الموقف الخارجي الذي توضع السياسة الخارجية في إطاره.
[90]

اللاعبون في صنع السياسة الخارجية الأمريكية وأدوارهم

أولاً: العامل السياسي

أ- **الرئيس**: يستمد الرئيس سلطاته الأساسية من الدستور، حيث أن الرئيس يمارس صلاحياته الواسعة تبعاً على الاسبقيات التاريخية، ويعتمد في ذلك على أجهزة كثيرة ومعقّدة للحصول على المعلومات المناسبة. ويعتبر الرئيس في النظام الأمريكي المسؤول الأول عن رسم السياسة الخارجية الأمريكية وإدارة العلاقات مع الدول الأجنبية. ولاتجاهات الرئيس السياسية وهويته الحزبية تأثير على معاييره ومبادئه وأسلوبه، وأن شخصية الرئيس هي إحدى العوامل المحددة لطريقة تعامله مع صنّاع القرار واختياره لمستشاريه.[91]

وقد اعتاد الأمريكيون على أن يكون الرئيس الأمريكي هـو الرمز الذي يلتفّون حولـه، ويوجهون أبصارهم إليه وقت الأزمات، وليس إلى الكونغرس أو أي مؤسسة أخرى، الأمر الذي يجعل من الرئيس عنصراً محورياً في صنع القرار.[92]

إن لشخصية الرئيس تأثيراً على التوجهات السياسية وصناعة القرار السياسي حيث نجد مثلاً أن شخصية الرئيس الأمريكي ريغان وموهبته التمثيلية جعلته أكثر رؤساء أمريكا قدرة على استخدام الإعلام وخاصة التلفزيون كوسيلة للاتصال بالجماهير، والتعبير عن مشاعرهم وكسب دعمهم، وكان الأقدر على إتخاذ قرارات حاسمة في مجال السياسة الخارجية. أما شخصية الرئيس الأمريكي "جورج دبليو بوش" فإن هناك العديد من المؤشرات التي تدل على أثر الدين في تكوين شخصيته فهو يميل إلى تفسير الأحداث السياسية على أساس ديني، وهذا يظهر من أقواله " إن الإرهابيين يمقتوننا لأننا نعبد الرب بالطريقة التي نراها مناسبة". كما أنه كثير الحديث عن "الصراع بين الخير والشر" و" الرب " و "محور الشر". وفي هذا المجال يقول المؤرخ الأمريكي "إثر شليسنجر": أن رئاسة الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش أول رئاسة في تاريخ الولايات

---

(90) سليم، محمد السيد (1998)، تحليل السياسة الخارجية، القاهـرة. ص138.

(91) ربيع، محمد عبد العزيز(1990)، صنع السياسة الأمريكية والعرب، عمان: دار الكرمل للنشر والتوزيع، ط1، ص32-40.

(92) الشاهر، شاهر إسماعيل (2009)، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001م، دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة ، ص100.

المتحدة تقوم على الإيمان (أي يشكل الدين إطاراً مرجعياً لها)، فإذا كان القرن العشرون قد شهد رؤساء من ذوي الإيمان العميق مثل نيكسون، وكارتر، وريغان، فإن هؤلاء لم يحاولوا الحكم على القضايا السياسية من منظور ديني، ولم يلجأوا إلى استغلال الدين لأهدافهم السياسة، أما إدارة بوش فقد شهدت قيام أول مؤسسة رئاسية على أساس الدين في التاريخ الأمريكي. [93]

ب- مؤسسة الرئاسة: إن الرئاسة كمؤسسة لصناعة القرار لا تشتمل فقط على الرئيس، وإنما تضم موظفي البيت الأبيض أو المكتب التنفيذي للرئيس كافة. وقد إرتبطت مكانة الرئاسة وسلطاتها بقوة الرئيس، وما يتمتع به من شعبيه ومعرفة بأمور الحكم وانسجام سياسته مع مواقف الأغلبية في الكونغرس والرأي العام الأمريكي.تعتمد قوة الرئاسة وضعفها على العوامل التالية[94]:

1. وجود خطر خارجي يساعد الإدارة على إقناع الكونغرس والرأي العام بالقرارات والسياسات الصادرة. فمثلاً نجد إدارة كلينتون واجهت صعوبات في الحصول على تصديق الكونغرس على مشاريعها حول قضايا ومصالح أدت إلى انقسام الرأي حولها. وفي المقابل لو كان هناك عدو خارجي أو خطر محدق لكان الأمر أكثر سهولة بالنسبة لإدارة كلينتون.
2. التداخل بين الشؤون الخارجية أو الداخلية، وقد جرت العادة بأن الشعب الأمريكي لا يهتم كثيراً بالشؤون الخارجية، ولكن عندما يكون الأمر له تأثير مباشر على حياتهم فيتكون لديهم رأي حول السياسة الخارجية، ومثال على ذلك القضيتان العراقية والأفغانية، حيث تم إقناع الشعب الأمريكي بأن الحركات الإرهابية المتطرفة التي كانت سبباً في تفجيرات 11 أيلول 2001 في مدينتي نيويورك وواشنطن تترعرع وتلقى التدريب والدعم في كل من العراق وأفغانستان، وهي بذلك تشكل تهديداً على الأمن القومي الأمريكي.
3. القوة النسبية للمؤسسات الأخرى تعتمد على ما تمنحه أو توفره لهم الرئاسة فإذا كانت الرئاسة غير كفؤة أو الرئيس ضعيفاً فهذا يؤدي على زيادة قوة المؤسسات الأخرى والإعلام والرأي العام وبالتالي مزيد من الضغط والقوة على الرئاسة.

---

(93)عبد الشافي، عصام(2005). السياسة الخارجية الأمريكية: قضايا وإشكاليات، مجلة السياسة الدولية، ع (160)، ج (41)، ص 155، القاهرة.ص155.

)حمودة، عمرو كمال (2006)، النفط في السياسة الخارجية الأمريكية، السياسة الدولية، العدد 164، أبريل.ص94.23(

وتتأثر الرئاسة الأمريكية بالعوامل الخارجية، وهذا يؤثر على علاقتها بباقي المؤسسات، وهناك عاملان رئيسان يؤثران على دور الرئاسة في صنع القرار وهما:

- النظام الدولي: يفرض النظام الدولي خيارات محددة على السياسة الخارجية سواء كان ثنائي القطبية أو أحادي القطبية أو متعدد الأقطاب، فقد تأثرت السياسة الخارجية الأمريكية ببعض المحددات الدولية في مناطق نفوذها بطبيعة الظروف الإقليمية السائدة كما حدث في أفغانستان أو تأثرها بضغوط بعض القوى الدولية ومصالحها في بعض المناطق.[95]

يأتي رئيس الجمهورية على قمة الهرم التنفيذي إذ أنه يتمتع بصلاحيات وسلطات واسعة وهذه السلطات قد منحها الدستور الأمريكي للرئيس، فهو يتولى مهام السلطة التنفيذية ولـه سلطات واسعة منها تعيين كبار موظفي الدولة بعد موافقة مجلس الشيوخ.[96]

ج- الكونغرس: أخذ دور الكونغرس يتصاعد في إطار صنع السياسة الخارجية الأمريكية بعد حرب فيتنام وفضيحة "ووترجيت"، حيث بدأ الكونغرس في الوقوف في وجه مؤسسة الرئاسة. وقد كان قانون سلطات الحرب الذي أصدره الكونغرس عام 1973 الخطوة الأولى في هذا الإطار كمحاولة لتغيير صلاحيات الرئيس وضرورة الرجوع إلى الكونغرس في القرارات الاستراتيجية. تأخذ الولايات المتحدة بنظام المجلسين (الشيوخ والنواب) وذلك لإيجاد نوع من التوازن بين النزعات المحلية من جانب والنزعة المركزية من جانب آخر فمجلس الشيوخ يعتمد على قوة المنافسة بين الولايات كبيرها وصغيرها، حيث تكون كل ولاية ممثلة بنائبين في مجلس الشيوخ. ويتيح هذا الأمر لكل ولاية أن تدافع عن حقوقها ومطالبها وتضمن مصالحها المحلية أو الإقليمية. أما ما يتعلق بمجلس النواب فيعتمد على فكرة الدوائر الانتخابية. فالولاية الكبيرة يمثلها في مجلس النواب عدد من الأعضاء أكبر من الولاية الصغيرة. وهذا يضفي فكرة الوحدة على الدولة. ويعد التشريع الوظيفة الأساسية للكونغرس بالإضافة إلى العديد من المهام والاختصاصات الأخرى التي تزيد من سلطاته مثل حق إدخال التعديلات على الدستور الأمريكي. كما يمارس

---

(95) حسين، خليل، (2009)، النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية، بيروت: دار المنهل اللبناني، الباب الثالث.ص81.

(96) الحسن، يوسف، مرجع سابق، ص38.

مجلس الشيوخ بعض الاختصاصات الهامة مثل الموافقة على تعيين كبار موظفي الدولة والمصادقة على المعاهدات التي تعقدها الولايات المتحدة مع الدول الأخرى. (97)

إن الكونغرس يمكنه أن يعطل كثيراً من مشاريع الرئيس وأولوياته ويتدخل في السياسات الخارجية، حيث تشمل سلطاته في الإشراف والرقابة التشريعية، كفحص إدارة السلطة وتقصي الحقائق، قيوداً على سلطات الرئيس، بالإضافة إلى هيمنته على عدد من اللجان المهمة في مجلس النواب والشيوخ كلجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب ولجان القوات المسلحة ولجنة المساعدات الخارجية وأيضاً لجنة الاستخبارات وهذه اللجان تستطيع التأثير في قرارات الرئيس بالنسبة لبرامج السياسة الخارجية. (98)

د- **وزارة الخارجية:** تقوم وزارة الخارجية بالعديد من المهام أبرزها حماية حقوق الأمريكيين في الخارج، وإدارة المفاوضات مع حكومات الدول الأجنبية والمنظمات الدولية، والدعاية لأمريكا ونظامها السياسي والاقتصادي وقيمها الحضارية، وترويج البضائع الأمريكية: الزراعية والصناعية والتكنولوجية، بالإضافة إلى قيام السفارات بجمع المعلومات السرية عن أهداف وتوجهات الدول والشعوب الأجنبية، وتجسيد الوجود الأمريكي في الخارج، والتأكيد على دوره في السياسة الدولية. ويعتبر وزير الخارجية في الولايات المتحدة المستشار الأول للرئيس فيما يتعلق بالسياسة الخارجية والمتحدث باسم الحكومة الأمريكية بالإضافة إلى مسئوليته في إجراء المفاوضات الدولية. (99)

ويقوم بمساعدة وزير الخارجية جهاز بيروقراطي ودبلوماسي كبير مكون من حوالي (25) ألف موظف يعمل نصفهم تقريباً في (136) سفارة أمريكية في الخارج، أما النصف الآخر فيقيم معظمه في مقر الوزارة في واشنطن. أما عن العلاقة بين الرئيس وبين وزير الخارجية، فقد تمتع البعض من وزراء الخارجية باحترام الرئيس وثقته، لذا حصلوا على صلاحيات واسعة. والبعض الآخر تمتع بثقة ضعيفة وصلاحيات محدودة. وينازع وزارة الخارجية عدد من

---

(97) سلامه، معتز، (1996)، الصين والولايات المتحدة: جوهر الخلاف، السياسة الدولية، العدد، 123، ص177.

(98) خليل، حسن، مرجع سابق، ص48.

(99) ربيع، محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص37.

المؤسسات الحكومية الأمريكية في مجال السياسة الخاصة مثل وزارة الدفاع ووكالة المخابرات المركزية ومجلس الأمن القومي.[(100)]

هـ- وزارة الدفاع: تقوم وزارة الدفاع بدور كبير في مجال السياسة الخارجية وذلك لطبيعة المهام والاختصاصات التي تقوم بها، إذ إن للولايات المتحدة قواعد عسكرية منتشرة في (130) دولة يبلغ عددها (702) قاعدة عسكرية بالإضافة إلى القواعد العسكرية الموجودة داخل الولايات المتحدة وعددها (6000) قاعدة. وقد يتزايد عدد القواعد وذلك التطورات الدولية والتحديات الأمنية.[(101)]

وتعتبر وزارة الدفاع الجهاز المسؤول عن التدخل العسكري في شؤون الغير من الدول الأجنبية، والإشراف على الوجود العسكري الأمريكي في الخارج، وإدارة العلاقات العسكرية مع الدول الحليفة والصديقة. وترتبط الولايات المتحدة بما يزيد عن (40) معاهدة دفاع مشترك مع دول أجنبية. وتقوم بتقديم معونات عسكرية والمشاركة في برامج لإنتاج معدات حربية مع عدد كبير من الدول. والقيام أيضاً بتنفيذ العمليات العسكرية ذات الأهداف السياسية المحددة. وهذه النشاطات ومتابعة تنفيذها لا يمكن فصلها عن متطلبات تطبيق سياسة أمريكا الخارجية.[(102)]

إن وزارة الدفاع معنية بسياسات الأمن القومي وهذا جعلها تختلف أحياناً مع وزارة الخارجية في العديد من الرؤى والقضايا وصلت لدرجة الصراع بينهما. فعلى سبيل المثال، فقد شهدت الولايات المتحدة تنافساً مريراً بين وزارة الخارجية والدفاع حول كيفية إدارة الصراع في الشرق الأوسط في ظل إدارة الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الإبن.[)103(]

و- وكالة المخابرات المركزية (CIA): هي وكالة أمريكية حكومية لجمع المعلومات عن الحكومات والأحداث الخارجية والأشخاص ومن ثم تحليلها ومعالجتها وتقديمها إلى جهات مختلفة في الحكومة الأمريكية، تصنف الوكالة على انها فرع من رابطة الاستخبارات الأمريكية. ويرأس

---

(100)الشاهر، شاهر إسماعيل، مرجع سابق، ص65.

(101)حافظ، زياد (2004)، المشهد الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية وتداعياته على سياستها الخارجية، مجلة المستقبل العربي، ع (306)، ج (27)،مرجع سابق، ص98، بيروت.ص98.

(102)ربيع، محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص40

(103)كنعان، حسين (2005)، مستقبل العلاقات العربية- الأمريكية، بيروت:دار الخيال.ص87.

الرابطة رئيس المخابرات، حيث أصبحت وكالة المخابرات المركزية CIA اليد الطولى للولايات المتحدة الأمريكية في كل دول العالم بدون استثناء بل ويمكنها أن تغير في كثير من شؤون الدول. ونشاط هذه الوكالة دليل على استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية التدخلية في شئون العالم. (104)

تعتبر وكالة المخابرات الأمريكية أحد أهم الأجهزة الرئيسية للتجسس ومقاومة التجسس في الولايات المتحدة، فقد أنشئت بأمر من الرئيس الأمريكي "هاري ترومان" لتحل محل "مكتب الخدمات الاستراتيجية"، في 29 سبتمبر 2007 وافق البرلمان الإيراني على قرار يدرج وكالة المخابرات المركزية والجيش الاميركي على قائمة المنظمات الارهابية. (105)

وأيضاً في عام 1973 قامت الادارة الامريكية بالإطاحة بنظام حكم الرئيس "سلفادور الليندي" الشرعي في تشيلي، واستبداله بحكم عسكري فاسد، وعلى الرغم من الانتقادات التي وجهت إلى هذه الوكالة وأجهزتها، خاصة العمليات السرية التي تقوم به، فإن مساهمتها في السياسة الخارجية الأمريكية لا زالت حاضرة بقوة في السياسة الخارجية الأمريكية هذه بسبب تركيبها وطبيعة عملها وقدرتها على القيام بالأعمال السرية. وقد زاد اعتماد الرؤساء عليها في جمع المعلومات الخاصة بالعلاقات الدولية وأهداف أمريكا الإستراتيجية. (106)

ز- جماعات المصالح: إن لجماعات المصالح، أو كما تسمى جماعات الضغط الخاصة، نفوذاً سياسياً كبيراً في الولايات المتحدة، وإن تأثيرها على السياسة الخارجية الأمريكية غير مباشر ويتم من خلال ممارسة الضغط على مراكز القوى المشاركة في صنع القرار، وسيتناول الباحث أهم جماعات المصالح وهي اللوبي النفطي واللوبي الصهيوني.

---

(104)مسعد، نيفين عبد المنعم (2003)، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الدول العربية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001. ص56.

(105) وكالة المخابرات المركزية، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، http://ar.wikipedia.org

(106)مسعد، نيفين عبد المنعم، مرجع سابق، ص62.

وهي مجموعة من الأفراد يجمعها مصالح مشتركة وتنشط فى سبيل تحقيق هذه المصالح عن طريق الاتصال بمسؤولي الدولة ومؤسساتها ومحاولة اسماع صوتها مستخدمة كل ما تملك من وسائل متاحة وفى مقدمتها اسلوب الضغط.[(107)]

وهي جماعات الضغط لا تسعى للسيطرة على السلطة وذلك على خلاف الاحزاب.فهدف جماعات المصالح يقف عند حدود محاولة التأثير على أصحاب السلطة لدفعهم للاستجابة لمطالب معينة اقتصادية او اجتماعية او سياسية.

ويعتمد دور جماعات الضغط في التأثير على صناعة القرار على مجموعة من العوامل منها:[(108)]

- مدى تنظيم الجماعة وتجانس أعضائها.
- مدى مشروعية وجودها لإعتراف السلطة بها.
- حجم العضوية.
- مدى قبول الناس لها وتأييدهم للمصالح التى تمثلها.
- مدى امكانات الجماعة المادية (مصادر التمويل).
- الاساس الذى تقوم عليه الجماعة (طبقة – مهنة – الدين – الرأى).
- التأثير الذى يكون للجماعة على الدوائر السياسية.
- الدرجة التى يكون عندها نشاط الجماعة مخططاً او عفوياً.
- وضع الاحزاب وطبيعة نشاطها فكلما قل نشاط الاحزاب وجدت جماعات الضغط فرصة ودافعاً للعمل للقيام بما لم تقم به الاحزاب والعكس صحيح.

ح- الشركات النفطية: يعتبر اللوبي النفطي الأمريكي من أقوى جماعات الضغط التي تمارس دوراً مؤثراً في صياغة السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، ولا سيما في عهد الإدارة السابقة للرئيس جورج دبليو بوش، الذي لم يشهد التاريخ الأمريكي تداخلاً في المصالح بين الإدارة والمجمع النفطي الأمريكي، وهذا ليس بالشيء الغريب إذ أن الرئيس بوش نفسه رجل

---

(107) قنديل (1996)، "الدور السياسى لجماعات المصالح: دراسة حالة نقابة الأطباء"، مؤسسة الأهرام، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.

(108) نادية رمسيس، دور جماعات الضغط فى التأثير على صنع القرار الأمريكى تجاه الصراع العربى الإسرائيلى، مجلة السياسة الدولية، عـدد(84)، 109- 113.

نفطي عمل قبل وصوله إلى البيت الأبيض في مجال التنقيب عن النفط في تكساس، وكان وصوله على الرئاسة بفضل دعم شركات النفط والسلاح التي تسيطر عليها القوى اليمينية المحافظة في الحزب الجمهوري، وقد ضمت إدارة جورج بوش الأب السابقة ستة أعضاء كانوا يعملون قبل توليهم مناصبهم العامة في شركات كبيرة للنفط منهم على سبيل المثال ديك تشيني نائب الرئيس الذي كان يرأس " شركة هاليبرتون" للطاقة، وأيضاً وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة "كوندوليزا رايس" كعضو في شركة " شيفرون تكساس" ووزير الدفاع الأمريكي "دونالد رامسفيلد" كان في منصب نائب رئيس "شركة ويسرن" النفطية.[109]

إلا أنهم بعد خروجهم من مناصبهم النفطية فيما بعد لم تنقطع علاقتهم بالمجمع النفطي الأمريكي بل ازدادت وأصبحت أكثر متانة. ويقوم اللوبي النفطي الأمريكي بتمويل العديد من الحملات الانتخابية لصالح الحزب الجمهوري، وهذا بدا واضحاً إبان الانتخابات الرئاسية عام 2000 حيث قام " كين لاي " رئيس مجلس إدارة شركة "انرون للطاقة" بتقديم تبرعات تقدر بنحو (146) مليون دولار، وفقاً لما ذكره تقرير صادر عن مجلة نيوزويك. وكما يقوم اللوبي النفطي الأمريكي أيضاً بتمويل العديد من مراكز الفكر والمؤسسات البحثية. تقوم السياسة الخارجية الأمريكية بالحفاظ على العديد من المصالح أهمها تعزيز مكانتها العالمية، بما يحفظ لها الريادة في قيادة العالم والحفاظ على بقاء أميركا القطب المهيمن على السياسة والاقتصاد العالميين وذلك من خلال هيمنتها والتخطيط المسبق لما تريده ووضع مركز خاص لها في الحفاظ على سلطتها النفطية وجعلها هي الأساس في التصرف كقوة عظمى، فالولايات المتحدة ترتكز على العديد من المبادئ:[110]

- إظهار أن أمريكا لا تريد الحرب، ولكن الآخرين هم الذين يضطرونها إلى ذلك، ولذلك فهي في حالة دفاع شرعي عن النفس.فعليها تأمين ما تحتاجه من قوة نفطية لتحمي نفسها.
- إبراز الدوافع الإنسانية للتدخل الأمريكي، وتجاهل الأسباب الحقيقية للتدخل، والتي غالباً ما تكون اقتصادية بالأساسبقدرتها على الحفاظ على النفط وتوزيعه وتقسيمه على الدول.

---

(109)مصطفى، أحمد عبدالرحيم، (1987)، الولايات المتحدة والمشرق العربي، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ص199.

(110)الشاهر،شاهر إسماعيل،(2001)أولـويـات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول، جامعةدمشق،

قد رغبت الولايات المتحدة في تقسيم العالم، وفقاً لرؤيتها وبما يتناسب مع تحقيق مصالحها. واستخدمت مصطلحات مثل محور الشر، كورقة ضغط لإقناع العالم بسياستها ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، يتوجب قيام سياسة داخلية أساسها سيطرة الأجهزة الأمنية، وسياسة خارجية تسعى إلى قولبة العالم وإعادة تنظيمه وفق المصالح والأهداف الأمريكية.(111)

إن للوبي النفطي تأثيران على السياسة الأمريكية أحدهما داخلي والآخر خارجي، أما الداخلي، فيتمثل في أن اللوبي النفطي الأمريكي بيده مفاتيح إحداث التوازن في المخزون الاستراتيجي من خلال هيمنة الشركات الكبرى، وأما الخارجي ومن خلال الارتهان للاستيراد النفطي المتواصل من الخارج، وهذا يجعل الإدارة الأمريكية مرتبطة بتوجهات إتجاهين، فمن جهة يعمل اللوبي النفطي على دفع الإدارة الأمريكية باتجاه خوض معارك خارجية لضمان أكبر قدر ممكن من التأمين النفطي، وهذا من صالح شركات النفط الأمريكية، ومن جهة أخرى ترفع تكلفة التدخل الخارجي، بما يؤثر في الوضع السياسي للإدارة الأمريكية. وبالتالي فإن خوض الولايات المتحدة الحربين في أفغانستان والعراق هو من أجل وضع لها كيان في مناطق غنية بالنفط كالعراق، أو متحكمة في مسارات خطوط الأنابيب كأفغانستان، وهذا يدخل ضمن مصالح اللوبي النفطي الأمريكي. لذلك أصبح النفط أحد ركائز السياسة الخارجية الأمريكية والمؤثر في صنع السياسة الخارجية الأمريكية.(112)

ي- العامل العسكري: كما كانت الشيوعية العدو اللدود للغرب، فقد كانت بالمقابل الحافز الأساسي لتفوق العقيدة العسكرية والاستراتيجية بين دول الغرب الرأسمالي بقيادة أمريكا. ولقد خلقت الشيوعية للعالم الغربي حرباً باردة متوترة، دفعته فيها إلى مضمار سباق التسلح وتطوير متلاحق للاستراتيجيات العسكرية وابتكار الأنظمة الدفاعية والأمنية والتنافس في المجال العسكري بعامة وغزو الفضاء بخاصة.(113)

لقد استمرت جهود الولايات المتحدة الأمريكية لتطوير الأسلحة وتوسيع الخطط العسكرية والاستراتيجية، بالوتيرة نفسها إن لم يكن أكثر، في العديد من مناطق العالم. وذلك بفضل الشعور

---

(111)نفس المصدر.

(112) الميهي، آسيا (1997)،الرأي العام في السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، ع (127)، ج (32)، ص 85.

(113)الشطي، إسماعيل (2002). تحديات استراتيجية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول، مجلة المستقبل العربي،ع(283)، ج (25)، بيروت.ص-30.

بالقوة والسيطرة وتحقيقاً للمصالح المختلفة. وتمتلك الولايات المتحدة أكبر قوة عسكرية في العالم، فهي تخصص ميزانية سنوية ضخمة وصلت (440) مليار دولار في عام 2006 وبلغ (661) مليار دولار في عام 2009، وهذا يعني أن الإنفاق العسكري الأمريكي قد وصل تقريباً إلى نصف الإنفاق العسكري العالمي وعشرة أضعاف الميزانية العسكرية الروسية.[114] وقد أدى اتساع التفوق العسكري للولايات المتحدة الأمريكية إلى إمكانية الانتشار العسكري الزجري بناء على تدخلات قهرية، في إطار اتفاقات إقليمية أو ثنائية في مختلف أنحاء العالم. هذا وقد وصل تعداد الجيش الأمريكي حوالي المليونين ليكون الجيش الوحيد القادر على خوض حربين في موقعين مختلفين من العالم في الوقت نفسه.[115]

وتؤكد الولايات المتحدة على المكانة الحاسمة للقوات العسكرية الأمريكية في نجاح سياستها الخارجية واستراتيجيتها للأمن القومي، وفي الدفاع على المصالح الأمريكية الحيوية (وتشمل الدفاع عن إقليم الولايات المتحدة الأمريكية ومواطنيها وحلفائها وأزهارها الاقتصادي) ومصالح الولايات المتحدة الهامة التي لا تهدد بقاء الولايات المتحدة ولكنها تؤثر بشكل عام على رفاهها الاقتصادي. والمصالح ذات الطابع الإنساني.[116]

لقد أدت أحداث 11 أيلول 2001 إلى إعطاء الأولوية المطلقة لأغراض الدفاع عن الأمن القومي بما في ذلك الاستعداد لخوض حرب طويلة ضد الإرهاب وأصبح الدفاع يتفوق في أهميته على أهداف الرفاه الاقتصادي.[117] وأعطت الولايات المتحدة القوة العسكرية الدور الأساسي والمحوري في مواجهة الإرهاب فيما تم تجاهل الأدوات والوسائل الأخرى.[118]

---

(114)نقلاً عن موقع bbc على الرابط التالي: http://www.bbc.co.uk/arabic، 2010

(115)نعمان، عصام، (2003)، نحو مواجهة مشروع الهيمنة الإمبراطوري الأمريكي، مجلة المستقبل العربي،بيروت.، ع (291)، ج (26)، ص 14.

(116)عوني، مالك (1997). والاستراتيجية العسكرية الأمريكية وموقعها من السياسة الخارجية الأمريكية. مجلة السياسة الدولية، (127)، ج (32)، القاهرة.ص96-97.

(117)حسين، خليل (2009)، مرجع سابق، ص68.

(118)قسم البحوث، (2002)،هل تسيطر التوجهات اليمينية والعسكرية المتشددة على السياسات الأمريكية تجاه العالم، مجلة شؤون خليجية، ع (29)، ص 120، العاصمة.

ومن أشهر شركات السلاح في الولايات المتحدة شركة لوكهيد ثم شركة بيونغ تليها شركة رايثيون المشهورة. وتدخل هذه الشركات في عقود مبيعات سلاح مع البنتاغون ويستفيد منها السياسيون عبر تدخلاتهم في هذه العقود، بالإضافة إلى مساهمات هذه الشركات بمئات الآلاف من الدولارات في الحملات الانتخابية والمردود السياسي في دوائرهم الانتخابية للوظائف التي تخلقها تلك العقود.[119]

ك- العامل الاقتصادي: إستطاعت الولايات المتحدة منذ فترة الحرب العالمية الثانية أن تسيطر على مجمل الاقتصاد العالمي وتتحكم فيه، حيث تمكنت من بناء نظام إقتصادي دولي يخدم مصالحها، وذلك من خلال المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية التي أفرزها نظام "بريتون وودز" التي تهيمن عليها بـ (30%) من التمويل الخاص لكل من (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي)، وعن طريق حقوقها التصويتية في هاتين المؤسستين.[120]

وقد نجحت الولايات المتحدة بتأهيل اقتصادها ليكون أكثر قوةً واستقراراً على الصعيد الدولي، من حيث سيطرة شركاتها العملاقة على حركة رؤوس الأموال والاستثمار والتبادل التجاري الدولي مع الدفع بالقوى الاقتصادية الدولية الكبرى المنافسة لها كاليابان ودول الاتحاد الأوروبي إلى القبول بالتبادل العالمي وفقاً لشروطها، هذا بالإضافة إلى طاقة الإنتاج المردودة واعتماد التقنيات العالية الجودة، واستطاعت اختراق جل اقتصاديات بلدان العالم.

إن حجم الاقتصاد الأمريكي اليوم يمثل ضعف حجم الاقتصاد الياباني، بل إن اقتصاد ولاية كاليفورنيا لوحدها قد حقق نمواً مذهلاً جعله الخامس في العالم، متفوقاً في ذلك على الاقتصاد الفرنسي وتالياً مباشرة لاقتصاد المملكة المتحدة، وذلك على الرغم من تداعيات الأزمة المالية العالمية على الإقتصاد الأمريكي. وبالتالي فإن النمو الاقتصادي يمكن تسخيره لصالح المؤسسات السياسية للولايات المتحدة التي نجحت بصورة كبيرة، على الأقل منذ الحرب العالمية الأولى، في إقناع الناخبين بدفع ضرائب أو الموافقة على الإقراض الحكومي للمحافظة على الدفاع

---

(119) كروان، محمد (2006)، استراتيجيه إيباك للسيطرة على العالم في البيت الأبيض، مجلة المجلة، الرياض: الشركة السعودية للأبحاث والنشر، العدد1389.ص48.

(120) الكريني، إدريس (2003)، الزعامة الأمريكية في عالم مرتبك: مقومات الريادة وكراهات التراجع، المستقبل العربي، ع(291)، ج (26)، بيروت.ص31.

القومي. لذا فإن القوة ليست مجرد قوة عسكرية فحسب أو بالأحرى فإن القوة العسكرية تعتمد على النمو الاقتصادي والمؤسسات السياسية.[(121)]

تبنت الولايات المتحدة إستراتيجية أكثر جرأة في مجال مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل بعد إعلانها أن ذلك جزءاً من إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي. وعلى الرغم من أن هذه التوجهات لم تكن بالجديدة وإنما هي جزءاً من سياسة قديمة جديدة تنتهجها الولايات المتحدة بتكتيكات مختلفة سعيا لتحقيق أهداف سياستها الخارجية في منطقة الشرق الأوسط، لكن الجديد جرأة وعنف التكتيكات المستخدمة لتحقيق تلك الأهداف، في ظل وجود المبرر "أحداث الحادي عشر من سبتمبر" وعدم وجود الرادع.[(122)]

م- العامل الديني: يتم إستخدام الدين كأداة من أدوات السياسة الخارجية الأمريكية طوال مرحلة الحرب الباردة، ولكن بعد تصاعد تأثير تيارات اليمين الديني والسياسي في تشكيل السياسة الخارجية وصياغتها أصبح الدين يمثل إطاراً مرجعياً لها. [(123)]

إن الأحداث في العالم تندفع بسرعة، فالمنازعات والحروب والإشاعات، قد صارت حقيقة مرة. حيث لم يعد الدين مسيحياً أو إسلامياً أو يهودياً كافيا وحده لإيقاف طغيان عودة الظاهرة الدينية إلى الواجهة الدولية، حيث استطاعت أن تصنع بمؤسساتها وبرامجها نظاماً شمولياً في أغراضه، وأنشطته، وعلاقاته وتمزج الدين بالتعليم وبالخدمات الاجتماعية وبالطب وبالسياسة وبالفن والحرب والسلم، حيث أصبحت هذه الظاهرة تجسد أفكارها في مؤسسات ومنظمات وجماعات وتحالفات متعددة نتج عنها تيار جماهيري واسع ومؤسسات متعددة الأغراض، وإمكانات مالية ضخمة، ونفوذ سياسي ليس من السهل مقاومته.[(124)]

أهداف السياسة الخارجية الأمريكية

ترتكز السياسة الخارجية الأمريكية على القوة المرتبطة بتحقيق المصالح، حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية ما زالت متمسكة بنظرية "هانزمورغن ثاو وهنري كسينجر" والتي

---

(121)عبد العظيم، أحمد فاروق (2004)، سياسة القوة في المشروع الأمريكي للنظام العالمي. مجلة السياسة الدولية، القاهرة.، ع (158)، ص 33.

(122)الحسيني، سنية، (2010)، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، www.arabjo.net

(123) عبد الشافي، عصام (2005)، مرجع سابق، ص150.

(124)الحسن، يوسف، (2000)، البعد الديني في السياسة الأمريكية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ص 190.

تقول بأن المصالح لا تُحقق بمعزل عن القوة، وأن القوة يجب أن تبقى حاضرة إذا أرادت الدولة أن تضمن نجاح سياستها الخارجية.(125)

إن الشعور بالهوية القومية الأمريكية قد ضعف، بعد إنهيار الإتحاد السوفييتي في عام 1990، بحيث أصبح من غير السهل على الأمريكيين تحديد وتعريف واضح ومحدد لمصلحتهم القومية، على عكس ما كان عليه الحال في فترة الحرب الباردة، حيث كان يوجد عدو يقوى الشعور بالهوية القومية الأمريكية، وتُسخر كافة الوسائل والإمكانات كافة لخدمة ذلك الهدف. ولهذا يري هنتجتون بأن الحاجة ملحة لخلق عدو محدد يعاد على أساسه تعريف المصلحة القومية الأمريكية، ولهذه الحاجة قدمت لجنة المصالح القومية الأمريكية (1996)، والتي تضم مسؤولين وخبراء سابقين في مواقع سياسية مختلفة، تقريراً حددت فيه أربع مصالح حيوية للولايات المتحدة الأمريكية تتمثل في النقاط التالية(126):

1- منع وقوع أي اعتداء على الولايات المتحدة بأسلحة الدمار الشامل، وضمان عدم وصول دول منطقة الشرق الأوسط – باستثناء إسرائيل- إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل، ومثال على ذلك موقفها من البرنامج النووي العراقي سابقاً والإيراني حالياً.
2- العمل على محاربة أي قوة مؤثرة في أوروبا أو آسيا، حيث تحاول الولايات المتحدة ضمان بقاء إسرائيل كقوة إقليمية مؤثرة ومنع وصول دول المنطقة إلى مرحلة بناء قوة ذاتية تهدد التوازن الإقليمي في المنطقة.
3- منع ظهور قوة معادية تسيطر على الحدود أو المياه الأمريكية.
4- ضمان أمن حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في العالم، ويتضح هذا من خلال الدعم المادي والعسكري والسياسي لإسرائيل، والدعم المادي لكل من الأردن ومصر، والدعم السياسي للسعودية، حيث تنحاز الولايات المتحدة الأمريكية بشكل أكبر في مساعداتها لإسرائيل على حساب جيرانها العرب.

---

(125)نفس المصدر، ص52.

(126)وارنو، وإقبال، (2000) . السياسة الخارجية الأمريكية بعد إنتهاء الحرب الباردة، مركز الإمارات للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، ع (15)، أبو ظبي.ص ص 49-52.

أن الولايات المتحدة الأمريكية تنطلق في تحديد مصالحها وأهدافها من منطلق مصلحتها القومية، التي تلزم إتباع إستراتيجيات وسلوكيات من شأنها تأمين المصالح وبلوغ الأهداف التي تم صياغتها بحسب مفهوم تلك المصلحة وفق منهجية سياسية تحافظ على مصالحها وباستخدام كافة الوسائل كافة.

تتحرك السياسة الخارجية لكل دولة من دول العالم وفق نهج معين، يمثل الإطار الذي يحكم حركتها ويدفع بها نحو تحقيق أهدافها، والولايات المتحدة الأمريكية لها مرجعية تحدد سلوكها وسبلها وأساليبها في تحقيق أهدافها وتصريف شوؤنها الخارجية، هذا التحول في الأطر المرجعية قد احدث تأثيراً واضحاً في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، حيث هذه السياسة سياسة خارجية جديدة في أهدافها وأساليبها تتميز عن تلك السياسة التي عرفها العالم عن الولايات المتحدة الأمريكية، فإذا كانت السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تقوم على العقلانية والموضوعية والعلمانية والانتظام في حركتها أخذت تهجر هذه الأسس التي كانت تستند عليها واتجهت بدلاً من ذلك نحو أسس جديدة اكثر قدرة على تحقيق أهدافها، هذه الأسس أكثرها مناقض للأسس السابقة.[127]

أما السمة الاخرى للسياسة الخارجية الأمريكية هي صفة عدم الانتظام والتغيير السريع والواسع، فهي لا تقوم على نهج واحد فهي متعددة ومتشابكة كثير التغيير فهي تبدو للناظر بانها سياسة فوضوية، هذا ما جعل العديد من المحللين يجدون صعوبة في الوقوف على اتجاهات وسبل السياسة الخارجية الأمريكية وبالتالي تبرز الصعوبة في تحديد الكيفية المطلوبة للتعامل معها، وبانها تتصف بسمة ثالثة، وهي التاكيد على سقوط النهائيات فالشي يبد ولا ينتهي فالنظام الدولي الجديد بدأً ولكنه لم يتشكل بصورته النهائية بعد ولا تعرف ما هي حدوده و أثاره ومعطياته، والحرب ضد الإرهاب بدءً في أفغانستان ولا تعرف متى تنتهي ولا الى أين هي سائرة، هذا ما يعطي السياسة لخارجية الأمريكية الكثير من عدم الوضوح، ليؤكد بذلك على حدوث تحول في مرجعية سياسة الخارجية الأمريكية، أي تحولها من الارتكاز على الحداثة الى ما بعد الحداثة .

كما أنها على المستوى الدولي تعمل على تفكيك التوازنات الدولية القائمة ومن القيام بعادة تشكيلها بالشكل الذي يخدم مصالحها، أما في جانب الاقتصادي فالولايات المتحدة الأمريكية تعمل

---

(127)خريسان، باسم علي، (2007)، السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية وفلسفة ما بعد الحداثة، الحوار المتمدن - العدد: 1881، www.ahewar.org

على تفكيك النظام الاقتصادي السابق الذي كان قائم في عهد المنظومة الاشتراكية والدفع بالنظام الاقتصادي الدولي بقوة نحو النظام الرأسمالي الذي يقوم على الآليات السوق الحرة، وما يعزز من ذلك العديد من الأزمات الاقتصادية التي أخذت تجتاح العالم في العقد الاخير من القرن العشرين، والتي تؤكد على مرور العالم بمرحلة جديد تختلف في الالياتها ومعطيتها وتجلياتها عن المراحل التي سبقتها، أما في المجال الثقافي فالسياسة الخارجية الأمريكية أخذت تؤكد على اعادة هيكلة النظام الثقافي العالمي من نظام يقوم على الصراع الأيديولوجي الى نظام ثقافي يقوم الصراع الحضاري بين الشعوب وما يجسد ذلك الطروحات الأمريكية بشن الصراع بين الحضارات، هذه السياسة التفكيكية هي جزءا اساس من الاتجاه التفكيكي لما بعد الحداثة .

وأما بالنسبة للأهداف العامة للسياسة الخارجية الأمريكية حديثاً، فإنها تدور حول ثلاثة نقاط[(128)] وهي كالتالي:

أولاً: تعزيز أمن الولايات المتحدة الأمريكية

حيث أن على الولايات المتحدة الأمريكية بنظر مخططي أهداف سياستها الخارجية، تحقيق ما يلي[(129)] :

1- **قوة أمريكا في الداخل:** ويتم ذلك عن طريق بناء الاقتصاد القوي والجيش المستعد للقتال والوجود الفعال في الخارج.

2- **قوة أمريكا في الخارج:** ويتم عن طريق إقامة التكتلات والتنظيمات الدولية التي تكفل أمن الولايات المتحدة والسلام العالمي. إن الحفاظ على الأمن الداخلي والخارجي يتم من خلال صيانة بيئة أمنية ذات بُعد عالمي، والتجاوب مع التهديدات والأزمات وذلك عن طريق مجموعة من الوسائل بما في ذلك الأدوات العسكرية والدبلوماسية والتعاون الاقتصادي والمساعدات الدولية وضبط التسليح ومنع الانتشار، انطلاقا من أن هذه الوسائل هي التي يتم تعزيز الأمن الأمريكي من خلالها.

---

(128)الشطي، إسماعيل، مرجع سابق، ص152.

(129)العوايشة، محمد إبراهيم أحمد(2005). العقوبات الاقتصادية كأداة في السياسة الخارجية الأمريكية في الفترة الممتدة من (1990-2000). رسالة ماجستيـر غيـر منشـورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ص 59- 60.

ثانياً: بناء الإقتصاد الأمريكي

تهيمن الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الاقتصادي العالمي، وذلك ناتج عن سيطرتها على طرق التجارة الدولية وأسواقها، ومصادر الطاقة في العالم، ومراكز البحوث والدراسات. وتقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتأمين الاستقرار في الأماكن الرئيسية في العالم التي تقيم الولايات المتحدة علاقات تجارية معها أو تستورد منها السلع الحيوية مثل النفط والغاز الطبيعي. وإن عصب الاقتصاد الأمريكي هو الطاقة ولتأمين ذلك يستلزم المزيد لحماية المصالح الحيوية الممثلة بالنفط ومنها النفط في المنطقة العربية حيث عملت الولايات المتحدة على استخدام القوة للحفاظ على ضمان استمرار تدفقه إليها.

إن الاقتصاد هو الذي يحرك السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، وإن تطوير أسواق جديدة تحت حماية القواعد العسكرية أصبحت النتيجة الطبيعية والهدف الفعلي للسياسة الخارجية الأمريكية.

ثالثاً: نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان

يعتمد الأمن الأمريكي على حماية الديمقراطية وتوسيعها على النطاق العالمي، إلا أن إستغلال الولايات المتحدة لقضية حقوق الإنسان والديمقراطية وحماية الأقليات في الدول ورفع راية المطالبة بحقوق الإنسان، لم يكن سوى أسلوباً ومجالاً للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، وطريقاً لإسقاط الأنظمة التي تعارض سياستها. وبالمقابل تلتزم الصمت إزاء الدول الصديقة في هذا المجال حتى وإن كان غير ديمقراطية أو تراعي حقوق الإنسان. وتستخدم الولايات المتحدة حقوق الإنسان كورقة ضغط في السياسة الخارجية الأمريكية للحصول على تنازلات، وسرعان ما تتوارى مطالبها بالمحافظ على حقوق الإنسان، إذا ما ظهرت مصلحة إقتصادية وحيوية للولايات المتحدة الأمريكية في هذا البلد أو ذاك.[130]

أضحت قضيتي حقوق الإنسان والديمقراطية على أولويات الأجندة الأمريكية عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، انطلاقا من قناعة أمريكية أن تراجع حقوق الإنسان والديمقراطية يعملان على تفريخ الإرهاب الذي لا يقتصر تأثيره على الدول المنتهكة لحقوق الإنسان، ولكن هذا التأثير أصبح عالميا، ويري الأمريكيون أن الأحداث الإرهابية التي تعرضت

---

(130)بسيوني، عنبر (1997). الولايات المتحدة الأمريكية والتدخل لحماية حقوق الإنسان والديمقراطية، مجلة السياسة الدولية، عدد (127)، ج (32)، القاهرة.ص15.

لها الولايات المتحدة خير مثال على ذلك؛ ولذا أولت الإدارة الأمريكية الحالية أهمية هامة لقضية حقوق الإنسان. [131]

أن فهم قضايا حقوق الإنسان الدولية يُعد أمراً ضرورياً للمسئولين الأمريكيين العاملين في مجالات الخدمات الخارجية والشؤون العامة والمساعدات. فالكثير من هؤلاء، إن لم يكن جميعهم، سيرسلون للعمل في دول ذات سجلات مثيرة للجدل بشأن مجال حقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، قد يُرسل مسئول أمريكي إلى باكستان حيث أغلقت هناك محكمة العدل العليا، واعتقل الآلاف من معارضي الحكومة. كما قد يُرسل هذا المسئول إلى إثيوبيا، التي تدعمها أمريكا في غزوها للصومال، في حين تقدم الكونجرس بطلب يُقيد المساعدات العسكرية لها بسبب انتهاكاتها لحقوق الإنسان.

إن سياسة حقوق الإنسان لعبت دوراً مهماً في السياسة الخارجية للولايات المتحدة عبر التاريخ وذلك لأنها تأسست على دستور وحزمة من الحقوق التي تحفظ حريات الأفراد. [132]

معايير فاعلية سياسة حقوق الإنسان

أولاً :المصداقية: والمقصود بها أنه لا يمكن لحكومة أن تطالب بتعزيز حقوق الإنسان خارجيا لو لم تحقق ذلك داخليا. ومعنى آخر هو أن المصداقية تعني سياسة قائمة على معلومات منطقية لا تقلل ولا تبالغ في المواقف من أجل أسباب سياسية.

ثانياً : **تعزيز حقوق الإنسان** يعتبر مصلحة قومية، تعكس قيم أمريكا وتوفر الأمن القومي. وبمجرد أن تُعرف تلك السياسة على أنها مصلحة قومية، سيكون هناك رغبة لفعل أي شيء لتطبيقها.

ثالثاً :أن تكون الحكومة بأكملها متحدة وراء سياسة حقوق الإنسان. بمعنى أنه على جميع الجهات بدءا من البيت الأبيض إلى وزارات الداخلية والتجارة والدفاع والمجتمع الاستخباراتي أن يأخذوا هذه السياسة بعين الاعتبار عند اتخاذ القرارات.

رابعاً :يجب أن تكون السياسة واقعية، أي أنه لا يجب المغالاة في تقدير قوة أمريكا لإصلاح الدول وإرساء الديمقراطية بها أو جعلهم نسخ مصغرة من أمريكا.

---

(131)أبو الكرامات، نهى، (2008)، حقوق الإنسان في السياسة الخارجية الأمريكية،تقرير واشنطن، www.taqrir.org

(132)أبو الكرامات، نهى، مرجع سابق.

خامساً: يجب أن تسعى سياسة حقوق الإنسان الفعالة إلى تحقيق يُوفق بين أهداف حقوق الإنسان والديمقراطية.

سادساً: يجب أن تسعى سياسة حقوق الإنسان الفعالة إلى تحقيق توافق بين أهداف حقوق الإنسان والأهداف الإنسانية. فعلى سبيل المثال، في حالة فرض عقوبات اقتصادية فيجب الأخذ في الاعتبار العواقب التي ستترتب عليها، فهل ستشجع هذه العقوبات التغيير المرغوب كما كان الحال في جنوب إفريقيا، إما أنها ستؤدي إلى الإضرار بصحة وغذاء الشعب كما هو الحال في العراق.

سابعاً :يجب على سياسة حقوق الإنسان الفعالة أن تستجيب للحالات الطارئة لحقوق الإنسان، مثل القتل الجماعي والجرائم التي ترتكب ضد الإنسانية والتي تُعرض أعداد كبيرة من الناس للخطر، عن طريق توفير حماية فعلية على أرض الواقع.

ثامناً :في ظل الصراعات الداخلية والحروب الأهلية الموجودة على الساحة هذه الأيام، يجب على سياسة حقوق الإنسان الفعالة أن تتعامل بشكل أكثر فاعلية مع الحكومات والجماعات غير الحكومية بحيث يتحمل الجانبان مسؤولية ما يجري معا على أرض الواقع.

تاسعاً :يجب أن تشمل سياسة حقوق الإنسان حقوق المرأة والعمال والأطفال وهي المناطق التي تحرك إليها الولايات المتحدة بالفعل، بحسب الدراسة. كما يذهب البعض إلى ضرورة أن تشمل أيضا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالإضافة إلى الحريات المدنية والسياسية، وهي الأمور التي لم تتطرق إليها أمريكا حتى الآن.

وأخيراً، تتطلب سياسة حقوق الإنسان الفعالة إبقاء القوة والمتابعة؛ لأن الإصلاحات لا تحدث بين عشية وضحاها. فالدعم الحقيقي يحتاج إلى الاستمرارية والاتصال القوي مع الشعوب والمنظمات داخل الدول المعنية.

الفصل الرابع

تطور العلاقات الصينية الامريكية

شهد عقد الثمانينات ذروة ما بعد التطبيع في العلاقات الأمريكية-الصينية. وشهدت تلك العلاقات إزدهاراً ضمن مجموعة متنوعة من المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية. وكانت الإصلاحات الاقتصادية التي بدأها "دينج شياو بينج" يشتد عودها، ونتيجة لذلك إتسعت التجارة الأمريكية مع الصين. وبدأت سنوات من العمل السري الدؤوب من جانب الولايات المتحدة لتغيير السياسات التجارية في الصين حتى تتمكن من الانضمام إلى نظام الجات للتجارة العالمية تبشر بنتائج طيبة. ومن الناحية الجيوبولوتيكية إتسم الصينيون بالصراحة وبدوا منفتحين بشكل متزايد على العالم، وفي الجانب الآخر، أبدت الصين إستعدادها للتدخل مع حليفتها كوريا الشمالية لخدمة المصالح الأمريكية. [133]

المبحث الأول: العلاقات السياسية والأمنية الأمريكية-الصينية

على الرغم من وجود العديد من القضايا موضع الخلاف بين الطرفين الصيني والأمريكي، إلا أن الولايات المتحدة الامريكية تنظر إلى أن تقدم الصين الاقتصادي سوف يدفع إلى المزيد من الاعتماد المتبادل بين البلدين، إلا أن ذلك لم يمنع من وجود هامش خلافي ما زال واضحاً بينهما، ومن ملامحه أن الولايات المتحدة فشلت في انتزاع التعهد من الصين بعدم نقل تقنيات صناعة الصواريخ إلى دول تعتبرها الولايات المتحدة معادية لها، وإن كانت الصين قد وافقت على فرض قيود أكثر على صادراتها من هذا النوع من المعدات إلى بعض دول العالم الثالث ذات التطلعات النووية. كما أخفق الجانبان في الاتفاق على إنضمام الصين المبكر إلى منظمة التجارة العالمية (WTO)، وإعلان الولايات المتحدة على أن الصين ما زال أمامها أن تستوفي عدداً من الشروط خاصة فيما يتعلق بفتح أسواقها أمام التجارة العالمية في مختلف المجالات الصناعية والزراعية والخدماتية.

تأتي الصين على رأس اهتمامات الولايات المتحدة في أغلب التقارير الاستراتيجية الأمريكية التي تصدرها بحثاً عن معالم واضحة لاستراتيجية كبرى تعمل الولايات المتحدة على هديها بعد انتهاء استراتيجية "الاحتواء" بانتهاء الحرب الباردة، ولعل ذلك أوضح ما يكون في تلك الوثيقة التي صدرت عن البيت الأبيض بعنوان: "إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي" في 16 مارس

---

(133) أبو الكرامات، نهى، (2008)، حقوق الإنسان في السياسة الخارجية الأمريكية،مرجع سابق: www.taqrir.org

.وإذا كانت العلاقات بين الدول تتدرج من الصراع إلى التعاون، مرورا بدرجات متعددة "2006 تمثل كل منها موقعاً وسطاً (أو أقرب إلى هذا الطرف أو ذاك) بين قمة الصراع وهي الحرب الشاملة وقمة التعاون وهي الاندماج أو التعاون في كل المجالات، فإننا نجد العلاقات الصينية ـ الأمريكية تشكل نمطاً فريداً من العلاقات الثنائية بما تتضمنه من عناصر تبدو متنافرة أو متناقضة أحياناً، مثل التعاون، والصراع، والاستقلالية والاعتماد المتبادل، فلا هي منافسة صريحة ولا هي عداء مستتر ولكنها مع ذلك تظل تعمل في إطار توازن دقيق من المصالح المتبادلة والتهديدات المتوقعة، كما نجدها تتميز بدرجة كبيرة من التغير فنجدها تنحو إلى درجة متقدمة من الصراع في بعض النواحي، وإلى درجة متوسطة من التعاون في نواحي أُخرى، كما قد يحدث هذا التغير في نفس القضية بتغير الزمن، ويعكس هذا المدى الواسع الذي تتراوح فيه العلاقات عدم قدرة صانع القرار على التوفيق بين المصالح المختلفة لدولته من علاقتها بالدولة الأخرى، وعمق روابط التعاون التي تمنع تدهور العلاقات إلى النهاية، وطبيعة المرحلة الانتقالية التي تمر بها العلاقات بينهما.[134]

وسيطر الثقة وعدم بالتوتر التسعينات في مجملها حقبة في الأمريكية الصينية العلاقات وقد تميزت هما: عاملان عليها[135]

- القلق والانتقاد الصيني للتقارب الأمريكي التايواني.
- التخوف الأمريكي من تصاعد النفوذ الاقتصادي للصين.

حقوق احترام بعدم باتهامها الصين على الضغوط تكثيف في الولايات المتحدة تتوان لم لذا دولة باعتبارها عليها الاقتصادية الضغوط خلال من وخارجياً داخلياً، وعدم الانفتاح الإنسان الملكية حقوق بحماية المتعلقة تلك خاصة الدولية التجارية القوانين خرق في كبير متورطة بشكل

---

(134)عبد الكريم، عمرو، (2008)، مستقبل العلاقات الأمريكية الصينية، http://almoslim.net

المنطقة"، المركز الباكستاني للدراسات الإقليمية، نقلاً في الأمريكي)فهمي، شيرين، (2005)، تقرير "العامل135(

:عنhttp://www.islamonline.net

إلى الصين العسكرية التكنولوجيا تصدير على حضراً المتحدة الولايات فرضت وقد الفكرية،

وعارضت انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية في عام 1999م.[136]

نجحت الصين في إقناع الولايات المتحدة الامريكية بمنحها وضع الدولة الأولى بالرعاية بصورة دائمة وذلك في عهد الرئيس الامريكي الاسبق بل كلينتون، وهو ما يعني تخلي الولايات المتحدة عن استخدام السلاح في إدارة الصراع التجاري مع الصين، وفي عام 2001م إستطاعت الصين الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وأصبحت بموجب ذلك تتمتع بوضع الدولة الأولى بالرعاية بصفة دائمة، ليس فقط في علاقاتها مع الولايات المتحدة فحسب، بل مع جميع الدول الأعضاء في المنظمة.[137]

سعت الولايات المتحدة الأمريكية على تطوير العلاقات مع قوى أخرى كانت الصين أهمها في آسيا. إن هذه الحالة من الغموض فيما يخص حقيقة الصعود الصيني وتأثيره على المصالح الأمريكية، أدى إلى تعدد الرؤى الإستراتيجية حول الشكل الذي ينبغي أن تكون عليه هذه العلاقة، ويمكن حصر هذه التصورات في ثلاث اتجاهات رئيسية، و هي[138]:

1- **الاتجاه الصراعي**: يرى أنصار هذا الاتجاه أن الصين الصاعدة سوف تتحول إلى قوة عدوانية، وستقود إلى زعزعة "استقرار" آسيا، وتتحدى المصالح الأمريكية الحيوية فيها، ومن ثم فالأمر يتطلّب أن تقوم الولايات المتحدة بتعزيز تحالفها مع الدول المحيطة بالصين، وزيادة الانتشار العسكري الأمريكي في آسيا. ويؤكّد أنصار هذا الاتجاه على أن الصين ستسعى إلى تحقيق قائمة طويلة من الطموحات التوسعية السياسية على حساب الولايات المتحدة إقليمياً وعالمياً، وأن على الولايات المتحدة أن تبذل قصارى جهدها لإضعاف الصين والحيلولة من دون وصولها إلى مرتبة القوة العظمى.

2- **الاتجاه التعاوني**: يعترف أصحاب هذا الاتجاه بالنمو المطرد للصين، إلاّ أنّهم يروا أن نواياها ستظل مرنة، و أن التّبني المسبق لفكرة أن الصين ستكون عدائية، من شأنه أن يجعل ذلك

---

(136) العطري، ميلود، (2008)، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أميركا اللاتينية في فترة ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير، الجزائر. ص68.

(137) علي، مغاوري، (2007)، الصين والاقتصاد العالمي: مقومات القوة وعوائق الاندماج، السياسة الدولية، العدد 16، المجلد42، ص83.

(138) أبو عامود محمد سعد (2001)، "العلاقات الأمريكية الصينية". السياسة الدولية، عدد145. جويلية، ص.96.

حقيقة فعلية، يقول هنري كيسينجر:"إذا ظللنا نتمسك بأن الصين هي عدونا القادم، فسوف نحولها بالفعل إلى عدو، و سوف يكون ذلك من صنع أيدينا". وعليه يرى أنصار هذا الاتجاه أن علاقة تعاونية مع الصين - يمكن القول بأن جذور هذا الإتجاه يعود إلى التقاليد التي أرستها دبلوماسية "البنغ بونغ" التي بدأت عام **1972** زمن الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسن- سوف تحقق المصالح الإستراتيجية الأمريكية في آسيا، كما أنّها ستوفّر الاستقرار الذي يمكّن رجال الأعمال الأمريكيين من المشاركة في تحديث الاقتصاد الصيني الضخم.

3- **اتجاه الحل الوسط**: يقوم هذا الاتجاه على أساس أن الجدل حول الصراع والتعاون، يتجاهل إمكانية اتجاه وسط لهذه العلاقات، لذلك يلجأ هذا الاتجاه إلى الأخذ ببعض ما جاء في كلتا الاتجاهين السابقين. فعلى الولايات المتّحدة في تعاملها مع الصين، أن تراعي ذلك الإحساس الصيني بأنّها دولة عظمى، وذلك من خلال الاعتراف بأهمية الصين وبضرورة مشاركتها في قضية الرقابة على التسلح، والاعتراف بدورها في نظام مراقبة تقنيات الصواريخ (وهي اتفاقية وقعتها 28 دولة لمراقبة التقنيات الخاصة بمكونات الصواريخ، وقد انضمت روسيا إليها، ولكن الصين رفضت الانضمام، مفضلة مراقبة القواعد التي يعمل هذا النظام من خلالها)، ولكن على الولايات المتحدة مقابل هذا أن توضح للصين في حالة سعيها لاستعادة تايوان بالقوة مثلاً، بأنّها ستجابه بإستراتيجية رادعة، تقوم أساسًا على احتواء النفوذ الصيني، وعرقلة انضمام الصين للمؤسسات الاقتصادية الدولية، وغيرها.

تمثّل هذه الاتجاهات الثلاثة الإطار الذي يحدد إستراتيجية تعامل مختلف الإدارات الأمريكية مع الصين، والتي تراوحت بين التعامل معها كشريك تارةً و كمنافس إستراتيجي تارةً أخرى في جميع الأقاليم التي تشهد تقاطعًا للمصالح الأمريكية والصينية، ومن بينها النظام الإقليمي لجنوب آسيا.

أسس ومرتكزات العلاقات الأمريكية- الصينية:

حكمت العلاقات الأمريكية-الصينية خلال العقدين الماضيين مجموعة من الأسس والمرتكزات، والتي أفضت إلى الاتفاق أحياناً والاختلاف أحياناً أخرى في سياسات ووجهات نظر كلا البلدين فيما يتعلق بعدة قضايا أساسية، كان لها دور واضح في مسيرة العلاقات بين البلدين، والتي تباينت أحياناً وتطابقت أحياناً أخرى، لتشكلا معاً الأسس والمرتكزات للعلاقات الأمريكية-

الصينية، فهي تعتمد على الاحترام المتبادل، فالخلافات بين البلدين تحل بطريقة سلمية ومفيدة من خلال المشاورات على قدم المساواة. وبالنسبة للصين، فإنها كالعادة تجاهد لكى تصنع مجتمعاً متناسقاً فى الداخل، وتكرس سعيها لخلق عالم متجانس بالمشاركة مع شعوب وأقطار العالم. ويعتبر قادة البلدين العلاقات الصينية - الأمريكية "علاقات تعاون بناءة" وهو ما يرسم طريق المستقبل.[139]

من الجانب الأمريكي تقوم مرتكزات السياسية الأمريكية الحالية تجاه الصين على ثلاث مدارس، وهي:

- **المدرسة الأولى**: **مدرسة إندماج**: وتعني العمل على إنتهاج سياسات معتدلة تجاه الصين، لدفعها إلى الاندماج التدريجي في المجتمع الدولي. ويرى أنصار هذه المدرسة أن الاحتفاظ بعلاقات جيدة مع الدولة الأكثر نمواً اقتصادياً في العالم هو أمر حيوي، وذلك من أجل دفعها إلى تبني سياسات مناسبة ومعتدلة، وأن القبول التدريجي للصين في النظام العالمي سيؤدي مع الزمن إلى تحولها إلى دولة ليبرالية. [140]
- **المدرسة الثانية**: **مدرسة الاحتواء**: وترى هذه المدرسة أن النظام الصيني غير مؤهل لتعلم "قواعد النظام الدولي المعاصر"، وأنه يسعى إلى تقويض استقرار شرق آسيا والتحول إلى قوة إقليمية مهيمنة. وأن التحولات السلمية في السياسة الصينية تحولات تكتيكية وليست إستراتيجية.
- **المدرسة الثالثة**: **مدرسة الحل الوسط**: وتستند إلى الأخذ ببعض ما جاء في كلتا المدرستين السابقتين، وحيث أن السياسة الأمريكية تقوم على دفع التوجه الانفتاحي في الاقتصاد العالمي وتحديد قواعد معينة لعمل النظام الدولي، فإن عليها أن تشجع الصين على الالتزام بذلك، ويجب إعطاء الصين أهمية من خلال بعض الاعتراف بأهمية الصين ومشاركتها في القضايا الإقليمية والدولية. [141]

---

(139) شلبي، أمين، (2010)، ثلاثون عاماً على العلاقات الأمريكية الصينية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، http://digital.ahram.org.eg

(140) عبد الحي، وليد سليم (2000). المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي (1978-2010)، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، (ط 1).ص256.

(141) نفس المصدر، ص 256.

شهدت العلاقات الأمريكية الصينية في المرحلة من عام 1989م إلى 2010م العديد من التقلبات الهائلة والتعقيدات والتغيرات الكبرى، وظهور بما يُسمى بالقطبية الآحادية، وقد كانت هذه العلاقات بمثابة عملية قيام الطرفين الأمريكي والصيني بإعادة تحديد المصالح المشتركة بصورة عميقة ومطردة، وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي عام 1991م، حيث أصبح العامل الاقتصادي هو المرتكز الأساسي للعلاقة بين البلدين. (142)

ومن أهم مرتكزات السياسة الخارجية الصينية تجاه الولايات المتحدة، هو عدم المواجهة معها بشكل مباشر، فقد تبنت الصين سياسة التركيز على الصعود السلمي عن طريق المحافظة على نموها الاقتصادي، وأهملت –إلى حد كبير- في سياستها الخارجية من لعب أي دور فاعل ومؤثر على الساحة الدولية في القضايا الدولية باستثناء قضية تايوان. وربما كان ذلك يعود لقناعة القيادة الصينية بأن أي مواجهة، خاصة مع واشنطن، سوف تؤدي إلى تعطيل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما أنها تعتبر أن الولايات المتحدة هي الأساس لتحقيق نموها الاقتصادي، فعلى صعيد المشاركة الاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين، وصل كل من اقتصاد الدولتين إلى حد يجعل انفكاك كل منهما عن الآخر لأي سبب وتحت أي ظرف أمراً شديد الصعوبة وباهظ التكاليف، وكان توماس فريدمان، الكاتب الصحفي في جريدة نيويورك تايمز قد أطلق على هذا الوضع تعبير "التوأم السيامي"، إن تم فصلهما هلكا معاً أو هلك أحدهما وعاش الآخر شبه هالك. فقد شجعت الولايات المتحدة الصين على استخدام عائد صادراتها في شراء بضائع من الولايات المتحدة أو الاستثمار فيها، وشراء سندات مالية لتحافظ على سعر الفائدة منخفضاً، واستجابت الصين لذلك؛ لأنها إن لم تفعل ذلك لتباطأ النمو الاقتصادي الأمريكي، ولانكمشت السوق الأمريكية في وجه السلع الصينية. فالولايات المتحدة في أمس الحاجة إلى الصين من أجل تمويل دينها القومي المتفاقم والبالغ حوالي 12 تريليون دولار، ثلثه لصالح الصين. والصين في أمس الحاجة إلى الولايات المتحدة لتمول لها عملية النمو الاقتصادي الهائل الذي تحققه. (143)

تعتبر العلاقات الأمريكية الصينية ذات طبيعة مركبة من عدة عناصر:

---

(142)تشنج ودونج، ليو شيه ولى شي، مرجع سابق، ص203.

(143)ذياب، أحمد، (2008)، العلاقات الصينية-الأمريكية بين التعاون والصراع، السياسة الدولية، العدد173، المجلد43، ص122-123.

الأولى: الحرص الأمريكي على علاقة شراكة مع قوة كبرى صاعدة.

الثانية: الحرص الأمريكي على منع اليابان وبلدان آسيا المجاورة من التعاون المفتوح مع الصين.

الثالث: الحرص الأمريكي على إبقاء التطور والنفوذ الأمريكي الصيني تحت المراقبة الأمريكية الدائمة.

وفي هذا الإطار تتعدد أوراق الضغط التي تمارسها الولايات المتحدة تجاه الصين، ولعل أهم هذه الأوراق هي:

التبادل التجاري: فالتبادل التجاري بين الصين والولايات المتحدة يحكمه قانون المعاملة التجارية التفضيلية (وضع الدولة الأولى بالرعاية) الذي منحته الولايات المتحدة للصين في عام 1980. والتبادل التجاري في حد ذاته هو تفاعل تعاوني، عمل على عدم تدهور العلاقات عندما تصادمت السياسات في قضايا أخرى وإن كان (التبادل التجاري) اتخذ بعداً صراعياً عند اتهمت الولايات المتحدة الحكومة الصينية باتباع سياسات اقتصادية جائرة تؤدي إلى إغراق السوق الأمريكية بالسلع الصينية الرخيصة، ومن جانبها ردت الصين بأن المسؤولين في وزارة التجارة الأمريكية يلجؤون للتلاعب في أرقام التبادلات التجارية لتضخيم العجز التجاري تجاه الصين، حيث يعدون الصادرات الصينية عن طريق "هونج كونج" صادرات صينية خالصة، بينما تشتمل على قيمة مضافة يجب خصمها (مع ملاحظة أن حجم العجز التجاري قد بلغ بين البلدين 202 بليون دولار عام 2005، في حين كان مستوى العجز 162 بليون دولار في عام 2004).[144]

وفي هذا الإطار تعرقل إجراءات الحماية نمو التبادل التجاري بين الدولتين لمستويات أكبر مما تبلغ عليه الآن، وفي أمريكا يتم التركيز على مواجهة المستثمرين الصينيين بالتركيز على المخاوف الأمنية، إضافة إلى عدم الثقة الكبيرة في الشريك الصيني. وخلال شهر أغسطس 2005 عرقل الكونجرس صفقة شراء شركة طاقة صينية تعرف باسم شركة الصين الوطنية للنفط البحري"CNOOC" لشركة البترول الأمريكية "UNOCAL". وبسبب المخاوف الأمنية لا تصدر الولايات المتحدة التكنولوجيا العسكرية المتقدمة، أو المواد والتكنولوجيا التي يمكن أن يكون لها استخدام مدني وعسكري.

---

(144) عمرو، عبد الكريم، (2008)، مستقبل العلاقات الأمريكية الصينية، http://almoslim.net.

النزاعات التجارية: وقعت الحرب التجارية مرتين في العلاقات الصينية ـ الأمريكية في التسعينات وقد بدأتها الولايات المتحدة في المرتين بدعوى أن الصين تتبع سياسات اقتصادية ظالمة تجاه الأمريكيين، وهي غلق السوق الصيني أمام المنتجات الزراعية الأمريكية، وسرقة الحقوق الفكرية للأمريكيين مما يؤدي إلى خسارة الشركات الأمريكية 800 مليون دولار سنويا،(يتردد أن 90% من برامج مايكروسوفت في الصين منسوخة بشكل غير قانوني) وتشغيل المسجونين الصينيين في إنتاج سلع تصدر للولايات المتحدة بأسعار زهيدة لا يمكن منافستها(يبلغ عدد السجناء في الصين زهاء المليون والنصف).

وتتدخل الولايات المتحدة في الشؤون الداخلية للصين من خلال قضيتين:

الأولى حقوق الإنسان: حيث يتواتر الاحتجاج الأمريكي على ما يسمى بالملف السيء لحقوق الإنسان والديمقراطية في الصين في كل مناسبة حتى بدت وكأنها قضية جوهرية تتعلق بالمصالح القومية الأمريكية وليست شأناً صينياً تستخدمه الولايات المتحدة كورقة ضغط لإجبار الصين على تبني سياسات تخدم المصالح الأمريكية، حيث بدأ استخدام قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية تجاه الصين عقب أحداث الميدان السماوي التي جرت في يونيو 1989 عندما استخدمت الصين الدبابات لفض مظاهرات الطلبة، وفي إدارة الرئيس الأمريكي السابق كلينتون ارتفعت الأصوات في الكونجرس بعقاب من أسموهم (جزاري الصين) لكنه تحت وطأة المصالح الاقتصادية جدد وضع الدولة الأولى بالرعاية في عام 1993 وفي مايو 1994 قرر كلينتون الفصل نهائياً بين قضايا التجارة وحقوق الإنسان في الصين.

ومع مجيء إدارة بوش الابن ارتفعت الأصوات مرة ثانية للعمل على الحد من تزايد نفوذ الصين قبل أن يستيقظ التنين الأصفر، وتبدو إدارة بوش قد انتقلت من استراتيجية الاحتواء ـ التورط التي اعتمدها سلفه إلى استراتيجية الاحتواء ـ المواجهة.[145]

القضية الثانية: وهي التدخل في قضيتي تايوان والتبت حيث تمد الولايات المتحدة تايوان بما تحتاج من نظم أسلحة (وهو موقف متناقض حيث تعترف الولايات المتحدة بوحدة الصين ولكنها لا تقر لها سيادتها على كامل أراضيها) وفي عام 1979 أصدرت الولايات المتحدة قانون تايوان تتعهد بموجبه بتأمين كل متطلباتها الدفاعية، وفي خصوص التبت عينت الولايات المتحدة منسقا

---

(145) عمرو، عبد الكريم، (2008)، مستقبل العلاقات الأمريكية الصينية، http://almoslim.net.

خاصا للسياسة الأمريكية تجاه التبت يشرف على اتصالات الصين مع زعيم التبت، وتعتبر تلك القضيتين من أهم أوراق الضغط التي تمسكها الولايات المتحدة تجاه الصين.

ومن ذلك يتبين أن معالم المنظور الأمريكي للعلاقات الأمريكية الصينية يتمثل في أمرين:

الأول داخلي: (داخل الصين) عن طريق إثارة القلاقل والمشاكل الداخلية لخلق المعوقات التي تقوم ذاتيا بعملية ضبط تسارع وتيرة النمو والنفوذ، والأمر الثاني خارجي وذلك عن طريق خلق شبكة من التحالفات الأمريكية مع دول المنطقة لضبط الصين أو التحكم في سلوكها الخارجي.

أولاً: العلاقات الأمريكية ـ الصينية : المنظور الصيني:

بعد تكريسه زعيماً للصين في سبتمبر1997 أراد الرئيس الصيني السابق زيمين أن يطل على العالم الخارجي من زاوية واسعة وعالية فكانت زيارته للولايات المتحدة - وهي الأولى لرئيس صيني منذ زيارة دينغ التاريخية عام 1979- هذه الزيارة الطويلة (تسعة أيام) وضعت البلدين في طريق الشراكة "الاستراتيجية البناءة" بحسب تعبير الرئيسين وأنتجت اتفاقًا مهمًا بالنسبة إلى الصين رغم بقاء الملفات الأخرى العالقة على حالها تقريباً (مثل حقوق الإنسان، تايوان، ... الخ) كما أدت إلى العودة إلى تنفيذ الاتفاق النووي الموقع عام1985، والتي أوقفت واشنطن العمل به بعد أشهر على توقيعه لاتهامها الصين ببيع تكنولوجيا متقدمة إلى دول معادية.(146)

ورداً على زيارة الرئيس الصيني زيمين للولايات المتحدة في أواخر أكتوبر 1997، قام الرئيس كلينتون بدوره إلي الصين (يوليو1998) بعدما كان قد أحجم عن زيارتها في ولايته الأولى (احتجاجاً على مجزرة الميدان السماوي) كما اعتاد فعله أسلافه من نيكسون إلي بوش الأب. وحملت هذه الزيارة رموزا وإشارات في تطور العلاقة بين البلدين، لقد بدأت حسبما يقتضي البروتوكول الصيني في المكان نفسه الذي حدثت فيه الأحداث الشهيرة وفي ظل مراسم تحية وترحيب أجراها الجيش الشعبي نفسه المسؤول عن هذه المجزرة الأمر الذي عده المنشقون الصينيون والجمهوريون الأميركيون تضحية بالمبادئ لمصلحة التجارة والمصالح من جهتها عدت القيادة الصينية الزيارة بمثابة شهادة براءة ووسام شرف من القوة الأعظم ولا يغير في الأمر شيئا

---

(146) عمرو، عبد الكريم، (2008)، مستقبل العلاقات الأمريكية الصينية، http://almoslim.net.

خطاب الرئيس كلينتون المستفيض عن ضرورة احترام حقوق الإنسان وإجراء مراجعة ونقد ذاتي في خصوص حوادث الميدان السماوي.

ورغم تلك الزيارات المتبادلة أكد الرئيس الصيني في خطابه في أكتوبر 1999: "أن الصين ستعارض الهيمنة الأمريكية وستعمل من أجل عالم متعدد الأقطاب وستقف إلى جانب الدول النامية"، راسما بذلك الأهداف المعلنة للاستراتيجية الكونية للصين في القرن الجديد التي هنا نجد إدراكاً صينياً لعدد من الحقائق .يطمع أن تكون بلاده أحد أقطابه الرئيسيين والمتميزين التي تؤكد على وزن وثقل الصين أولا، ثم مكانتها ودورها الدولي ثانياً من اختيار نوع وحجم دورها الدولي، تم تحديد وضع هذا الدور توافقا أم تصادما مع المصالح الأمريكية ثالثا. وأول هذه الحقائق: أن الصين دولة لها من الثقل السياسي والسكاني والعسكري والاقتصادي ما يجعلها قادرة لو أرادت إنتهاج أسلوب عدائي- أن تعيد فتح ملف الحرب الباردة من جديد، ثاني هذه الحقائق: أن الصين - بمقومات الجغرافيا والتاريخ والاقتصاد- لعبت ولا تزال تلعب دوراً مؤثراً قادراً على الامتداد مستقبلاً في مساحة تبدأ من شبه الجزيرة الكورية وتمر بفيتنام وكمبوديا والهند وباكستان وإيران حتى تلامس مياه الخليج العربي.[147]

وترتيباً على ما سبق فإن الصين لا تكتم طموحها السياسي مستندةً إلى قاعدة صناعية من النوع الذي يجعلها تحلم بالانضمام إلى نادي الدول الصناعية الكبرى، ويزيد من مستواها السياسي ليلامس مطلباً يمكن صياغته في أن الصين دولة عظمى من حقها أن تكون شريكاً في إدارة العالم والتخطيط له. وأول خطوات تحقيق هذا المطلب هي: البحث عن تحالفات صينية مضادة "لسياسات الاحتواء الأمريكي"، ولتشكيل جبهة في مواجهتها لإضعافها استراتيجياً، ومن ذلك تقوية العلاقات الصينية مع روسيا حتى وصلت إلي تطوير نوع من الشراكة الاستراتيجية بدأت في قمة يلتسين - جيانج (أبريل 1996).ثاني هذه الخطوات هي: بروز معالم هيمنة صينية على دول المنطقة بما تحمله الثقافة الصينية من طموحات قوية وبما لديها من إمكانات بشرية واقتصادية هائلة وهذا الوضع ربما يعصف - على المدى المتوسط - بالمصالح الأمريكية – (هناك ستون مليون مهاجر صيني ينتشرون في دول الجوار الآسيوي ويشكلون بؤراً اقتصادية وثقافية وربما الخطوة الثالثة في تحقيق مطلب المشاركة في إدارة العالم هي: .سياسية عسكرية عند اللزوم)

---

(147) نفس المصدر.

تحديد الصين للمجال الحيوي الذي ستتحرك فيه وصولاً إلى استرداد المناطق التي انسلخت عنها ولكن طبقًا لتطورات أحداث ربع القرن الماضي تبين أن التنين الأصفر سيستيقظ في الساعة التي يحددها هو لا في الساعة التي يزعجه أو يتسفزه فيها أحد. (148)

وتعتمد العلاقات الصينية الأمريكية على سياسة الإحتياج الاستراتيجي (Strategic Need)، ويقصد بذلك وجود إدراك متزايد ومتبادل بين الطرفين بأهمية الطرف الآخر واحتياجه له وإن اختلف معه. وربما يفسر هذا الأمر مستوى التعاون بعد كل خلاف تشهده علاقة البلدين، فمثلاً اتبعت الولايات المتحدة بعد أحداث (11 سبتمبر) إستراتيجية جديدة تجاه الصين، تمثلت في مساعدتها للصين بالانضمام لمنظمة التجارة العالمية، وترحيبها بقيام الصين بلعب دور إقليمي جديد في آسيا يمكن أن يخدم المصالح الأمريكية، وخاصة فيما يتعلق بعلاقاتها مع كوريا الشمالية. وذلك من خلال استغلالها العلاقات الصينية-الكورية لإحراز تقدم في الملف النووي الكوري. وبدأت الولايات المتحدة في إحداث تغيير طفيف في مواقفها تجاه بعض القضايا الخلافية مثل تايون. لذا أكد الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش (الابن) على دعمه لمبدأ (صين واحدة) وعدم استقلال تايوان. كما بدأت الولايات المتحدة في تقديم المبررات التي تدعوها للتعاون مع تايوان، وهو الأمر الذي لم تكن تفعله في السابق، حيث أرجعت الولايات المتحدة هذا التعاون إلى اتفاق مبرم بين واشنطن وتايبيه. (149)

سيطر المنظور الفكري الواقعي في إدارة كل طرف بعلاقته مع الطرف الآخر، وعدم الرغبة في تقديم آية تنازلات، فالولايات المتحدة تضغط على الصين في محاولة للتحكم في صعودها، حتى لا تضر المصالح الأمريكية، والصين من ناحيتها ترفض فكرة الهيمنة الأمريكية، كما تدرك الرغبة الأمريكية في احتوائها، لذا تسعى إلى الحفاظ على مصالحها في مواجهة الضغوط الأمريكية، حيث تعكس علاقة الشد والجذب بين الطرفين التفاعل بين هذين المحددين، فالولايات المتحدة وإن كانت لا ترغب في صعود الصين كقوة كبرى منافسة لها، فهي في الوقت نفسه لا ترغب في انهيار الصين. ورغم وجود خلافات كبيرة بين الولايات المتحدة والصين، إلا أن هناك مصالح تجارية مهمة بينهما يسعى الطرفان للحفاظ عليها.

---

(148) عمرو، عبد الكريم، (2008)، مستقبل العلاقات الأمريكية الصينية، http://almoslim.net.

(149) ناجي، محمد عباس، (2002)، الصين-تايوان: مأزق البدائل المحدودة، السياسة الدولية، العدد150، المجلد37، ص147، 176.

تتأثر العلاقات الأمريكية-الصينية بتغير الإدارات الأمريكية، دون أن تتأثر بتغير القيادات الصينية. ومن الملاحظ أن معظم الإدارات الأمريكية بمجرد وصولها للبيت الأبيض تتبع سياسة مشددة تجاه الصين، منتقدة الإدارة السابقة لضعف سياسيتها، ثم لا تلبث أن تغير من مواقفها وتتبع سياسية مشابهة للإدارة التي سبقتها. هذا وتؤثر العوامل الداخلية على العلاقات الأمريكية-الصينية، مثل الإعلان، والكونجرس الأمريكي، وجماعات حقوق الإنسان، فكلها تلعب دوراً في الضغط على الإدارات الأمريكية لدفعها لاتباع سياسات متشددة تجاه الصين، ويتكرر هذا المشهد داخل الصين، فما يشهده المجتمع الصيني من تحولات جعل سياسة الصين الخارجية أقل اعتماداً على الاعتبارات الأيدولوجية، وأكثر اعتماداً على اعتبارات المصلحة، لذلك تؤثر القوى الاقتصادية الصينية على سياستها تجاه الولايات المتحدة. بالنسبة للصين، فإن المغزى الاستراتيجي للعلاقات الصينية الأمريكية يتمثل في ثلاثة جوانب[150]:

1- الصين باعتبارها أكبر دولة نامية في العالم بحاجة الى مناخ سلمي لتطوير ذاتها، بينما الولايات المتحدة، هي الدولة الوحيدة في العالم القادرة على شن حروب كبيرة على المستوى العالمي في أي مكان وزمان، وكما أنها الدولة الوحيدة في العالم القادرة، بشكل عام، على تخريب البيئة السلمية والتنموية في الصين. فمهما حدث من اضطرابات على الوضع العالمي تبقى العلاقات الصينية الاميركية محافظة على طبيعتها، يمكن ضمان وضع السلام والتنمية العام في الصين، مما يمكنها بالمضي قدماً في عملية البناء الاقتصادي والتطور السياسي.[151]

2- تتسم العلاقات الصينية الأمريكية بمغزى إستراتيجي هام في عملية بناء التحديثات في الصين. فالصين دولة منفتحة انفتاحاً شاملاً على الخارج، الا أن الولايات المتحدة لها أهداف خاصة من الانفتاح الصيني. فالصين بحاجة الى الأسواق الخارجية والأموال والتكنولوجيا والكفاءات الإدارية ومصادر المعلومات والتجارب الإدارية، وغالبية هذه الأشياء ترد من الولايات المتحدة التي تعتبر أكثر دولة في العالم حيوية في التطور التكنولوجي وأقواها من حيث القوة الاقتصادية.

---

(150) ذياب، أحمد، (2006)، السياسة الأمريكية تجاه الصين بين المشاركة والاحتواء، السياسة الدولية، العدد163، المجلد41، ص148، 176.

(151) الخصائص الثمانية للعلاقات الصينية الأمريكية الراهنة (2002)،المركز العربي للمعلومات: www.arabsino.com

3- الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة من الدول العالمية الكبرى التي خاضت تجربة عميقة في مسألة تايوان الصينية، لذا فإن وضع العلاقات الصينية الأمريكية يؤثر بشكل مباشر على المصالح الصينية الكبرى في الحفاظ على التوحيد الوطني والأمن القومي، كما أنها تحدد الوسائل والأساليب التي ستلجأ اليها الصين للحفاظ على التوحيد الوطني والأمن القومي، وللسبب ذاته ظلت القيادة الصينية، بدأً من "ماو تسي تونغ" ومروراً "بدنغ شياو بينغ" وصولاً إلى المجموعة القيادة المركزية للجيل الثالث الذي يشكل "جيانغ تزى مين" نواتاً لها، تضع مسألة إقامة علاقات صينية أمريكية طبيعية والحفاظ عليها وتطويرها في المقام الأول في سياستها الخارجية، وتعالجها كمسالة إستراتيجية تتعلق بالمصالح العامة. وبمقتضى ذلك، من الضروري أخذ المصالح العامة بعين الاعتبار عند معالجة العلاقات الصينية الأمريكية، مما يستوجب التنازل والتراجع عن بعض الأمور والقضايا الجزئية واخضاعها لمصالح المسائل الإستراتيجية العامة.

ثانياً: التناقضات الناجمة عن اختلاف الأنظمة الاجتماعية لكلا البلدين هي تناقضات ليست حادة ولا تتسم بحتمية المجابهة

إن من أكبر الفوارق التي تميز الاشتراكية ذات الخصائص الصينية عن الاشتراكية التقليدية للاتحاد السوفياتي تكمن في أن الأولى تؤكد على أهمية الدعوة الى اقتباس واستغلال ثمار الحضارة الرأسمالية على المستوى الداخلي، وعلى أهمية السياسة السلمية وسياسة الانفتاح على المستوى الدولي. بناءً على ذلك، فإن العلاقة بين الاشتراكية ذات الخصائص الصينية والرأسمالية الأمريكية ليست بعلاقات بين الحياة والموت لا يمكن أن يتعايشا معاً في المعنى التقليدي، وليست بعلاقات بين الغالب والمغلوب، وليست بعلاقات التصالح على أساس لا شيء.[152]

إن الاشتراكية ذات الخصائص الصينية تتميز بشمولية كبيرة وامكانية احتواء مرنة، فهي تسعى من جهة الى إظهار القيم الاشتراكية الأساسية بما فيها العدالة الاجتماعية والقضاء على الاستغلال وتوفير الضمانات الاجتماعية الأخرى، لذا تهتم بالاقتباس والتعلم من تجارب الديمقراطية الاجتماعية الناجحة ذات النمط الاوروبي، ومن ناحية أخرى تعمل على التعلم من التجارب المفيدة للرأسمالية الحرة في مجال تطوير القوى الإنتاجية وإقامة اقتصاد السوق ذو النمط الأمريكي . في الواقع إن هناك تناقضات أساسية بين النظامين الاجتماعيين في كل من الصين

---

(152) الخصائص الثمانية للعلاقات الصينية الأمريكية الراهنة (2002)، المركز العربي للمعلومات: www.arabsino.com

والولايات المتحدة، إلا أنها ليست بتناقضات عدائية حادة ولن ترتقي إلى درجة المجابهة، خاصة وأن للبلدين العديد من الخواص المشتركة في النظم الاقتصادية والثقافية، في مجال حماية الممتلكات الخاصة، والمصالح الشرعية لرؤوس الأموال الخارجية، والإلتزام بقواعد اقتصاد السوق، ودفع تعزيز التعليم التقني.(153)

ثالثاً: ان التطور غير المتوازي للعلاقات السياسية الاقتصادية الصينية الاميركية هو السمة الأساسية للعلاقات بين البلدين، وأن العامل الاقتصادي يلعب دوراً هاماً في العلاقات الثنائية

منذ صدور بيان شنغهاي المشترك عام 1972، حققت العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين تطوراً كبيراً، الا ان الخاصية الاساسية هي ان تطور العلاقات السياسية تتطور ببطء شديد مقارنة مع التطور الاقتصادي، وكلا المجالين، السياسي والاقتصادي، يتطوران بطريقتان مختلفتان، ويتمثل ذلك في العلاقات السياسية التي تتقدم احيانا وتتراجع في احيان اخرى، بينما العلاقات الاقتصادية بين البلدين تتطور بشكل مستقر وتتقدم بخطى ثابتة. فمنذ عام 1990، تعرضت العلاقات السياسية بين الصين والولايات المتحدة الى العديد من العراقيل؛ فالاضطرابات السياسية عام 1998 والعقوبات الامريكية التي فرضتها على الصين، وبيع الولايات المتحدة مقاتلات اف – 16 لتايوان، وحادثة سفينة نهر المجرة، والسماح للي دنغ خوي بزيارة الولايات المتحدة، والمناورات العسكرية الصينية وارسال امريكا لاسطولها الى مضيق تايوان، وربطها لمسألة حقوق الانسان بالتجارة، وتقديم مشاريع قرارات ضد الصين في مؤتمرات حقوق الانسان لهيئة الامم المتحدة، وحادثة السفاره الصينيه في بلغراد-يوغسلافيا حيث تم قصف السفاره الصينيه في 7 آيار/مايو 1999م وقتل ثلاثه من الصحافيين الصينيين ومن بعدها حادثة الطائره الصينيه بعد شهر من ولاية بوش الابن الاولى، وغيرها من الحوادث العديدة كلها أثرت على العلاقات الصينية الامريكية .(154)

اما في المجال الاقتصادي، فقد ظل الخط البياني لحجم التبادل التجاري والاقتصادي بين البلدين في تصاعد مستمر. فقد تضاعف حجم التبادل التجاري 6 مرات في الفترة ما بين 1990-2000 . ووصل اجمالي حجم التجارة الخارجية الصينية عام 2001 الى اكثر من (372) مليار

(153) الخصائص الثمانية للعلاقات الصينية الأمريكية الراهنة (2002)، المرجع السابق: www.arabsino.com

(154) الخصائص الثمانية للعلاقات الصينية الأمريكية الراهنة (2002)، المرجع السابق: www.arabsino.com

دولار امريكي، منها (74.4) مليار دولار مع الولايات المتحدة الاميريكة، اي ما نسبته (20 %)، واذا ما اضيف على ذلك حجم تجارة ترانزيت عبر هونغ كونغ فسيحتل (30 %) أصبحت الولايات المتحدة تحتل مكان اول شريك تجاري للصين، وحسب احصاءات الطرف الامريكي فان البر الصيني يحتل مركز رابع شريك تجاري لها. تحتل الصادرات الصينية لامريكا (21%) من اجمالي الصادرات الصينية، كما أن أكبر فائض تجاري للتجارة الخارجية الصينية وصل الى 70 مليار دولار امريكي (حسب احصاءات الجانب الامريكي).وهذا ما يشكل مصدرا رئيسيا للعملة الصعبة بالنسبة للصين.

لقد نتج عن التطور غير المتوازي للعلاقات السياسية والاقتصادية النتائج التالية: قدم تطور العلاقات السياسية شرطا اساسيا لدفع تطور العلاقات الاقتصادية بين البلدين غير ان احتكاك العلاقات السياسية عرقل بشكل مصطنع تطور العلاقات الاقتصادية، ان قوة الدفع الرئيسية لتطور العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين تأتي اولاً من القطاع الخاص والسوق وثانياً من التكامل المتبادل للاجهزة الاقتصادية في كل من البلدين، وان الصادرات الصينية للولايات المتحدة لا تتأثر الى حد ما بالاضطرابات السياسية وتتسم بنظام تطور مستقل، وان سرعة تطور العلاقات الاقتصادية اصبحت تؤثر بشكل إيجابي على تطور العلاقات السياسية. (155)

ومع انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية شهدت العلاقات الاقتصادية بين البلدين تطورا جديدا لترتقي الى مرحلة افضل، وهذا اساس استقرار العلاقات الثنائية. وباختصار أستطيع القول انه وكلما اشتدت التناقضات وتطورت الاحتكاكات بين البلدين، يمكنهما في النهاية التوصل الى حلول لها، والعامل الاقتصادي يلعب الدور الاهم في تهدئة الامور والذي دائما ما يعيد العلاقات إلى مجراها الطبيعي.

رابعاً: تأثر العلاقات الصينية الاميركية بشكل متزايد من السياسات المحلية في كل من البلدين، الا ان اللقاءات الاعتيادية لقادة البلدين ما زالت تتسم بمغزى حاسم في دفع العلاقات الثنائية وتطورها

---

(155) الخصائص الثمانية للعلاقات الصينية الأمريكية الراهنة (2002)، المرجع السابق: www.arabsino.com

وحتى يومنا هذا، ما زالت مسألة كيفية معالجة القيادة الصينية والاميركية للعلاقات بين البلدين، تشكل عنصر تأثير مباشر على هذه العلاقات، غير ان كلا البلدين عادا يتأثرا أكثر فأكثر من النظم السياسية والارادة الشعبية والراي العام في كلا البلدين . فبعد انتهاء فترة رئاسة الرئيس الأمريكي السابق نيكسون، وخاصة بعد عام 1989، بدأ تأثير السياسة المحلية في امريكا يتعاظم.[156]

ودائما ما يقع نقاش وصراع حاد حول العلاقات الصينية الاميركية بين الادارة الاميركية والكونغرس، وبين الحزبين الرئيسيين، وبين المؤسسات ذات المصلحة والادارة الاميركية من جهة والكونغرس من جهة اخرى، واحيانا ما توضع العلاقات الصينية الاميركية كورقة مساومة في الصراعات السياسية داخل امريكا، والذي يجعل واضعو السياسة التفكير في العناصر المحيطة من كل جانب اثناء معالجة العلاقات الصينية الامريكية، اضافة الى ذلك الانتخابات الرئاسية والبرلمانية الدورية، كل ذلك يؤدي الى تأرجح السياسة الامريكية تجاه الصين، والتراجع والتغيير ووجود الكثير من العناصر المحددة.[157]

لذاك السبب، على الصين عند تفحصها ودراستها لكيفية تحديد الولايات المتحدة لسياستها تجاهها، ضرورة الاخذ بعين الاعتبار خصائص النظام السياسي المحلي في الولايات المتحدة، فهناك اصوات متنوعة ومختلفة حول العلاقات الصينية الاميركية، من الفئات ذات المصالح المتعددة، والمتنافسين على السلطة والراي العام في الولايات المتحدة. وفي المقابل، من الضروري ان تفكر الصين في تعقيدات السياسة المحلية الامريكية بشكل كاف عند رسم سياستها تجاه الولايات المتحدة اضافة الى التنوع والتقلب في الراي العام الامريكي، وعدم اعتبار اي وجهة نظر معادية للصين حملتها صحيفة او عبر عنها عضو كونغرس على انها السياسة الامريكية المنتهجة تجاه الصين، ومن الافضل للصين أن تتحاشى الرد على مثل هذه الاصوات والحوادث، ولا داعي للاهتمام والتركيز على كل شيء او الرد الحاد على كل شيء.[158]

المبحث الثاني: المتغيرات المؤثرة في العلاقات الأمريكية الصينية من عام 1997 حتى عام 2001

---

(156) العجيري، عبدالعزيز، (1972)، المسيرة الطويلة بين واشنطن وبكين، السياسة الدولية، ص407-409.

(157) الخصائص الثمانية للعلاقات الصينية الأمريكية الراهنة (2002)، مرجع سابق: www.arabsino.co

(158) العزي، غسان، (1998)، الصين والتكنولوجيا الأمريكية، شؤون الأوسط، العدد68، ص192-193.

حدثت بعض التغيرات على صعيد العلاقات الأمريكية الصينية منذ أكتوبر 1998 وحتى 2001 ويتضح ذلك من خلال التعرض لبعض القضايا الهامة والمؤثرة على تطور هذه العلاقات وأهمها:

أولا: انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية: وهى القضية الأساسية التى احتلت اهتمام الطرفين منذ 13 عاما إذ تتبنى الولايات المتحدة مبدأ حرية التجارة وفتح الأسواق فى إطار ـ بينما ترغب الصين فى الانضمام للمنظمة مع تمتعها بالمزايا WTOمنظمة التجارة العالمية ـ التفضيلية الممنوحة للدول النامية، وترفض الولايات المتحدة ذلك على اعتبار أن الاقتصاد الصينى كبير بالدرجة التى تجعل إعفاءه من الالتزام بقواعد التجارة كارثة على الاقتصاد الصينى كبير بالدرجة التى تجعل إعفاءه من الالتزام بقواعد التجارة كارثة على الاقتصاد الدولى والصينى على حد سواء ورغم تحسن العلاقات بين الطرفين فى أعقاب زيارة الرئيس كلينتون لبكين فى 25 يونيه 1998 إلا أنه بعد مرور سبعة أشهر على الزيارة عادت السياسة الصينية إلى بطئها الشديد فى فتح أسواقها أمام المنتجات الأمريكية، فضلا عن تعثر الإصلاحات الاقتصادية، الأمر الذى تتضاءل معه فرص انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية .

وفى مطلع عام 1999 تصدرت قضية انضمام الصين لمنظمة التجارة أجنده مباحثات المسئولين الصينيين والأمريكيين فى زياراتهم الرسمية المتبادلة أهمها كانت زيارة ـ مادلين أولبرايت ـ وزيرة الخارجية الأمريكية لبكين فى مارس 1999 حيث أعلنت عن تطور إيجابى هام فى سياسة الولايات المتحدة تجاه الصين فى هذا الصدد وهو أن الولايات المتحدة لن تسعى لمعاقبة الصين عن طريق عرقلة مفاوضات انضمامها لمنظمة التجارة العالمية بالرغم من انتهاكها لحقوق الإنسان، وأسفرت هذه الزيارة عن الاتفاق على تسريع مفاوضات انضمام الصين لمنظمة ـ.WTOالتجارة العالمية ـ

وفى أبريل 1999 سعى رئيس الوزراء الصينى من خلال زيارته لواشنطن إلى حدوث ـ إلا أن هذه الزيارة لم تسفر عن أية نتائج إيجابية فى هذا WTOأى تقدم لانضمام الصين ل ـ الصدد ولكن التطور الهام الذى حدث خلال عام 1999 جاء فى شهر يوليو، إذ أسفرت جهود الإدارة الأمريكية عن إقناع الكونجرس الأمريكى بالموافقة على تمديد وضع الصين كدولة أولى بالرعاية فى علاقاتها التجارية بالولايات المتحدة إذ تحظى الصين بهذا الوضع منذ عام 1980،

حيث أكد الرئيس الأمريكي السابق كلينتون ـ أن هذا التطور يصب فى قلب المصالح الاقتصادية والأمنية الأمريكية وجاء التطور الأكثر أهمية فى 15 نوفمبر 1999 حيث توصلت الولايات المتحدة والصين إلى اتفاق تاريخى يفتح الطريق أمام انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية وذلك قبل انعقاد المؤتمر الوزارى لمنظمة التجارة العالمية فى نهاية الشهر نفسه فى مدينة ـ سياتل ـ الأمريكية، حيث وضع هذا الاتفاق طبقا لوجهة النظر الأمريكية حدا للمعوقات التى ـ خلال السنوات الماضية، إذ يضمن الاتفاق فتح WTOكانت تحول دون انضمام الصين ل ـ

الأسواق الصينية أمام السلع والخدمات والشركات الأمريكية بشكل لم يسبق له مثيل. [159]

أكدت الصين أن الاتفاق يحقق فوائد اقتصادية متساوية للطرفين الأمريكي والصيني وفى

بداية عام 2000 واصلت الإدارة الأمريكية جهودها الدءوبة من أجل إقناع الكونجرس الأمريكى بالموافقة على انضمام الصين لمنظمة التجارة الدولية وذلك لتشجيع بكين على تحسين أوضاع حقوق الإنسان والإسراع فى إجراءات الإصلاح الاقتصادى وجدد الرئيس الأمريكى مناشدته للكونجرس فى 27 فبراير داعياً إلى عدم المغالاة فى رد الفعل إزاء التهديد الصينى لغزو تايوان، وذلك بتجميد مفاوضات اتفاق التجارة مع بكين بانضمام الصين لعضوية منظمة التجارة وقد شارك رؤساء أمريكا السابقون الإدارة الأمريكية جهودها حيث طالب كل من جيرالد فورد، وجيمى كارتر، وجورج بوش فى مايو الكونجرس بالموافقة على منح الصين امتيازات تجارية دائمة مع الولايات المتحدة قبل تصويت الكونجرس على ذلك فى 22 مايو ونتيجة لكل هذه الجهود وافق مجلس النواب الأمريكى فى 24 مايو على مشروع قانون يقضى بالتطبيع الدائم للعلاقات التجارية مع الصين ومنحها الأفضلية التجارية فى التعامل مع الولايات المتحدة، الأمر الذى ينهي 20 عاما من مراجعة سنوية كان الكونجرس يقوم بها.

وكان الرئيس ـ بيل كلينتون ـ وجه رسالة إلى الكونجرس من أجل إقناعه بتطبيع تجاري دائم مع بكين مؤكدا أن خيارهم سيؤثر على اقتصاد الولايات المتحدة وتأمين مستقبل الأجيال القادمة مؤكداً أن الموافقة على هذا القانون ستفتح الطريق لفرص رائعة للعمال والمزارعين والشركات الأمريكية وسيحسن آفاق السلام والاستقرار فى آسيا وبقية العالم وبهذه الموافقة انتقلت المناقشات حول المشروع إلى مجلس الشيوخ الذى وافق بدوره على بدء مناقشة مشروع القانون حيث من

)الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، (1995)، العلاقات الصينية-الأمريكية.. مصادر الخلاف وسياسة الاحتواء، لندن، نشرة 159(
عدد 7، ص47. تقديرات استراتيجية،

المتوقع أن يتم تمرير مشروع القانون، وتعتبر موافقة مجلس الشيوخ الأمريكى بمثابة الخاتم النهائى على إدماج الصين فى النظام الدولى التجارى وفتح الطريق أمامها لتصبح عضواً فاعلاً فيه بعد توصل الصين لإتفاق تجارى مع الإتحاد الأوروبي فى 19 مايو 2000 لتزول آخر عقبة فى سبيل إنضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية.

ثانيا: قضية حقوق الإنسان: فهذه القضية لم تثر فى إطار العلاقات الأمريكية الصينية إلا بعد مذبحة ميدان السلام السماوى" تيان أن مين" حيث استخدمت السلطات الصينية الدبابات فى قمع مظاهرات الطلبة المطالبة بالديمقراطية عام 1989 وتعتبر الصين هذه القضية شأناً داخلياً لا يجوز التدخل فيه وأن مفهومها عن حقوق الإنسان ينبع من خصوصيتها الثقافية المغايرة للخصوصية الغربية، أما الولايات المتحدة فتعتبر قضية حقوق الإنسان إحدى قيم الحضارة الغربية وأنه لابد من احترامها وفقاً للعهود والاتفاقات الدولية، وإن كانت الولايات المتحدة غالباً ما تستخدم هذه القضية مبرراً للتدخل فى الشؤون الداخلية كما ترى الصين. وكان التطور الهام الذى حدث فى أعقاب زيارة الرئيس السابق كلينتون للصين فى يونيو 1998 هو توصل الطرفين لإتفاق غير مكتوب مفاده أن اختلاف وجهات النظر فى هذا الشأن لا يجوز أن تكون عائقاً فى وجه تطوير العلاقات بين البلدين، حيث أن ملف حقوق الإنسان فى الصين لا يظهر إلا عندما تتوتر العلاقات بين الطرفين.

فى فبراير 1999 شجب التقرير السنوى لوزارة الخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان فى العالم ممارسات الحكومة الصينية إزاء المعارضين لها على الرغم من توقيعها فى سبتمبر 1998 على وثيقة الأمم المتحدة بشأن الحقوق المدنية السياسية فى جنيف، وأصدر مجلس الشيوخ الأمريكى فى فبراير أيضاً قراراً يدين فيه حالة حقوق الإنسان فى الصين، وفي أثناء زيارتها للصين فى مارس 1999 إتهمت وزيرة الخارجية الأمريكية "مادلين أولبرايت" بكين بانتهاك حقوق الإنسان، وطالبت الحكومة الصينية بالسماح بقيام أحزاب سياسية مستقلة التزاماً بميثاق الأمم المتحدة، أما الصين فترى أن هناك توظيفاً أمريكياً مغرضاً لملف حقوق الإنسان وإعتبرتها كورقة ضغط ومساومة مزعجة للسلطات الصينية فسارعت الصين إلى مهاجمة الولايات المتحدة والتنديد بمزاعمها، حيث أكدت الولايات المتحدة أنها ستدعم مشروع قرار ينتقد الصين فى لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة فى مارس 2000، وفى عام 1999 كانت الولايات المتحدة تعاني من تفشي العنصرية ومشاكل أخرى، وبالتالي لا تصلح لإصدار الأحكام على الدول الأخرى، كما أنها لا

تحظى بسجل طيب فى مجال حقوق الإنسان، وبالرغم من ذلك تريد القيام بدور القاضى ورغم علاقات الشد والجذب فى مجال حقوق الإنسان لم يمنع ذلك الكونجرس الأمريكى من الموافقة على قانون العلاقات التجارية الطبيعية الدائمة مع الصين.

ثالثا : العلاقات الأمنية: وهى أكثر القضايا المسببة للتوتر على صعيد العلاقات الأمريكية الصينية، فبالنسبة للولايات المتحدة تكمن مصالحها الحيوية فى آسيا فى منع أى دولة معادية من الهيمنة على هذه المنطقة وتوفير الأمن فى شبه الجزيرة الكورية وضمان الوجود التجارى والسياسى والعسكرى فى المنطقة، ومنع انتشار الأسلحة النووية وتكنولوجيا الصواريخ أما الصين "القوة الصاعدة" فتسعى إلى ممارسة سيادتها على كافة أراضيها ومنها تايوان، كما تسعى إلى ممارسة دور أكبر فى توازن الأمن الإقليمى، الأمر الذى يجعلها تسعى للاستحواذ على القوة العسكرية تمكنها من ممارسة هذا الدور، ولذا فإن الخلاف مستمر حول تطورات هذه العلاقات نظراً لإختلاف الرؤى الأمنية لكلا الطرفين ورغم توتر العلاقات نظراً لبيع الصين صواريخ متوسطة المدى لدول تعتبرها الولايات المتحدة "معادية" بسبب قصف طائرات حلف شمال الأطلنطى للسفارة الصينية فى بلجراد أثناء أزمة كوسوفا، وأيضاً ممارسة الولايات المتحدة ضغوطها على إسرائيل للتراجع عن صفقة طائرات الإنذار المبكر "فالكون" التي عقدتها مع الصين، رغم كل ذلك نجح الطرفان فى التوصل لدرجة من الاتفاق على حظر انتشار الأسلحة النووية، وبدأت الصين تعيد حساباتها فى اتجاه يتطور نحو الالتقاء مع المصالح الأمريكية ولو بقدر محدود على أساس التخلى عن قدر من مبيعات الأسلحة فى مقابل الاستمتاع بمكاسب أهمها مزيد من القبول على الساحة الدولية، والأكثر من ذلك إتفاق الطرفين على الإسراع بتنفيذ الاتفاقية الدولية لحظر التجارب النووية . [160]

بحلول عام 2000 حدثت توترات هامة فى العلاقات الأمنية بين البلدين وأهمها: منظومة الدفاع الصاروخي، حيث وافقت لجنة القوات المسلحة بمجلس النواب الأمريكي على مشروع قانون يقضى بنشر منظومة دفاع صاروخى فى جميع أنحاء الولايات المتحدة واعتبارها سياسة قومية كما تخطط واشنطن لتطوير أنظمة دفاع صاروخية لمسرح العمليات تحمى كوريا الجنوبية واليابان من صواريخ كوريا الشمالية بعد أن أطلقت الأخيرة فى شهر أغسطس 1998 صاروخاً عابراً للقارات تجاوز الأراضى اليابانية وسقط فى المياه الروسية غير أن تايوان أبدت اهتماماً بأن

---

(160) الدسوقي، ابو بكر فتحي، (2010) تطور العلاقات الأمريكية الصينية، مجلة السياسة الدولية، ص64.

تكون جزءاً من هذا النظام، ورحبت الولايات المتحدة بذلك بسبب اضطلاع الصين ببناء منظومة متكاملة من الصواريخ الاستراتيجية على سواحلها الجنوبية الشرقية بما سيشكل تهديداً مباشراً لتايوان.

يعتقد الصينيون أن منظومة الدفاع الصاروخى لمسرح العمليات (TMD) يشكل اتجاهاً معادياً لمصالح بلادهم وأمنها عن طريق الولايات المتحدة، وأن هذا النظام الصاروخى من شأنه أن يحول آسيا إلى ساحة معركة جديدة، وأن إدراك تايوان ضمن هذا النظام سيشكل تهديداً بالغ الخطورة لأمنها وسيعوق محاولتها لضم الجزيرة وإعادة توحيد الصين، وترى الصين أن نشر هذه المنظومة فى آسيا سيمثل انتهاكاً لنظام الرقابة على تكنولوجيا الصواريخ، وقد تضر بالعلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين وستهدد السلام والاستقرار فى تايوان، وفى منطقة آسيا والباسيفيك، وحذرت الصين من أن إقدام واشنطن على ذلك سوف يدفع بكين إلى تقديم تكنولوجيا الصواريخ لدول أخرى وسيترتب عليه أيضاً تخلي الصين عن التزاماتها بشأن الاتفاقات الدولية الخاصة بالحد من تصدير التكنولوجيا النووية والأسلحة الكيميائية، وكذلك بشأن التزاماتها بعدم إجراء تجارب نووية جديدة، وأتهم كبير المفاوضين الصينيين -"شا أو كانج" بشأن قضايا الحد من التسلح- الولايات المتحدة بالسعي إلى إشعال سباق تسلح جديد فى العالم وبالسعي إلى تفوق عسكري مطلق على بقية العالم ودأبت بكين على ضبط النفس فيما يتعلق بتطوير برنامجها النووى لأغراض دفاعية، وقد تتراجع عن ذلك بسبب المشروع الأمريكي، وقد حاولت الولايات المتحدة تحسين علاقاتها العسكرية مع بكين من خلال زيارة وزير الدفاع الأمريكي "ويليام كوهين" في شهر يونيو 2000 حيث تم الاتفاق على خطوات معتدلة لتحسين العلاقات العسكرية التى كانت توقفت عندما قصفت قوات حلف شمال الأطلنطى السفارة الصينية فى بلجراد ومن بين هذه الخطوات الاتفاق على توقف السفن الحربية لكل منهما فى موانئ الطرف الآخر والمشاركة فى المناقشات الخاصة بأوضاع آسيا والباسيفيك، إلا أن هذه الزيارة لم تنجح فى التغلب على تحفظات الصين من مظلة الصواريخ.[161]

رابعا : قضية تايوان: فموقف الولايات المتحدة بالنسبة لتايوان هو التمسك بإعلان شنغهاي 1972 وقانون تايوان الصادر فى 1979 فى مواجهة الصين، حيث أن الولايات المتحدة تعتبر تايوان جزء من الوطن الصيني الأم ويجب حل مشكلتها سلمياً بعيداً عن أسلوب الضم

(161) الدسوقي، ابو يكر فتحي (2010)، مرجع سابق،ص69.

القهري، وتايوان تحمل الولايات المتحدة مسؤولية إمداد تايوان بما تحتاج إليه من نظم أسلحة وهذا موقف متناقض، فالولايات المتحدة تعترف بوحدة الصين ولكنها لا تقر لها بسيادتها على كامل أراضيها، أما الصين فتعتبر تايوان إقليماً منشقاً يجب عودته للسيادة الصينية وتعتبر دعم الولايات المتحدة لها تدخل فى الشؤون الداخلية للصين هدفه ممارسة الضغوط على الحكومة الصينية للإمتثال للسياسات الأمريكية، وقد حدثت عدة تطورات فى الآونة الأخيرة أدت إلى مزيد من التوتر بين الصين وتايوان.

أظهرت قدرة الإدارة الأمريكية على إدارة هذه التطورات حيث في فبراير 2000 وافق مجلس النواب الأمريكي على مشروع قانون يدعم الروابط العسكرية بين تايوان والولايات المتحدة ويقضي هذا التشريع الذى يطلق عليه قانون تعزيز أمن تايوان بإقامة اتصالات عسكرية بين واشنطن وتايبيه وتوسيع برنامج التدريب الأمريكى للعسكريين التايوانيين، وذلك برغم معارضة البيت الأبيض والصين على إعتبار أن ذلك القانون قد يزيد التوتر فى المنطقة وينعكس بالسلب على تطور العلاقات الأمريكية الصينية وفى فبراير أيضاً أصدر مجلس الوزراء الصينى وثيقة حذر فيها من أن رفض حكومة تايوان تحديد موعد للدخول فى مفاوضات لإعادة توحيد الجزيرة مع الصين سلمياً يفتح الباب أمام لجوء الصين لإستخدام القوة لتحقيق هذا الهدف، حيث قامت تايوان بالتنديد بهذه التهديدات وشعرت الولايات المتحدة بالقلق البالغ إزاء التهديدات التى وجهتها الصين لتايوان وطالب قائد الأسطول الأمريكى فى المحيط الهادى "دنيس بلير" القادة الصينيين الذين إلتقى بهم بضرورة التحلي بالإعتدال والصبر فى علاجهم لمشكلة تايوان فى حين قال الرئيس الأمريكى من التهديدات الصينية معتبراً إياها استهلاكاً محلياً للتأثير على الناخبين قبل انتخابات الرئاسة فى تايوان.

قررت الولايات المتحدة تأجيل بيع تايوان أربع مدمرات متطورة، ولكنها وافقت على تزويدها بقدرات دفاعية جديدة لكن أعضاء بارزين فى مجلس الشيوخ إتهموا الإدارة الأمريكية بالتضحية بأمن تايوان فى سبيل إرضاء بكين ومن جانبها انتقدت الصين الصفقة الأمريكية لتايوان رغم إرجائها معتبرة أنها تعزز من النزعة الاستقلالية فى الجزيرة وتسيء للعلاقات بين الصين والولايات المتحدة، ومع ذلك أكدت الولايات المتحدة التزامها الأمنى تجاه تايوان رغم عدم تزويدها بالمدمرات. وجاء التطور الأكثر تهدئة للأمور عندما أعلن رئيس تايوان المنتخب "شين شيوميان" أنه سيحافظ على العادات والتقاليد الثقافية والاجتماعية والديمقراطية لتايوان دون

إغضاب الصين، فهو يسعى نحو المصالحة مع الصين فى سياق الحفاظ على روح تايوان المستقلة أو تأجيل الصين وربما تنازلها عن مطلب صين واحدة فى غمار إتفاقتها وروابطها التجارية الجديدة واندماجها فى النظام الدولي الجديد. وإجمالاً، فالعلاقات الأمريكية الصينية هى علاقات حيوية وهامة ومتداخلة وهى عرضة للتوتر والتقلب أكثر منها للثبات والاستقرار بسبب قضاياها المختلفة والمتسارعة بحكم التنافس القائم بين البلدين فى تحقيق كل طرف لمصالحه حسب رؤيته المغايرة لرؤية الآخر، ولذا فالتوافق فى الرؤى يحقق مصالح الطرفين، وينقل هذا التوافق إلى قطاعات أخرى، ويبدو أن هذا التوافق هو محصلة إدراك قادة الدولتين بأهمية كل طرف بالنسبة للآخر وإدراك الطرفين أيضا بضرورة تحقيق المصالح الحيوية لبلاديهما بغض النظر عن مدى حجم الاختلافات القائمة فى الفكر والمبادئ.

المبحث الثالث: مسيرة العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين

شهد عام 1989م، تراجع في حاد في العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الولايات المتحدة الأمريكي السابق بوش في حزيران من الرئيس الأمريكية والصين، وذلك إثر العقوبات التي أعلنها العقوبات والتي شملت عقوبات اقتصادية، من ذلك العام، وكانت تلك العقوبات هي الموجة الثانية من وطلب الصين، مع المستوى رفيعة الاتصالات كافة أوامره بوقف حيث أصدر الرئيس الأمريكي لأجل الصين إلى الجديدة القروض كافة وقف الدولي صندوق النقد مثل الدولية التمويل مؤسسات في موسباشر بوب التجارة وزير للصين بها يقوم أن من المقرر كان زيارة مسمى. وألغيت غير تموز عام 1989م. شهر[162]

عادت الصين لتحتل أولوية بارزة في السياسة الخارجية الأمريكية، وذلك بعد انتخاب الرئيس الأمريكي بوش الابن لفترة رئاسية ثانية. وقد جرى التركيز على القضايا الخلافية التقليدية في العلاقات بين البلدين، حيث اتهمت الولايات المتحدة الصين حينها بأنها سبب البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية، وبخاصة بطالة عمال النسيج والملابس بسبب انخفاض أسعار الصادرات الصينية من المنسوجات إلى الولايات المتحدة، وقد شملت كذلك قائمة الاتهامات الأمريكية للصين بأنها تهدد الغرب عموماً بأزمة اقتصادية حادة، كونها تتعمد الإبقاء على قيمة عملتها "اليوان" دون مستواها الحقيقي مقارنة بالدولار الأمريكي، وكذلك زيادة إنفاقها العسكري إلى نحو (90) مليار دولار، أي حوالي ضعف الرقم الذي تعلنه الصين، كما كان من ضمن الاتهامات الموجهة للصين تقصيرها في المساعدة على فرض إرادة الولايات المتحدة الأمريكية على كوريا الشمالية فيما يخص برنامجها النووي، ورفع مستوى التوتر في آسيا، وخلال زيارة الرئيس بوش الابن للصين في 19-21 تشرين الثاني 2005م، طالب الرئيس بوش الابن القيادة الصينية السماح بالمزيد من الحريات الاجتماعية والسياسية والدينية، كما وجه دعوة للصين كي تتخذ من تايوان نموذجاً للديمقراطية.[163]

وفي أعقاب الركود الاقتصادي المعتدل الذي حدث خلال الفترة الممتدة من آذار إلى 2.9% خلال م، استأنف الاقتصاد الصيني توسعه وحقق متوسط نمو قدره 2001تشرين الثاني

162(، مذكرات: سياسة الدبلوماسية، القاهرة: مطبعة مدبولي، ط1، ص236.)1999()بيكر، جيمس،

163( )دياب، أحمد (2006)، مرجع سابق.ص74.

الفترة 2002–2006م، بينما بقيت معدلات تضخم الأسعار والبطالة والفائدة منخفضة نسبياً. ولا يزال لدى الولايات المتحدة وفق مختلف المقاييس، أكبر اقتصاد منتج، وتنافسي، ومؤثر في العالم. ورغم ذلك، فقد أصبح الاقتصاد الأميركي يتأثر هو نفسه بشكل متزايد بالاقتصادات النشيطة في داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها حسب إحصاءات وزارة الخارجية الأمريكية لعام 2007م.

إن علاقة الصين بالولايات المتحدة على قدر كبير من حيث الأهمية الاقتصادية، وهي مرتبطة بالنمو الاقتصادي في الصين على اعتبار أن السوق الأمريكية من أكبر الأسواق تستوعب 35% من الصادرات الصينية، والجدير بالذكر أن النمو للصادرات الصينية، حيث أنها الاقتصادي للصين مرتبط بتجارتها الخارجية، حيث أنها تشكل جزءا كبيرا من إنتاجها الوطني. وبالمقابل فإن السوق الصينية المتنامية محل اهتمام الشركات الأمريكية، فبعد أن كانت قيمة الواردات الصينية عام 1990م تقدر بحوالي 52.5 مليار دولار أمريكي، نجد أن تلك القيمة ارتفعت إلى حوالي 114.6 مليار دولار أمريكي ، وقد أشار الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون أن تنامي السوق الصينية يوفر للولايات المتحدة كل سنة آلاف فرص العمل، ويُشار هنا أن أكثر من 400 ألف وظيفة في الولايات المتحدة مرتبطة بتجارة الولايات المتحدة مع الصين.[164]

لقد شهدت العلاقات الأمريكية-الصينية في بداية التسعينات صعوبات حيث غلبت سمة التناقض كظاهرة غير مسبوقة في تاريخ العلاقات الدولية على هذه العلاقة، فمن ناحية تعاظم نطاق التبادلات في المجال التجاري والمجالات الأخرى، وزاد إجمالي التجارة الثنائية أكثر من أربع مرات منذ عام 1990، فقد زاد من 20 مليار دولار أمريكي إلى أكثر من 90 مليار دولار أمريكي حسب الإحصاءات الأمريكية التي تفيد أن الولايات المتحدة ليست أكبر مستثمر في الصين فحسب، بل أكبر شريك تجاري لها، كما يتفوق التعاون والتبادلات الأمريكية مع الصين على أي دولة أخرى في المجالات؛ العلمية، التكنولوجية، التعليمية، المؤسسات القانونية وكافة المجالات الأخرى، وتعكس الأرقام تعاظم سرعة التبادلات الثنائية، فقد بلغ عدد الرحلات الجوية التجارية

---

(164) بورشتاين وكيزا، دانييل وارنيه دى، (2001)، التنين الصيني في القرن الحادي والعشرين، سلسلة عالم المعرفة، العدد27، ص37،22.

القادمة من الولايات المتحدة والمتوجهة مباشرة إلى الصين 27 رحلة أسبوعياً، وتفيد التقديرات أن عدد تلك الرحلات وصل إلى 45 رحلة أسبوعياً في عام 2001م.[165]

بلغ حجم الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة في عام 1992م حوالي 25.5 مليار دولار. وفي عام 1993م بلغ إجمالي الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة 31.4 مليار دولار، وتستوعب السوق الأمريكية 40% من إجمالي الصادرات الصينية، مما يجعل الصين الشريك التجاري السادس من شركاء الولايات المتحدة التجاريين عام 1993م. فقد شكلت الواردات الصينية إلى الولايات المتحدة نسبة 5.4% من الميزان التجاري الأمريكي. بينما شكلت نسبة الصادرات الأمريكية إلى الصين 1.9% في هذا الميزان لنفس السنة.[166]

وفي عام 1999م احتلت الولايات المتحدة الصدارة في قائمة الدول المصدرة، إذ بلغ حجم صادراتها (695) مليار دولار، وفي عام 2000م زاد حجم صادراتها إلى (765) مليار دولار، أي بزيادة قدرها 9%، وكان حجم الصادرات الصينية في عام 1999م (194) مليار دولار، وفي عام 2000م بلغ حجم الصادرات الصينية (245) مليار دولار، أي بزيادة قدرها 8% تقريباً.

يمكن القول بأن العلاقات التجارية شهدت تطوراً مضطرداً منذ تأسيس العلاقة الدبلوماسية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، حيث بلغت التجارة البينية في الأشهر العشرة الأولى من عام 2000م نحو 613 مليار دولار أمريكي، أي بزيادة قدرها 23.4% عن الفترة نفسها من عام 1999م، كما زادت الاستثمارات الأمريكية في الصين في عام 1999م بمقدار 28.2%. وفي الوقت الحاضر تعتبر الولايات المتحدة أكبر شريك تجاري للصين، كما أصبحت الأخيرة رابع أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة، وبلغت قيمة الاستثمارات الأمريكية المباشرة في الصين 156.7 مليار دولار أمريكي، وفي عام 1997م وصلت قيمة الاستثمارات المتعاقد عليها 268.7 مليار دولار أمريكي. ويعد التطور السريع للعلاقات التجارية بين الدولتين نتيجة للاتجاه العام للتعاون الاقتصادي الدولي والتطور الاقتصادي العالمي. ومن ملامح هذه العلاقة أنها دخلت مرحلة تطور يشهد فيها الاقتصاد في البلدين فرقاً شاسعاً نسبياً، وكل طرف يعتبر الطرف الآخر

---

(165) تشنج ودونج، ليو شيه ولى شي، (2003)، الصين والولايات المتحدة الأمريكية خصمان أم شريكان؟، ترجمة عبدالعزيز حمدي عبدالعزيز، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ط1، العدد478، ص53، 146.

(166) UN Publication ، (1995) ، Trendsin Europe And North America ، NewYork ، P.54.

شريكاً تجارياً رئيسياً. وتتمتع كل من المنتجات الصينية ذات العمالة الكثيفة، ورؤوس الأموال الأمريكية، والمنتجات الأمريكية ذات التكنولوجيا العالمية بالتفوق البارز نسبياً في التجارة الثنائية، وتتحلى منتجات الطرفين في أسواقهما الداخلية بقوة الطلب الكامنة. إن مثل ذلك الأساس للتكامل التجاري القوي ساهم في إيجاد قوة الدفع للاستثمارات الأمريكية في الصين التي بدورها تتهافت على رؤوس الأموال الأمريكية، مما ساعد على تعاظم التكامل الاقتصادي بين الطرفين، وقدم طرق مهمة لتوسيع آفاق التبادلات التجارية والتعاون الاقتصادي، ورفع مستوى الإنتاج للطرفين، وعلاوة على ذلك فقد زاد من فاعليتهما الاقتصادية.[167]

وفي تطور مثير احتل الاقتصاد الصيني المرتبة الثالثة عالمياً، بعد إعلان الصين أن النمو الاقتصادي الصيني في عام 2007م فاق المتوقع، مما يجعل الصين تلقائياً في مرتبة قبل ألمانيا. وبالفعل فقد راجعت الصين توقعاتها لتعلن زيادة في نفس العام إلى 13% مقابل 11.9% ما أعلنه المكتب الوطني للإحصاءات والذي أشار إلى حقيقة هذا الرقم. وانطلاقاً من هذه المعطيات الجديدة بلغت قيمة الاقتصاد الصيني في عام 2007م ما مجموعه 3500 مليار دولار أمريكي بحسب المكتب، على أساس معدل الصرف السائد في نهاية عام 2007م. وقد واصل الاقتصاد الصيني النمو بمعدل 10% خلال الربع الرابع من العام 2009م، بزيادة عن معدل النمو السنوي المستهدف الذي حددته الحكومة الصينية وهو 8%، وسط مخاوف أعرب عنها خبراء الاقتصاد حول التضخم والمخاطر التي تشكلها فقاعات السوق على الاقتصاد المستدام.[168]

ومع اقتراب الاقتصاد العالمي من الاستقرار نشأ خطر متزايد يتمثل في عودة الولايات المتحدة والصين إلى الأنماط الاقتصادية التي تبناها كل من البلدين قبل الأزمة، وهو ما من شأنه أن يعرضهما وبقية العالم للخطر. فرغم التصريحات الرسمية الصينية بشأن الحاجة إلى عملة عالمية جديدة تحل محل الدولار، ورغم عبث المشرعين في الولايات المتحدة بتلك الفقرات الجديدة التي أطلق عليها "اشتر الأمريكي" (والتي أثارت الخوف في أنفس الجميع وليس الصينيين فقط). وعلى هذا فإن الصين ما زالت تحتفظ بفوائض تجارية عملاقة، في حين استمرت الولايات المتحدة في

---

(167)تشنج ودونج، ليو شيه ولى شي (2003)، المرجع السابق، ص53.

(168)الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، (1995)، العلاقات الصينية-الأمريكية.. مصادر الخلاف وسياسة الاحتواء، لندن، عدد 7، ص47. نشرة تقديرات استراتيجية،

الإنفاق والاقتراض، أن الاستقرار في الأمد القصير يبدو مميزاً ولكن إذا ما استأنفت الولايات المتحدة والصين علاقة التجارة والدين التي كانت قائمة بينهما من حيث تركاها قبل الأزمة، لقد بات من الواضح أن اقتراض الولايات المتحدة لمبالغ هائلة الضخامة من الخارج كان عاملاً رئيساً في خلق الورطة المالية الأخيرة، في حين كان اعتماد الصين المفرط على النمو القائم على التصدير سبباً في وضعها تحت رحمة أي هبوط مفاجئ في الطلب العالمي.(169)

لقد ساعدت خطة التحفيز المالية العملاقة في كل من البلدين في منع المزيد من الضرر مؤقتاً، إن الإدارة في الولايات المتحدة والقيادات في الصين تقدمت ببعض المقترحات المعقولة من أجل التغيير. ولقد طرح وزير خزانة الولايات المتحدة "تيموثي جايثنر" إصلاحاً شاملاً بعيد المنال للنظام المالي العالمي، كما بدأ قادة الصين في اتخاذ الخطوات نحو تحسين شبكة الأمان الاجتماعي في البلاد.

إن كلاً من هذه التدابير من شأنه أن يساعد كثيراً في دفع التوازنات التجارية بين الولايات المتحدة والصين إلى مستويات أكثر قدرة على الاستدامة. فالتنظيمات المالية التي اقترحها "جايثنر" في الولايات المتحدة تعني أن المستهلكين لن يكونوا قادرين على الاقتراض بذلك القدر من السهولة الذي قد يساعد في تراكم قروض الرهن العقاري وقروض الائتمان الضخمة كما كان الحال من قبل. وعلى الجانب الآخر فقد يبدأ المستهلكون الصينيون بالفعل في إنفاق المزيد من دخولهم إذا كان بوسعهم ألا يقلقوا كثيراً بشأن الإدخار من أجل الرعاية الصحية، وتعليم أطفالهم، ومعاشات تقاعدهم بعد أن يتقدم بهم العمر.(170)

---

(169)روغوف، كينيث، (2009)، إعادة التوازن إلى العلاقات الاقتصادية بين أمريكا والصين، مجلة الاقتصادية، www.aleqt.com

(170)روغوف، كينيث، (2009)، إعادة التوازن إلى العلاقات الاقتصادية بين أمريكا والصين، مجلة الاقتصادية، www.aleqt.com

المبحث الرابع: العوامل المؤثرة على تطور العلاقات السياسية الصينية – الامريكية

شهدت الولايات المتحدة والعالم بأسره حدثاً مهماً في الحادي عشر من أيلول 2001، عندما إصطدمت طائرة ركاب بأحد برجي مركز التجارة العالمي في نيويورك فهدمت معظمه، وبعد ثمانية عشر دقيقة اصطدمت طائرة ركاب أخرى بالبرج الثاني فهدمته وهدمت ما تبقى من بنيان البرج الأول، وبينما كان مسؤلوا وزارة الدفاع (البنتاغون) يراقبون ما يحدث في مركز التجارة العالمي فوجئوا بارتطام طائرة ركاب بمبنى البنتاجون الذي يضم مبنى قيادة القوات المسلحة ومكتب وزير الدفاع، وحتى وزارة الخارجية الأمريكية لم تسلم، حيث إنفجرت سيارة مفخّخة بالقرب منها، فأسفر الانفجار عن حريق بمبنى الوزارة الذي لا يبعد سوى مئات الأمتار عن البيت الأبيض. (171)

التي الهجمات على الأمريكية المتحدة الولايات فعل زادت المخاوف الصينية نتيجة رد بسبب الأمريكية، العسكرية الدبلوماسي والقدرات بالنفوذ الصيني الانشغال تقوى تعرضت لها. فقد بها الإرهاب، وباشرت ً ضد دوليا الابن تحالفاً إدارة الرئيس الأمريكي بوش بنت بها التي السرعة الولايات ساندت التي الدول أولى بين من كانت الصين أن ورغم.أفغانستان ضد العسكرية عملياتها عمليات قواعد استعمال حق الولايات المتحدة بها كسبت التي أن السهولة إلا إجراءاتها، في المتحدة الصين، في سيئاً انطباعاً خلقت الوسطى، آسيا من جمهوريات العديد باكستان، وفي في عسكرية ثم إن الصين، محاصرة واحتواء في الأمريكية الإرادة أبعاد من آخر كبعد إدراكها تم التطورات فهذه بكين بذات للصين، والتي الأقرب الآسيوية الخلفية الساحة ليشمل بذلك إمتد قد الأمريكي النفوذ المتحدة. (172) الولايات يُقصي فيها أمني نظام لخلق معتبرة دبلوماسية جهوداً

التأثيرات السلبية لأحداث الحادي عشر من أيلول على العلاقات الامريكية الصينية

بدأت الصين تشعر بقلق بالغ إزاء المبالغة الأمريكية في حملتها، والتي أحست من خلالها بأن الولايات المتحدة تريد إستثمار هذه الأحداث لتحقيق مصالحها على الصعيد الأمني والاقتصادي، المنطقة (173) في الأمريكي التواجد من الصيني القلق أسباب أهم تحديد ويمكن:

---

(171)سلامه، معتز، (1996)، الصين والولايات المتحدة، جوهر الخلاف، السياسة الدولية، العدد، 123، ص177.

(172) دندان، عبدالقادر، (2008)، الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا بين الاستمرار والتغير 1991-2006، رسالة ماجستير، الجزائر، ص160.

(173)دى، وداوى، ليو وجيانغ، (1995)، مسار العلاقات الصينية-الأمريكية، دار شى شى للنشر، ص ص276-277، 279.

- التخوف من توطيد العلاقات الأمريكية مع الهند وباكستان، خاصة مع رفع الولايات المتحدة لعقوباتها على البلدين، مما يقلص هامش المناورة للصين.
- التخوف من التواجد العسكري الأمريكي الدائم على حدودها الغربية الحساسة بسبب تواجد حركة "ويغور الانفصالية".

التوازنات معادلة في تغيرات إحداث إلى أدت قد أفغانستان، على الأمريكية الحرب أن في الأمريكي العسكري فالتواجد.الخصوص على وسطها وجنوبها ككل، وفي آسيا في الإستراتيجية أكملت باكستان والهند، مع للولايات المتحدة الجديدة العسكرية أوزباكستان وأفغانستان، والعلاقات تمثل آسيا جنوب كانت هذه التطورات، حدوث فقبل آسيا، قارة في الأمريكية العسكرية المشاريع وقد وجدت الولايات المتحدة .آسيا وشرقها غرب في الأمريكي العسكري التواجد بين تفصل فجوة جنوب في نفوذها لتوطيد تاريخية فرصة السياسية والأكاديمية داخلها الدوائر مختلف إجماع في الهند مع جيدة بعلاقات تتمتع المتحدة الولايات أصبحت عقود طويلة، منذ مرة لأنه ولأول آسيا، مارس في آسيا لجنوب الرئيس الأمريكي بوش الابن جولة الوقت، وعكست نفس في وباكستان مع التقارب في المتحدة الولايات رغبة الصين، دون الهند وباكستان زار أثناءها م، والتي2006 إعتبار على معاً، وباكستان الهند صوب الأمريكي التوجه على الخبراء معاً، ويعلق الهند وباكستان لتحسين 2004م عام الأمريكية بالجهود ذلك على الصين، ويستدلون أمريكية لتطويق محاولة أنه إذ أنه للمرة التاريخيين، العدوين بين التطبيع لعلاقات تأييدها الهند وباكستان، وفي بين العلاقات مع الباكستان والهند، جداً وطيدة بعلاقات تتمتع الولايات المتحدة الأمريكية التاريخ، في الأولى الإستراتيجية تغير الإستراتيجية، ومع الشراكة إلى التعاون العسكري من تتدرج علاقات وهي باتت آسيا، في جنوب ووسط الاقتصادي والعسكري التواجد آسيا، وازدياد جنوب في الأمريكية الولايات فعلت كما في العالم، واحدة قوة بتحكم تقبل لا فهي جديدة، خيارات وفرص أمام الصين تدخل أن الصين من مصلحة كان فقد ثم، أيلول 2001م، ومن 11أحداث منذ تفعل المتحدة ومازالت المنطقة، ولهذه الأمريكي في التوغل ضبط أجل من تجارية واقتصادية، تحالفات واتفاقيات في المكانة آسيا لتحتل بذلك جنوب منطقة إلى الصينية الخارجية السياسة اهتمام أولوية إنتقلت الأسباب تمتلكه مما الرغم أيلول 2001 على 11 أحداث حتى آسيا شرق منطقة تحتلها كانت التي الأولى

في العسكري بفضل تواجدها آسيا، لجنوب الإقليمي النظام في نفوذ من المتحدة الولايات أفغانستان.[174]

ويمكن القول بأن هناك محددات للأولويات الإستراتيجية الصينية فيما يتعلق بالأمن، منها:

تعلن القيادة الصينية أنها لن تكون الطرف البادئ باستخدام القوة العسكرية لحل النزاعات على مناطق الحدود مع الدول المجاورة، وذلك لتجنب حدوث نزاعات حدودية مسلحة مع تلك الدول، وتعتمد الإستراتيجية الصينية على إقامة علاقات صداقة وحسن جوار مع الدول المحيطة بها؛ ففي ظل ظروف ما بعد الحرب الباردة أصبح الواقع يحتم على الصين أن تجعل من أولوياتها الإستراتيجية تطوير علاقات تعاون أمني ثنائي وعلاقات حسن جوار مع الدول المجاورة، وجدت الولايات المتحدة في الهند ضالتها المنشودة. فمن الواضح بأن العلاقات الأمريكية الهندية أكثر آسيا، وبالتطورات بقارة كبيراً إهتماماً الأمريكي القومي الأمن إستراتيجية تناغماً وجاذبية، فقد أولت خاصة الصعود، هذا إحتواء في الهند الصين، ودور صعود آسيا، وبمسألة جنوب الإستراتيجية في التالية للمتغيرات وفقاً الأبيض، للبيت الجمهورية الابن" بوش "جورج وصول إدارة منذ :[175]

- اتجهت الإدارة الأمريكية الجديدة إلى الأخذ بالرأي القائل بضرورة الإستعانة بالهند كحليف استراتيجي يمكن توظيفه لتحقيق التوازن الإقليمي في آسيا في مواجهة الصين، ومن هنا جاء الاعتراف بحق الهند في التحول إلى قوة عظمى بالرغم من أنها لا تمتلك بعد كافة الإمكانيات اللازمة للقيام بهذا الدور، أو التحول إلى مرتبة القوة العظمى مقارنة بالصين، ومن ثم فالإستراتيجية الأمريكية تتمحور حول بديلين في هذا المجال، إما تقوية الهند ودعمها بما يؤدي إلى زيادة عناصر قوتها، وإما إضعاف الصين بما يؤدي إلى حدوث نوع من التكافؤ مع الهند.
- تعترف الولايات المتحدة بحق الصين في التحول إلى قوة عظمى، ولكن وفقاً للشروط الأمريكية، وبما لا يتعارض مع المصالح الامريكية في المنطقة .

---

(174)زيدان، نزار عبدالمعطي، (1998)، العلاقات الأمريكية-الصينية أوجه التقارب وأوجه التباعد، السياسة الدولية، العدد 132، ص124.

(175)أبو عامود محمد سعد (2001)، مرجع سابق،ص103.

التقليديين الحلفاء باتجاه الآسيوية القارة في الإستراتيجية تحالفاتها نطاق الأمريكية الإدارة - حسمت الثانية الدرجة في تأتي الصين مع العلاقات فإن ثم ومن اليابان، خاصة.

أثر قضية تايوان على العلاقات الصينية الامريكية :

إن أشد المسائل حساسية هي قضية تايوان التي تشكل المسألة الأكثر أهمية في صلب العلاقات الأمريكية-الصينية، وتُعتبر مسألة إستقلال تايوان عن الصين مرفوضةً تماماً من جانب الصين،[176] وقد برزت قضية تايوان عقب الثورة الشيوعية في الصين وانتصار الحزب الشيوعي بزعامة ماوتسي تونغ في الحرب الأهلية الصينية، وأطلق على حكمه فيها اسم "الصين الوطنية"، معتبراً إياها الحكومة الشرعية للصين. وفعلياً أصبحت تايوان في حالة حرب مع الصين، وليس بينهما أي اعتراف متبادل، والذي ساعد على ذلك طبيعة الانشطار في بنية النظام الدولي، والمتمثل في بداية الحرب الباردة، [177] وفرض توازن القوى، وطبيعة المصالح الأمريكية. وفي عام 1954م تم توقيع اتفاقية الأمن المتبادل بين الولايات المتحدة وتايوان، وساعدت الولايات المتحدة تايوان لتصبح الممثل الشرعي والوحيد في الأمم المتحدة، وأصبحت عضواً دائماً في مجلس الأمن في حقبتي الخمسينات والستينات، وبفضل حماية الأسطول الأمريكي السابع وإتفاقية الأمن المتبادل التي أبرمتها الولايات المتحدة مع تايوان، تنحت تايوان من التوحيد القسري مع الصين. [178]

من ناحية أخرى، كسبت الصين جولات دبلوماسية عدة في حربها الدبلوماسية مع تايوان، أدت في مطلع السبعينيات إلى تطبيع العلاقات بين الصين والولايات المتحدة، والتي إنعكست سلباً على تايوان، ففي 25 تشرين الأول 1971م تم إخراج ممثل تايوان من الأمم المتحدة ليحل محله مندوب الصين، وذلك بمقتضى القرار رقم (2758) الذي نص على أن مندوب جمهورية الصين الشعبية هو المندوب الشرعي الوحيد للصين في الأمم المتحدة، وأن جمهورية الصين الشعبية هي إحدى الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، كما يقضي القرار بإعادة جميع الحقوق المشروعة للصين الشعبية في الأمم المتحدة، وطرد مندوب تايوان من المنظمة.

---

(176) Yan Heqing ، He Qinghua ، Tian Zhenxing ، 'Perfect the method used for the statistics in the basic-le

177.20)الصلح، رغيد، (2009)، عالم تقوده ثنائية أمريكية-صينية، جريدة الخليج العربي، العدد(

178)ويلبورن، السياسة (1995)، توماس، في الدولية شمال شرق آسيا: المثلث الاستراتيجي الصين-اليابان-الولايات المتحدة الأمريكية، سلسلة دراسات عالمية، 12عدد، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث. 50-51، 12،22،51ص، ص1ط، الإستراتيجية،

وقد تم وضع السلطات بين قوسين كدلالة على عدم الاعتراف بتايوان كدولة تتمتع بسيادة كاملة. في الأول من كانون الثاني 1979م سحبت الولايات المتحدة اعترافها الرسمي بتايوان ومنحت هذا الاعتراف للصين، وذلك في عهد الرئيس الأمريكي كارتر. وقد شكل هذا الأمر انتكاسة سياسية لتايوان، إلا أن الدعم الأمريكي لتايوان بقي مصدراً للنزاع في العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين. إذ لعبت المسألة التايوانية دوراً كبيراً في تذبذب العلاقات تحت ضغط القوى الأمريكية من التعاون إلى التوتر، فقد أصدر الكونغرس الأمريكي الصينية عُرفت بقرار العلاقات مع تايوان، والذي الموالية لتايوان لائحة للعلاقات مع تايوان عام 1979م تضمن إنشاء مكاتب ومؤسسات أمريكية وتايوانية غير حكومية في كلا البلدين، وقد منح الامتيازات والحصانات الكونغرس الصفة الحكومية لتلك المكاتب والمؤسسات عن طريق منحها الدبلوماسية. (179)

الالتزام بتزويد تايوان بالأسلحة ذات الطابع الدفاعي ومقاومة كل ما من أكد القرار على كارتر بتهدئة يهدد أمن شعب تايوان، وعلى الرغم من قيام الرئيس السابق الأمريكي شأنه أن تلك اللائحة واعتبرتها مخالفة للمبادئ التي تم المخاوف الصينية، إلا أن القيادة الصينية انتقدت الاتفاق عليها عام 1978م، واتهمت الولايات المتحدة بأنها تشجع النزعة الانفصالية لتايوان، الاستجابة للنداءات الصينية للتوحد سلمياً مع الصين الأم. (180) وكذلك تشجيعها لتايوان بعدم

انفرجت العلاقات الأمريكية-الصينية، إثر الخلاف الأمريكي-الصيني، والذي كانت أسبابه

) عام F16موافقة الرئيس بوش على بيع الولايات المتحدة تايوان 150 طائرة مقاتلة من طراز (1992م، إذ توصل كلا البلدين في اتفاق مشترك بينهما، تقوم بموجبه الولايات المتحدة بتقليص صفقات الأسلحة مع تايوان تدريجياً، وتعهد صيني بالتوصل إلى حل سلمي للمشكلة التايوانية. (181)

إتسمت تفاعلات العلاقات الصينية التايوانية بين الشد والجذب، حيث اشترطت تايوان لإقامة علاقات رسمية مع الصين الشعبية، بدايةً تخلي الصين عن مبدأ استعمال القوة ضدها، ومباشرتها إصلاحات ديمقراطية، وتضييق هوة الفوارق المادية القائمة بينهما، حيث حرصت

---

(179)الساكت، محمد عبد الوهاب (1985)، مرجع سابق، ص235.

)شلبي، السيد أمين(2002)، "هل حققت الولايات المتحدة مصالحها في الشرق الأوسط؟"، شؤون عربية، العدد 109، جامعة الدول 180(العربية، مارس.

)صبري، إسماعيل، (1983)، مستقبل تايوان في إطار العلاقات الصينية الأمريكية، السياسة الدولية، العدد72، ص168-170.181(

الصين على تأكيد أن التكامل الاقتصادي واسع النطاق مع تايوان (تجارة مباشرة، تبادل اقتصادي، تعاون في مجالات التكنولوجيا والبحث العلمي، الإعلان، النقل وغيرها) مقدمة أساسية تسهل عملية إعادة التوحيد سلمياً، وبالمقابل سمحت تايوان لمواطنيها بالسفر للصين، وتشجيع الاستثمار وتبادل مستلزمات الإنتاج، ولإنجاح مساعي الوحدة وافقت الصين على اعتماد صيغة "أمة واحدة بنظامين مختلفين"، بحيث يترك لهذا الفرع حرية إدارة شؤونها الداخلية في حين يحتفظ الأصل بمسؤوليات الدفاع والشؤون الخارجية. (182)

وكانت الصين قد أبدت قلقاً شديداً بعد بيع الولايات المتحدة صواريخ باتريوت المعدلة لتايوان، لما في ذلك حد من قدرات النظام الدفاعي الصيني. وقد أكدت الصين معارضتها للسياسة الأمريكية، وذلك عندما استخدمت حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن في كانون الثاني 1997م للمرة الأولى منذ 25 عاماً، من أجل منع تنفيذ قرار تبنته الولايات المتحدة بإرسال مراقبين دوليين إلى جواتيمالا بسبب العلاقات بين جواتيمالا وتايوان. (183)

ألمح الرئيس التايواني "لي دينغ هوى" إلى "نظرية دولتين" في تموز عام 1999م، مما أدى إلى نشوب أخطر صراع يشهده التوحيد والاستقلال بين جانبي مضيق تايوان، أكدت الولايات المتحدة في مواجهة هذا الصراع من جديد تأييدها لمبدأ "صين واحدة". إلا أنها من جهة أخرى أكدت إضطلاعها بمسؤولية ضمان أمن تايوان، وتعزيز العلاقات الأمنية والعسكرية بين الولايات المتحدة وتايوان. وقد جعلت هذه التصرفات العلاقات الأمريكية-الصينية أكثر تعقيداً وغموضاً فيما بعد النصف الثاني من عام 1999م، وأصبحت المشكلة التايوانية أهم عامل يلقي بظلاله على العلاقات الأمريكية-الصينية، وفي الأول من شباط 2000م وافق مجلس النواب الأمريكي بتحريض من القوة المؤيدة لتايوان في الولايات المتحدة على "مشروع قانون تعزيز الأمن في تايوان". وقد اتهم رئيس الوزراء الصيني وين جياباو الولايات المتحدة بانتهاك سيادة الصين، وذلك لبيعها أسلحة لتايوان قيمتها 6.4 مليار دولار، واستقبالها "الداي لاما" في البيت الأبيض، شهدت العلاقات الصينية الأميركية انطلاقة جيدة بعد وصول الرئيس الأميركي باراك أوباما إلى

---

(182)عثمان، السيد عوض (2003)، حوارات بين الضرورات الوطنية والاعتبارات التكتيكية، القدس، العدد 50، شباط.

(183)عبد الحي، وليد سليم (2000)، مرجع سابق، ص46.

السلطة، غير أن صفقة بيع الأسلحة إلى تايوان في كانون الثاني ولقاء اوباما الداي لاما الزعيم الروحي للبوذيين التبتيين شكلا انتهاكاً لسيادة الصين وأثارتا ضجة كبيرة.[184]

تعتبر قضية تايوان واحدة من أهم القضايا التي تؤرق العلاقات الأمريكية-الصينية، ويمكن اعتبارها كذلك ورقة ضغط أمريكية على الصين لا تختلف كثيراً عن قضايا حقوق الإنسان، والتي تحاول الولايات المتحدة إبرازها من حين لآخر من أجل تحقيق مصالحها.

تأثير قضية التبت على العلاقات الصينية الامريكية:

الصينية، وصفها التبتيون والحكومة التبتيين بين عنيفة مواجهات في عام 1959 تفجرت التبتيين، وقد خرج الآلاف من أبناء فيها وسقط الانفصالي، بالتمرد والصينيون القومية، بالانتفاضة تحظى لا المنفى"، والتي في التبت أنشأ "حكومة حيث الهند إلى لاما الدلاي زعيمهم أعقابها في الوقت، مرور مع نسبيا تلين الحادة المواقف أخذت الثقافية الثورة وبعد.العالم في أي دولة باعتراف قبوله لاما" الدلاي بإعلان" ١٩٧٩م عام وتوجت المنفى التبتية، وحكومة الصينية الحكومة بين خاصة إلى المفاوضات أثناء تحل جميع القضايا أن أساس على وتقوم الصين طرحتها التي الصيغة مبدأ إلى إعادة الاستقلال مبدأ من الإيجابي "بالتحول لاما الدلاي أنصار" يصفه ما وهو الاستقلال، الوسط.[185] الطريق

في لاما" بإعلان"الدلاي الجديد المسار هذا وفي 15 حزيران عام 1988م انتهى مما أكثر مميزات له التبت، في واسع ذاتي حكم على (ستراسبورغ) في فرنسا قبوله بالتفاوض التفاوض مسار مع وبالتزامن.سابقا به يطالب الذي كان الاستقلال من وأقل الصيني الجانب يعطيه عنيفة ثم في آذار عام 2008م، وقعت مواجهات التسعينيات، طيلة استمر الذي السياسي والتجاذب الرئيس الأمريكي السابق عهد قضية التبت في وقد حظيت العديد من القتلى. نتيجتها سقط متفرقة إلى لاما الدلاي مع بوش جورج الأميركي الرئيس ظهر خاصة حينما ترحيب بإشارة بوش (الأبن) لاما للدلاي الأميركي الكونغرس قدم كما مسبوقة، غير خطوة في لواشنطن الأخير زيارة أثناء العلن في تجادل لا الولايات المتحدة وعلى الرغم من أن.أميركي مدني وسام أعلى وهي الميدالية الذهبية

---

(184) صحيفة الرأي، (2010)، الصين تتهم اميركا بانتهاك سيادتها، بتاريخ 15 آذار 2010م، متوفر عبر: www.alrai.com

(185) شقير، شفيق، (2008)، التبت التاريخ والقضية، مركز البحوث والدراسات، شبكة الجزيرة نت، نقلا عن الرابط: http://www.aljazeera.net.

على وتقوم بالضغط بطابع حقوقي للمسألة الصينية، إلا أنها تنظر الأراضي من جزءا التبت أن أكبر في هذه المسألة. [186] سياسي انفتاح إلى دفعها بغية الصين

من الواضح بأن الولايات المتحدة كثيراً ما تتستر وراء الحرية والديمقراطية وتقوم باستغلال قضية حقوق الإنسان، لتعتدي على سيادة دول أخرى، ولتتدخل في شؤونها الداخلية، ولتقوض وحدتها الوطنية وتجانسها العرقي. فقد انطلقت الولايات المتحدة لتتحرك على جبهات عدة؛ للدفع بانفصال التبت وإقليم تيشنج يانج لتحجيم قوة الصين، حيث كونت وكالة المخابرات الأمريكية في عام 1955م جيشاً للثورة المضادة في التبت، وأقامت عدداً من القواعد العسكرية خارج الصين لتدريب هذا الجيش. كما قام سلاح الجو الأمريكي خلال خمسينيات القرن الماضي بأكثر من 700 طلعة فوق إقليم التبت لإلقاء الأسلحة والعتاد للمتمردين، وحسبما أشار الكاتب اليساري الأمريكي مايكل بارنته، فإن وثائق وزارة الخارجية الأمريكية المفرج عنها للجمهور في عام 1998م، تشير إلى أن المخصصات السنوية للحركة الانفصالية في التبت خلال الستينيات من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية بلغت 1.7 مليون دولار سنوياً للقيام بأعمال عنف مسلح ضد الحكومة الصينية خلال تلك الفترة. [187]

وقد بلغت المخصصات الشخصية للزعيم الروحي للتبت "الدلاي لاما" من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية منذ بداية الخمسينيات حتى نهاية السبعينيات ما يقارب من 186 ألف دولار سنوياً، وتعتبر الصين الدلاي لاما بأنه منشق سياسي وليس زعيماً روحياً. ومن ناحية أخرى، أطلق الداي لاما عام 1988م مبادرة سُميت بالطريق الوسط ومن نوع خاص، حيث له التبت، في واسع ذاتي حكم على تراجع عن مطالبه باستقلال إقليم التبت وقبوله بالتفاوض سابقا. وحقيقة به يطالب الذي كان الاستقلال من وأقل الصيني الجانب يعطيه مما أكثر مميزات الأمر بأن دعم الولايات المتحدة الرسمي للحركة الاستقلالية لإقليم التبت كان من المفترض أن ينتهي مع قيام العلاقات الدبلوماسية مع الصين عام 1979م، إلا أنه إستمر بعدها من خلال مجموعة من المراكز والمنظمات الحكومية حسب تقرير لوكالة نوفوستي الروسية في آذار 2008م .

---

(186) شقير، شفيق (2008)، المرجع السابق: http://www.aljazeera.net.

(187) عرفات، إبراهيم، (2000)، الداي لاما الرابع عشر: عظماء آسيا في القرن العشرين، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، ص ص226-227.

احتضنت الولايات المتحدة القضية التبتية سياسياً عبر الباب الحقوقي، وقد حظي "الداي لاما" الزعيم الروحي للتبتيين باحترام خاص في الولايات المتحدة خصوصاً والغرب بشكلٍ عام، إذ يُصور على أنه شبيه بالمهاتما غاندي، يلبس ثوباً بسيطاً ويحمل قضية معقدة، وهو في نظرهم ناشط حقوقي يعتمد المقاومة السلمية لتحقيق أهداف شعبه بالتحرر من الاضطهاد الصيني الشيوعي. كما وتعتبر الولايات المتحدة بوابةً مفتوحةً لكل المؤسسات الحقوقية والإعلامية وغيرها التي تؤيد القضية التبتية. [188]

(188) عرفات، إبراهيم (2008)، المرجع السابق، ص225.

المبحث الخامس: التغيرات الرئيسية والتطور في العلاقات الأمريكية- الصينية

بدأت علاقات الدولتين تعود الى الطريق الصحيح وتتخذ تطوراً ايجابياً بعد العديد من سنوات من المواجهة، وذلك منذ ربيع 1996، خاصة منذ زيارة الرئيس زيمين لأمريكا فى أكتوبر عام 1997، وقد وضح التغير فى الوضع والأهداف فى أوجه متعددة، كما شمل عدة موضوعات جوهوية رئيسية فى علاقات الطرفين .

التقارب الامريكي الصيني :

أكدت الولايات المتحدة على أهمية الاستخدام السلمي للطاقة النووية فى الاتفاقية الموقعة مع الصين عام 1985، والتى أوجدت حيزاً أكبر للتعاون بين الدولتين، من جانبها بذلت الصين جهوداً كبيرة لبناء وتشييد نظام الرقابة على التصدير، وذلك للوفاء بمسؤوليتها الدولية فى الرقابة على التسلح والمحافظة على المنطقة منزوعة السلاح .ولكن عندما بدأت الهند وباكستان فى إجراء تجارب نووية، فإن الولايات المتحدة والصين قامتا بإدانة تلك الأنشطة، واتفقتا على ضرورة تبادل الرأي والتعاون لحسم قضايا الأمن الاقليمى ومنع انتشار الأسلحة. وتعد تايوان مفتاح العلاقات الامريكية - الصينية واستقرار تلك القضية يؤدي حتماً إلى استقرار وتنمية العلاقات بينهما .

الاهتمامات الاقتصادية:

شهدت العلاقات التجارية والاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة نمواً مطرداً في 2010 . ووفقاً لإحصاءات الجمارك الصينية، وصل حجم التبادل التجارى بين الصين والولايات المتحدة في الفترة من يناير إلى نوفمبر عام 2010 حوالى (346.89) مليار دولار أمريكي، بزيادة أكثر من (30) في المئة عن الفترة المناظرة لعام 2009، فيما قدرت وأردات الصين من الولايات المتحدة بـ (89.79) مليار دولار أمريكي، بزيادة (32.2%) عن نفس الفترة من عام 2009.وخلال هذه الفترة، حافظت الصين على مكانتها كقوة جاذبة للشركات الأمريكية، وبلغت الاستثمارات الأمريكية فى الصين (2419) مليون دولار أمريكي، بزيادة (18.75%)، وبلغ عدد المشروعات الاستثمارية بأموال أمريكية (59 ألف) مشروع، بإجمالى (64.625) مليار دولار أمريكي. وفي الوقت نفسه، سرعت الصين من خطواتها في الاستثمار بالولايات المتحدة. وبلغت قيمة الاستثمارات المباشرة للشركات الصينية في الولايات المتحدة

حوالي (4.22) مليار دولار أمريكي فى مجالات مثل الصناعة والعلوم والتكنولوجيا والسياحة والمالية وغيرها(189).

الأمن الإقليمى والدولى:

مازالت توجد إهتمامات استراتيجية مشتركة بين الطرفين من حيث حماية السلام والاستقرار فى آسيا والعالم بشكل عام والسلام العالمى والاستقرار وتقدم البشرية بكل حال من الأحوال اهتمام جوهري لجميع الدول، ولكن باعتبار الصين والولايات المتحدة عضوين دائمين فى مجلس الأمن، فمن الطبيعى أن يشتركا فى عديد من أجندات العمل للدفاع عن السلام العالمى والاستقرار ورفع التنمية العالمية، وهى مسئوليات واهتمامات كثيفة تجعل احتمالات التعاون بين الطرفين قائمة .

غير أن إهتمامات الولايات المتحدة والصين تتلاقى مباشرة فى منطقة آسيا الباسيفيك باعتبار الصين قوة رئيسية فى آسيا، والولايات المتحدة قوة رئيسية فى منطقة الباسيفيك، والطرفان يرعيان السلام والاستقرار فى المنطقة حتى ولو اختلفا فى تفسير مفهوم السلام، والاستقرار والطرق المؤدية لهما فهما ترفضان فكرة الحرب في المنطقة، لذلك يدعمان انشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية فى شبه الجزيرة الكورية، جنوب شرق آسيا، جنوب آسيا، جنوب الهادىء وتعمل على خلق تعاون متعدد الأطراف فى الاقتصاد والتجارة والأمن.

فى عصر الحرب الباردة، كان الهدف الرئيسى للاستراتيجية العامة الأمريكية هو أن تصبح القوة العظمى الوحيدة، وتتقلد دور الزعامة فى العالم . ومن الواضح أن هذا يتعارض مع التخطيط الصينى للنظام العالمى، الذى يقوم على مبدأ أن كل الدول سواء كانت صغيرة أم كبيرة، يجب أن تتساوى فى العلاقات الدولية، وإن المفهوم الصيني للنظام العالمي اليوم مختلف تماماً عن المفهوم الأمريكي، الصينيون يعتقدون أن نظام التعدد القطبي هو الاتجاه الأمثل للتنمية الاقتصادية والسياسية، وترفض نظام الزعامة الدولية وتطالب بالتعاون القائم على المساواة . هذه الاختلافات تعكس إختلاف المفهوم بين الولايات المتحدة والصين عن العالم، والدولتان بينهما إختلافات رئيسية حول عدد من القضايا الدولية، فالصين توافق على اعادة النظر فى قرارات الأمم المتحدة

---

(189) هيثم لى تشن، (2011) أهم الموضوعات الدولية : تطور العلاقات التجارية الصينية - الامريكية يبدد مخاوف الشركاء العرب، نقلاً عن الرابط التالي: arabic.news.cn.

بالنسبة للعراق، وهى تقف ضد استعمال القوة لتنفيذ تلك القرارات، وفى كمبوديا والبوسنة وغيرها تقف الصين دائماً ضد التدخل فى الشؤون الداخلية للدول الأخرى ذات السيادة.

الأمن الإقليمى:

أثبتت الولايات المتحدة وجودها العسكري فى تحالف الأمن الياباني الأمريكي- الأسيوي بإعتباره مفتاحاً للأمن الاستراتيجي الأمريكي والأمن الاقليمي، والصين لفترة طويلة كانت تعارض مبدأ القواعد والتحالفات العسكرية، والصينيون مرتابون فعلاً من الاشتراك الأمريكي فى التحالف العسكرى الآسيوى حالياً ومستقبلاً باعتباره يقصد أساساً الصين، وما فعله الأمريكيون خلال أزمة تايوان يؤكد تلك الريبة، لذلك تقف الحكومة الصينية بقوة ضد تقوية وتدعيم التحالف العسكرى الأمريكى - اليابانى، خاصة خطوط التعاون الأمني الأمريكي - الياباني التى تغطي تايوان، وفقاً للترتيبات الأمنية الأمريكية - اليابانية.[190]

يؤمن الصينيون بوجود غرض واحد فقط من السياسات والافعال الأمريكية بالنسبة لتايوان وهونج كونج والتبت، وهو قسم الصين كوحدة قومية متكاملة، وحتى ذلك الحين يوجد المزيد والمزيد من الفهم الصيني بوجود عامل سياسي داخلي خلف تلك الاستراتيجية الأمريكية. بالنسبة للصينين تعتبر تلك القضايا أحداثاً جوهرية تتبع القومية والتكامل والأمن الداخلى.

توسيع وتعميق الحوار الاستراتيجى حول القضايا الاستراتيجية:

يؤكد تاريخ الدولتين أن علاقاتهما تستقر عندما يصل الطرفان إلى اجماع حول القضايا الاستراتيجية كما حدث عام 1970 و1980، ذلك الحوار لا يكفيه قضاء عدة ساعات أو يوم عمل شاق، ولكن يحتاج الجهد والصبر والعمل فى القضايا الحقيقية. إن إحداث تقدم فى الحوار الاستراتيجى حول القضايا الاستراتيجية أساسى لحدوث تطور فى علاقات الدولتين، مع ذلك لا يمكن للدولتين الذهاب مباشرة فى ذلك دون إرساء قواعد تفاهم حول القضايا النوعية، فهما يحتاجان العمل سوياً لتطوير وتوسيع مجالات التعاون بينهما وتشييد البناء الذى تتغلب فيه الاهتمامات المشتركة على الاختلافات .ووجود علاقة تعاون واستقرار بين الولايات المتحدة والصين ليس سهلاً بدون إزالة الاختلافات والتقارب حول القضايا الرئيسية. وليس التقارب فى زيادة التركيز على المشكلات والاختلافات بين الدولتين، فلا يمكن لأحد أن يتوقع يوما تكون فيه

---

(190) أمريكا والصين :التعاون و الصراع، (2007)، www.arabic-military.com

علاقات الدولتين أو أية دول أخرى مستقرة تماما لذلك يجب أن تقبلا خلافاتهما وتعملا على إدارتها ولا تدعانها تسيطر على علاقاتهما .[191]

والحوار هو الطريق الوحيد لذلك، بعض الاختلافات يمكن حسمها عن طريق المحادثات. وبالنسبة لقضايا كحقوق الانسان، يوجد حاجة لمزيد من الأمريكيين من صانعى الحوار لا يعتمدون على قيمة الولايات المتحدة فقط، ولكن ينظرون الى واقع الصين ووضعها وما أحرزته من تقدم فى مجال حقوق الانسان. وقد أحرز الطرفان تقدما فعليا مؤخرا فى مجال حماية حقوق الملكية الفكرية وتوسيع اتفاقية منع انتشار الاسلحة، والاستخدام السلمى للطاقة النووية .أما القضايا التى من الصعب الاتفاق حولها، فيمكن إدارتها أيضا مثل مشكلة تايوان، فلم يحل الطرفان تلك القضية منذ 25 عاما، ولكن كانت هناك أوقات خلال تلك الفترة عمل فيها الطرفان على إدارة الخلافات وذلك لمنع تلك القضايا من زيادة توتر العلاقات . عند محاولة كل طرف التنبؤ بمستقبل الآخر، يجب عليه مراعاة الحقائق . فإذا نظرنا الى مستقبل الصين فإن كل شئ ممكن، ولكن لاشئ مضمون، الصين يمكن أن تصبح أفضل أو أسوأ، وهذا يتوقف على مستوى التنمية داخل الصين وخارجها أيضا. وردود الصين على الأزمة المالية الآسيوية، وعلى التجارب النووية الهندية، كلها تشير إلى إيجابية التنمية الصينية، وأنها ليست ضد اهتمامات وتوجهات المجتمع الدولى .[192]

ففي عام 1989 شهد العالم حدثاً هاماً، ألا وهو سقوط "جدار برلين"، وهو في نظر الكثير من العلماء والباحثين على الصعيد الدولي يرمز إلى إنتهاء الحرب الباردة. إن إنتهاء الحرب الباردة غير التشكلية الإستراتيجية الدولية، حيث زال الاتحاد السوفيتي العدو المشترك للصين والولايات المتحدة، ولم تعد قاعدة التعاون الإستراتيجي بين الصين والولايات المتحدة قائمة، فشهدت تغييرات على طبيعة العلاقات بين الدولتين، ومنذ ذلك الحين دخلت العلاقات مرحلة من التعرجات والاضطرابات. إن حاصل قوى "عوامل حقوق الإنسان" و"تفكك الاتحاد السوفيتي" دفع بهبوط وتدني العلاقات الصينية الأمريكية. فعلى الرغم من اعتماد الصين والولايات المتحدة بعضهما على بعض في المجال الاقتصادي، ووجود الكثير من المصالح المشتركة بينهما، الا أن

---

(191) أمريكا والصين :التعاون و الصراع، (2007)، المرجع السابق: www.arabic-military.com
(192) نفس المرجع.

ذلك لا يقارن مع القاعدة الإستراتيجية المشتركة التي كانت تقوم عليها العلاقات في ثمانينات القرن العشرين.

وفي عام 2001، حدد بوش الابن مكانة العلاقات الصينية الأمريكية على انها "منافسة استراتيجية"، وخلال الحملة الانتخابية وجه بوش الابن انتقادات عنيفة ضد نظرية "علاقة الشراكة الإستراتيجية" لكلينتون، طارحاً نظرية "المنافسة الإستراتيجية"، واضعاً بذلك فاتحة غير حميدة للعلاقات الصينية الأمريكية لفترة رئاسته . إلا أن الولايات المتحدة، بعد تعرضها لأحداث " 11 / 9 " عام 2001 عادت بحاجة إلى مناصرة الصين لقضيتها في مكافحة الإرهاب الدولي، مما أعاد العلاقات الصينية الأمريكية إلى "حالتها الطبيعية" مرة أخرى ؛ حتى وصفها وزير الخارجية الأمريكي السابق كولن باول بأنها "أحسن الفترات على امتداد الثلاثين سنة الماضية" . إن العلاقات العسكرية تمثل دليلاً هاماً على حسن العلاقات بين دولة وأخرى، كما هي جانب من الجوانب اللازمة في إتمام تطبيع العلاقات بينهما، وبعد حادثة اصطدام الطائرتين الصينية الأمريكية في نيسان عام 2001 قطعت الولايات المتحدة جميع التبادلات العسكرية مع الصين، وتوقفت الزيارات المتبادلة بين القادة العسكريين لفترة من الزمن، الا انها عادت على إثر أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وقد جاءت زيارة السيد "تساو كانغ تشوان" وزير الدفاع الصيني للولايات المتحدة في نهاية اكتوبر 2003 علامة على اعادة تطبيع الزيارات المتبادلة عالية المستوى بين قيادة الجيشين.

فتأكد من خلال ذلك كله أن "علاقة الشراكة الإستراتيجية" بين الصين والولايات المتحدة غير عملية، و أن "المنافسة الإستراتيجية" غير واقعية ايضاً. وربما من المستحسن تحديدها على انها علاقة " اللا صداقة، واللاعداوة" و"ذات مصالح مشتركة وصراعات متعددة"، وفي هذه الحالة قد لا تشهد العلاقات الصينية الأمريكية كثيراً من التقلبات الهائلة.(193)

تتمتع الصين اليوم باحترام كبير فى آسيا والعالم مقارنة بعشرة أو عشرين عاماً مضت، هذا الانجاز له وضعه، ليس لأن الصين امتلكت مزيدا من الطائرات المقاتلة أو السفن البحرية، ولكن لزيادة الأموال فى أيدى الصينيين نتيجة استمرار التقدم الاقتصادى .(194)

---

(193) Niu Xin Chun، العلاقة الصينية الأمريكية .. " لا صداقة ولا عدواة" ، المرجع السابق: www.arabsino.com .

(194) أمريكا والصين :التعاون و الصراع، (2007)،المرجع السابق: www.arabic-military.com

أثر الملف النووي الكوري الشمالي والملف النووي الإيراني على العلاقات الصينية الامريكية :

أولاً : الملف النووي الكوري الشمالي

أنشأت كوريا الشمالية في عام 1965 أول مركز أبحاث نووى بمساعدة الاتحاد السوفيتى فى "يونج بيونج" على بعد 100 كم من جنوب العاصمة "بيونج يانج". وخلال عام 1973، تم تزويد كوريا الشمالية بالوقود المخصب بنسبة 10% لهذا المفاعل. وبحلول عام 1974، قام متخصصون كوريون شماليون باستقلالية بتطوير وتحديث المفاعل النووى لتصل قدراته إلى 8 ميجاوات، وتم نقل الوقود المخصب، ولكن بالتوالى تم تقليل درجة تخصيب الوقود، وفى الفترة ذاتها، قامت كوريا الشمالية بمساعدة الاتحاد السوفيتى ببناء ثانى مفاعل نووى بقدرة 5 ميجاوات، وبدأ تشغيله عام 1987. وقد ركزت كوريا الشمالية فى فترة الثمانينيات من القرن الماضى على الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وتطوير نظام الأسلحة النووية. فكوريا الشمالية بدأت إجراء تسهيلات لعملية تنقية اليورانيوم، كما بدأت بناء مفاعل بقدرة 200 ميجاوات لإعادة المعالجة، وأجرت اختبارات تفجيرية. وقد أعلن المسؤولون الأمريكيون فى عام 1985 لأول مرة اكتشافهم مفاعلاً نووياً سرياً يبنى على بعد 90 كم من شمال "بيونج يانج" بالقرب من مدينة "يونجبيون"، وذلك وفق معلومات مخابراتية. وفى ديسمبر 1985، وتحت ضغط دولي من جانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى، وقعت كوريا الشمالية معاهدة منع الانتشار النووى. ولكن نتيجة لخطأ فى الورقة المرسلة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى كوريا الشمالية، تم تأخير التوقيع والتفتيش على المنشآت النووية لكوريا الشمالية إلى عام 1988.[195]

في عام 1993م تم إجراء أول محادثات أميركية -كورية شمالية- جنوبية. وقد استمر إجراء تلك المحادثات حتى عام 1994م، وانتهت بتوقيع الإطار المتفق عليه. وعقدت ستة اجتماعات رباعية -الولايات المتحدة والصين وكوريا الشمالية وكوريا الجنوبية- بين عامي 1997-1999م من أجل دراسة طلب كوريا الشمالية استبدال هدنة الحرب الكورية بمعاهدة سلام، إلا أن المحادثات وصلت إلى طريق مسدود. وفي نيسان 2003م، تم عقد اجتماع ثلاثي تم تنظيمه

(195) أوه وهاسيغ، كونغدان وررالف سي، (2008)، كوريا الشمالية: دولة مارقة خارج حظيرة معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، مكتب برامج الإعلام الخارجي، متوفر عبر: http://www.america.gov/ar

في الصين يجمع كل من الولايات المتحدة والصين وكوريا الشمالية، إلا أن الولايات المتحدة بشكل ثنائي بين الصين وكوريا الشمالية، ثم رفضت حضور ذلك الاجتماع، وتم عقد الاجتماع الجنوبية نظمت الصين منتدى سداسي الأطراف في آب 2003م انضمت إليه كل من كوريا واليابان وروسيا.

يعد البنتاجون حكومة كوريا الشمالية مصدراً ممكناً لتحدي أمن الولايات المتحدة الأمريكية، باستمرارها في الحفاظ على جيش قوي موجه نحو كوريا الجنوبية، وبرنامج صواريخ وأسلحة الدمار الشامل كدعائم لأمنها. ولا يدور الخلاف حول امتلاكها لهذا المخزون من الأسلحة التقليدية والبيولوجية، بل انه يدور حول قدرتها على توجيه ضربة نووية، فقد اظهر أول تقرير نووي بشأن كوريا الشمالية قبل تجميدها إنتاج البلوتونيوم عام 1994م، بان ما تم إنتاجه قبل هذا العام يمكن استثماره لصناعة قنبلتين نوويتين وعشر رؤوس نووية. ومن الأسباب الأخرى أن كوريا الشمالية سعت عبر قنوات تجارية إلى استيراد ما لا يمكنها تصنيعه من الأسلحة، ولن تتوقف عن تصدير خبراتها وبيع منتجاتها. لذا فان المجلس القومي الأمريكي يعدها أكثر الدول بعد الصين وروسيا قدرة على تهديدها خلال الخمسة عشر عام القادمة. [196]

قامت الولايات المتحدة والغرب بفرض العديد من العقوبات على كوريا الشمالية منذ اهتمام الأخيرة بتطوير برنامجها النووي، إلا أن الولايات المتحدة فشلت في استخدام جانب التهديد العسكري. كما أن تطبيق العقوبات من خلال مجلس الأمن لم يجد نفعاً مع التحدي الكوري لكوريا الشمالية الشمالي لتلك العقوبات. كما أن الولايات المتحدة تتهم الصين بأنها توفر الحماية باعتبارها من الدول الشيوعية الموالية للنظام الشيوعي الصيني. [197]

تعمل كل من الصين وروسيا على استبعاد الحلول العسكرية والتوصل إلى اتفاق من أجل إقناع كوريا الشمالية بالتخلي عن تطوير برنامجها النووي، مع تقديم الضمانات لها بعدم الاعتداء عليها من قبل الولايات المتحدة، وكذلك ضمان المحافظة على التوازن العسكري في شبه الجزيرة الكورية. [198]

---

(196) صالح، ماجدة، (2008)، الحركات الانفصالية في الصين، السياسة الدولية العدد73، المجلد43، ص12.

(197) زهر الدين، صالح (2004)، اليهود الأمريكيون واللوبي الصهيوني، موسوعة الإمبراطورية الأمريكية.

(198) باكير، علي حسين، اللوبي الإسرائيلي و سياسة أمريكا الخارجية، نشرت مجلة المجتمع هذه الترجمة المعروضة8-4-2006/ العدد 1696.

وعلى الرغم من تعدد الخيارات المطروحة لمعالجة الملف النووي الكوري الشمالي كإحالة الملف لمجلس الأمن وفرض عقوبات صارمة بحقها، أو إتباع الخيار العسكري والذي يذهب بالمنطقة إلى حرب مدمرة، أو قبول كوريا الشمالية كقوة نووية يفرضها الأمر الواقع، قامت وبذلك أعلنت كوريا الشمالية في تشرين الأول من العام 2006 بتجربة تفجير سلاحها النووي، عن امتلاكها له. ليكون السيناريو الأخير هو الأقرب. [199] وكان مجلس الأمن قد أدان بالإجماع اختبار كوريا الشمالية النووي رغم اعتراضات شديدة من جانب حليفتي كوريا الشمالية التقليديتين الصين وروسيا.[200]

ويشمل مشروع القرار عقوبات تشمل فرض حظر تام على تصدير السلاح من كوريا الشمالية والحظر على استيراد الأسلحة إلى كوريا الشمالية وتفتيش ومعاينة سفن شحن مشتبهة يعتقد بأنها تحمل بضائع محظورة الى كوريا الشمالية. ويمنع القرار دولاً أخرى من توفير وقود او إمدادات الى سفن شحن كوريا الشمالية في حال إشتبه بتحميلها شحنات محظورة، ومنع أي معاملات مالية تعقدها كوريا الشمالية ومتصلة بأي شكل من أشكال ببرنامجها لتطوير أسلحة نووية وبرنامجها للصواريخ الباليستية او أية اسلحة دمار شامل.ويشمل أيضاً دعوة كوريا للإنضمام الى معاهدة حظر التجارب النووية الشاملة في أقرب فرصة والعودة إلى المحادثات السداسية الهادفة إلى تفكيك برنامج بيونغ يانغ للأسلحة النووية. وتضم المحادثات السداسية الولايات المتحدة والصين وروسيا واليابان والكوريتين. [201]

وكان مجلس الأمن قد أدرج في 16 تموز 2009م، خمسة أفراد إضافيين وخمس شركات على قائمة حظر السفر وتجميد كافة أرصدتهم وأصولهم بموجب القرار 1874 الذي صدر في حزيران من نفس السنة، وذلك لضلوع هؤلاء الأشخاص والشركات في برنامج كوريا الشمالية النووي. كما عدد المجلس أنواعاً معنية من الغرافيت والأنسجة المقوية كونها مواد إضافية يطلب من الدول الأعضاء الامتناع عن تزويد كوريا الشمالية بها خوفا من إمكانية استخدامها في الصواريخ البالستية. بالإضافة إلى تجميده أصولاً معينة لكوريا الشمالية يدعو

---

(199)Yan ، Heqing & He Qinghua ، Tian Zhenxing (2007). Perfect the method used for the statistics in the basic-level ، Statistical .

(200)ترحيب دولي بإعلان كوريا الشمالية تعليق أنشطتها النووية، 2012/3/1، سبأنت، صنعاء.

(201) هالس، ميرل كيلير، (2008)، تصريحات للسفيرة سوزان رايس المندوبة الدائمة للولايات المتحدة في مجلس الأمن بتاريخ 2008/9/10، متوفر عبر www.america.gov

القرار 1874 جميع الدول الأعضاء إلى منع توفير أية خدمات مالية يمكن أن تفيد برنامج كوريا الشمالية الصاروخي أو نشاطات متصلة ببرامج أسلحة دمار شامل. [(202)]

وفي مؤتمر صحفي عقدته وزيرة الخارجية الأميركية كلينتون بتاريخ 27 أيار 2009م، صرحت خلاله بأن الولايات المتحدة تعمل مع المجتمع الدولي في الأمم المتحدة وبعض العواصم العالمية لتحديد ماهية العواقب التي ستواجهها كوريا الشمالية بسبب سلوكها النووي. وتقصد به ما قامت به كوريا الشمالية من إجرائها لتفجير نووي تحت الأرض في 25 أيار 2009م، وكذلك إجرائها تجربة أخرى بإطلاق ثلاثة صواريخ قصيرة المدى، أرض- جو وأرض – بحر (لضرب السفن). كما أجرت كوريا الشمالية في 26 أيار 2009م تجربة تم خلالها إطلاق صاروخين آخرين قصيري المدى من منشآتها لتجارب الصواريخ على الساحل الشرقي. وكان مسؤولون أميركيون قد صرحوا بأن مجلس الأمن الدولي شجب بالإجماع التجربة النووية التي أجرتها كوريا الشمالية في 25 أيار [(203)].

الموقف الأمريكي من الملف النووي الإيراني

ترفض الولايات المتحدة رفضاً قاطعاً السماح لإيران بتطوير سلاحها النووي، وقد أبدت رغبتها لأكثر من مرة في حل الخلاف والتعامل مع هذا الملف دبلوماسياً، وترى أن الطريقة الأمثل لإغلاق هذا الملف هو تجميد المفاعل الإيراني أو تفكيكه نهائياً. وترى كذلك بأنه ليس من الحرب، وإجهاض هذا المشروع بالقوة تصل إلى التهديد البعيد اللجوء إلى خيارات أخرى. قد الأمريكية في العراق، أو من خلال إسرائيل المسلحة سواء بالطريق المباشر، أي استخدام القوات التي ترى بان امتلاك إيران للسلاح النووي يهدد وجودها وأمنها بشكل كبير. [(204)]

تتهم الولايات المتحدة إيران بأن هدفها من النشاط النووي يتمثل بالأساس في امتلاك السلاح النووي، وتتهم الولايات المتحدة إيران بأنها تخفي هدفها خلف الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية. وقدمت إدارة الرئيس الأمريكي السابق بوش الابن أدلة تتعلق باكتشاف قيام إيران

---

(202) كوفمن، ستيفن، (2009)، الولايات المتحدة والصين ودول أخرى تبدي إجماعا قوياً حول مشكلة كوريا الشمالية، مكتب برامج الإعلام الخارجي، متوفر عبر: http://www.america.gov/ar

(203) كوفمن، ستيفن، (2009)، الولايات المتحدة والصين ودول أخرى تبدي إجماعا قوياً حول مشكلة كوريا الشمالية، مكتب برامج الإعلام الخارجي، متوفر عبر: http://www.america.gov/ar

(204) رفعت، سعيد (2002)، التصور الأمريكي الجديد للمنطقة وموقع العرب فيه، شؤون عربية، العدد 112، شتاء

بعمليات لتخصيب اليورانيوم، وذلك لبيان مدى خطورة السماح لإيران بمواصلة هذه الأنشطة. وفي حقيقة الأمر، فإن الإدارة الأمريكية تعمل على خلق ذرائع الأزمة النووية لتحقيق أهداف أخرى ولا سيما تلك المتعلقة باستغلال هذا الملف من أجل ضرب إيران أو على الأقل محاصرتها وعزلها على المستويين الإقليمي والدولي.

الوكالة أمناء اجتماع مجلس على مرة لأول الأدلة هذه قامت الولايات المتحدة بعرض وقدر الأمن، مجلس إلى النووي الإيراني الملف نقل ضرورة على يشدد م موقفًا 2003في النووية المسألة مع التعامل في الوكالة دور أهمية يقلل من لا بأنه المطلب هذا الأمريكيون المسئولون الحكومة على الضغوط تكثيف في الهدف يتمثل وإنما أيديها، من هذه المسألة إخراج أو الإيرانية لمطالب وكالة لضمان انصياعها الأمن، مجلس جانب من عليها العقوبات فرض خلال الإيرانية من الطاقة الذرية. [205]

في عام 2006م، علقت إيران العمل بصلاحية الوكالة لإجراء تفتيشات مباغتة لمواقعها النووية. كما أحجمت عن البحث في أدلة على وجود عناصر لبرنامجها لتخصيب الأورانيوم ذي الصلة بالأسلحة، وهي عناصر تدعي إيران أنها ترمي الى تطوير طاقة نووية. كما أن عددا متزايدا من الدول، بما فيها الولايات المتحدة، يرتاب بأن البرنامج المذكور هو حملة سرية لتصنيع أسلحة نووية. ومنذ 2006 اتبعت مجموعة دول خمسة زائد واحد نهجا ثنائي المسار بعرض حوافز على إيران كي تعلق العمل بتخصيبها اليورانيوم، مشفوعا بعقوبات اقتصادية وسياسية صدرت على ثلاث مراحل طالت هيئات حكومية ومسؤولين إيرانيين ومصارف وغيرها من مؤسسات جميعها مرتبطة بجهود إيران النووية. [206]

ومنذ إحالة الملف النووي الإيراني الى مجلس الأمن أصبح الجانب الأمريكي جزء مباشر من المفاوضات فيما عرف بـ (5+1 أعضاء مجلس الأمن الدائمين مع ألمانيا) وقد غير الأمريكيون من إستراتيجيتهم تجاه البرنامج النووي الإيراني فبعد ان كانوا يرون أن إيران يجب ان لاتمتلك التقنية النووية، اخذوا يصرحون بإمكانية امتلاك ايران للتقنية النووية بشرط عدم الاستخدام العسكري من خلال التخصيب في الخارج.

---

(205) حسين، خليل، 2009. النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية، بيروت: دار المنهل اللبناني، الباب الثالث.

(206) سليمان، حنان (2010)، تطور السياسة الأمريكية من ترومان إلى أوباما في الشرق الأوسط، مجلة روز اليوسف، العدد 1453، الإثنين، 5 أبريل.

حصل اجتماع بين المسؤولين الإيرانيين والأمريكيين في عام2007 لمناقشة عدة قضايا أهمها البرنامج النووي الإيراني كنتيجة لتوصيات لجنة بيكر- هاملتون(دراسة العراق) التي دعت الى إجراء حوار مباشر مع إيران، إلا أن هذه الحوارات لم تفض الى شيء، لذا صدر القرار(1803) في آذار/مارس2008 والذي وسع قائمة الكيانات والأشخاص، ومنع تصدير السلع مزدوجة الاستخدام الى إيران، كما دعا الدول الأعضاء في مجلس الأمن الى تفتيش السلع القادمة من وإلى إيران، وبعد ثلاثة قرارات دولية صدرت من مجلس الأمن تفرض عقوبات على إيران، لم تشهد أزمة الملف النووي الإيراني أي انفراج، بل إن الحكومة الإيرانية ازدادت إصراراً على مواصلة برنامجها النووي.

لقد كانت إدارة الرئيس الأمريكي السابق بوش الإبن تدرك بأنه طالما القوات الأمريكية متواجدة في العراق فإن هجوم أمريكي على إيران أمر غير محمود العواقب، وبذلك انتهت الفترة الرئاسية للرئيس بوش الإبن ولم يستطع تحقيق أهدافه، بل أن البرنامج النووي الإيراني تطور خلال هذه المدة، إلا أن النجاح الوحيد الذي حققته إدارة بوش في هذا الملف كان إحالته إلى مجلس الأمن فضلاً عن إقناع العديد من دول العالم بفرض عقوبات اقتصادية على إيران.

بعد تولي الرئيس الأمريكي باراك أوباما السلطة حاول إيصال بعض الإشارات الايجابية إلى إيران وإن كانت رمزية، ففي آذار/ مارس2009 وخلال أعياد نوروز (رأس السنة الفارسية) مدح أوباما الثقافة الإيرانية واقتبس أبيات من شاعر فارسي، وتكلم بعض الكلمات باللغة الفارسية، وقد كان رد طهران على هذه المبادرة يشبه الردود السابقة المطالبة بتغيير حقيقي في سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران، وخلال خطاب أوباما في جامعة القاهرة أكد على حق إيران في امتلاك الطاقة النووية السلمية تحت بنود معاهدة عدم انتشار السلاح النووي، كما تم دعوة الدبلوماسيين الإيرانيين لمشاركة الأمريكيين احتفالات تموز في سفاراتهم وقد كانت هذه الدعوة الأولى منذ عام1979. وفي مقابلة له مع قناة العربية قال اوباما: " إذا غيرت إيران من سياستها ستجد يداً ممدودة منا" وبعد أسابيع أكد أن هناك إمكانية للجلوس على طاولة مفاوضات مع إيران وقد رد نجاد بقوله إن إيران مستعدة لمفاوضات وفق مبدأ الاحترام المتبادل.

لكن هذه التحركات لم تكن فعالة على أرض الواقع اذ أعربت الولايات المتحدة عن خيبة أملها. حيث انتقدت النظام الديني في إيران بسبب وقوفه وراء البرنامج النووي وسجله في حقوق

الإنسان. وبالتالي أصبح الرئيس أوباما بعد فترة وجيزة من حكمه يسعى لفرض عقوبات جديدة على إيران.

لقد أضحت الإدارة الأمريكية تعتقد أن تقييم وكالة المخابرات الأمريكية الرسمي الصادر عام2007 والذي خمن بأن إيران متوقفة عن سعيها لإنتاج سلاح نووي منذ عام2003 غير دقيق، خاصة بعد مراجعة وثائق التقرير وربطها بالمعلومات الجديدة التي سربت من بعض الإيرانيين، خاصة وأن نفس التقييم وصل من بريطانيا وفرنسا والمانيا، وقد ذكرت صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية أن المصدر الرئيس لهذه المعلومات كان "علي رضا اصغري" القائد في الحرس الثوري الذي اختفى في اسطنبول عام2007 و"شهرام اميري" العالم النووي الذي اختفى أثناء الحج وقد اتهمت إيران الولايات المتحدة باختفاء الشخصين.

وبهذا أخذ أوباما يتجه نحو تشديد الخناق حول برنامج إيران النووي كسلفه جورج بوش الابن بعد أن أصبحت هذه القضية إستراتيجية أمريكية مستمرة بغض النظر عن الرئيس الأمريكي إن كان جمهورياً أو ديموقراطياً. لذلك تم فرض عقوبات إضافية من قبل مجلس الأمن وفق القرار المرقم(1929) والذي صدر في حزيران2010.

رافقت البرنامج النووي الإيراني تخمينات أمريكية تطلق بين حين وأخر، حول إمكانية إنتاج إيران لأسلحة نووية، لكن جل هذه التخمينات غير دقيقة، ومن الممكن أن تؤثر مستقبلا على مصداقية أي تخمين يصدر حول البرنامج النووي الإيراني، ففي شباط/ فبراير 1992 قال الجنرال روبرت جيتس (Robert Gates) عندما كان مديراً لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية في شهادته أمام الكونغرس " أتوقع أن تمتلك إيران السلاح النووي عام2003" كما توقع وزير الدفاع وليام بيري (William Perry) أنها ستصل إلى القنبلة النووية بحلول العام2000، أيضا كانت التوقعات التي صدرت عن الوكالة الأمريكية لمراقبة ونزع التسلح غير صائبة إذ توقعت أن تصل إيران الى أول قنبلة عام 2003، ولم تستطع مجموعة العمل الأمريكية المسماة بـ " تدقيق طموحات إيران النووية" أن تقدم معلومات مؤكدة عن الوقت الذي ستنتج فيه إيران

القنبلة النووية، إلا أن وكالة المخابرات الأمريكية تعتقد أن إيران ستصل الى السلاح النووي في2015.[(207)]

الموقف الصيني من الملف النووي الإيراني

تؤيد الصين الحق القانوني لإيران بالبحث والتطوير النووي لأغراض سلمية إذا كان ذلك يتطابق مع اتفاقية عدم الانتشار النووي ولا يخرج عن إطارها، وهي تؤيد حل النـزاع النـووي الإيراني عن طريق الحوار والتشاور في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتعارض اسـتخدام القوة أو حتى التهديد باستخدامها ضد إيران على أساس أن ذلك لن يحل المشكلة أبداً وسـيعقّدها، حيث تصر على موقفها القاضي بحل النزاعات في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية. لكن توافق جميع القوى الدولية على إحالة ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن يحـرج الـصين كثيـراً، إذ يمكننا ملاحظة أن الصين تترك المبادرة لروسيا في ما يتعلق بطرح الحلول والمبادرات، وتقـف هي في خلفية المسرح العالمي للأحداث مكتفية بترداد ضرورة حل الإشكال دبلوماسياً، ويبـدو أن السبب الرئيسي في ذلك هو تفادي خوض مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية في حال قررت الصين ولوج الملف من منطلق أنّه تهديد لأمنها القومي وأمن إمداداتها النفطية ومـصالحها الاقتصادية مع إيران.

وعلى الرغم من أن هناك دولاً عديدة تغطي إيران تقنياً أو سياسياً في ملفها النـووي، إلا أن الاعتماد الكلي من قبل الإيرانيين يقع حقيقة على طرفين أساسـيين همـا الـصين وروسـيا. ونخلص مما تقدم إلى أنه من الأرجح أن تبقى الصين مصرة على مبادئها في ما يخص موقفهـا من الطاقة النووية والملف النووي الإيراني، وذلك من خلال: [(208)]

1- دعم حق أية دولة في الحصول على الطاقة النووية السلمية مادامت ملتزمة بمعاهدة منـع الانتشار النووي.

---

(207)جلود، ميثاق خير الله، 2011/3/13 موقف الولايات المتحدة من البرنامج النووي الإيراني، الحوار المتمدن، ع(3304).

(208) باكير، علي حسين، 2006/7/1، الموقف الصيني من الملف النووي الإيراني مجلة آراء حول الخليج، ع(22)، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات.

2- معارضة استخدام الحق السلمي باستعمال الطاقة النووية للوصول فيما بعـد إلـى إنتـاج السلاح النووي.

3- ضرورة حل المعضلة النووية الإيرانية بالطرق الدبلوماسية.

4- دعم صريح وواضح لأية مبادرة روسية تستهدف حل الإشكال أو تخفيف التوتر.

5- توجيه النصائح وحث الإيرانيين على كسر الجمود في موقفهم في ما يتعلـق بالتخـصيب على أرضهم.

قضايا حقوق الإنسان وأثرها على العلاقات الصينية الامريكية:

أن قضية حقوق الإنسان لم تثر في إطار العلاقات الأمريكية-الصينية إلا بعد أحداث الميدان السماوي "تيانمين"، حيث استخدمت السلطات الصينية القوة لقمع مظاهرات الطلبة المطالبة بالديمقراطية عام 1989م، ففي الرابع من حزيران من عام 1989م اندلعت مواجهات دامية بين وحدات مدججة بالسلاح من ما يُسمى بجيش تحرير الشعب التابع للجيش الصيني وعدد من المدن الصينية، وقد تركزت من عدد في المتظاهرين، وذلك إثر مظاهرات طلابية كانت قد اندلعت المواجهات الدامية في ميدان تيايننامن أو ما يُعرف بميدان السلام في قلب العاصمة الصينية بكين. الذين المتظاهرين من الآلاف مئات معها انضم الدرجة التي إلى تدريجياً المظاهرات وتصاعدت هذه تصاعد اليومية. ومع شبه الطلابية الاحتجاجات الصيني إلى المجتمع من عريضاً قطاعاً يمثلون التعامل وينبغي مضادة ثورة حركة طابع اتخذت بأن المظاهرات المتشددين حجة زادت الاحتجاجات وحدات بإنزال وأمرت العرفية، الأحكام الصينية فرض الحكومة أعلنت أيار بالقوة. وفي معها النظام. بكين لاستعادة إلى الجيش

وقد كان لهذه المواجهات آثار سلبية إنعكست على العلاقات الأمريكية الصينية والتي تسببت في توتر علاقات البلدين ما يقارب العقد من الزمن، حيث تتمسك الولايات المتحدة بضرورة احترام الصين للقيم والمفاهيم الغربية والدولية السائدة لحقوق الإنسان. فعقب وقوع حادثة "تيانمين"، أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش في الخامس من حزيران عن تبنيه لسلسلة الاجراءات العقابية ضد الصين، بما في ذلك وقف جميع الزيارات والتبادلات بين كبار المسؤولين، ووقف جميع الصفقات العسكرية والتجارية بين البلدين، وإعادة النظر في مسألة اقامة

الطلبة الصينيين في الولايات المتحدة. وبعد ذلك، اتخذ البيت الأبيض والكونغرس تباعا مشاريع عقابية اكثر دقة ضد الصين، حيث كادت الاتصالات جميعها ان تتوقف بين البلدين، حتى التبادلات العلمية وعلاقات التوأمة بين واشنطن وبكين هي الأخرى انقطعت، فدخلت العلاقات الصينية الأمريكية في فترة صعبة للغاية. أوقفت إدارة بوش العلاقات الصينية الأمريكية تحت شعار حماية " حقوق الإنسان، مما دل دلالة تامة على أهمية " حقوق الإنسان " في هذه العلاقات . وبسبب الهوة الواسعة بين الأنظمة الثقافية والسياسية، فان القادة الامريكيون لم يرتاحوا الى النظام السياسي في الصين، وهذا ما جعل العلاقات الصينية الأمريكية تحيد بعيدا عن سكة المصالح. وقد سبق للعديد من الرؤساء الأمريكان أن قالوا : "طالما الصين دولة اشتراكية، لا يمكن أن تعود العلاقات الصينية الأمريكية إلى حالتها الطبيعية تماما" . [(209)]

ومن هذا المنطلق قامت الولايات المتحدة بالتدخل في الشؤون الداخلية للصين، والمتمثلة بالتدخل في إقليمي التبت ومنطقة تشينج يانج؛ فهي تعترف بأنهما جزء لا يتجزأ من الصين، ولكن تتذرع بحجة حماية ثقافة الإقليمين، وتخلق أسطورة الانتهاك الخطير لحقوق الإنسان وخاصة في إقليم التبت، وتشجع وتؤازر الأنظمة الانفصالية التي يضطلع بها أتباع الداي لاما هذا وقد إنتقد التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية لعامي 2008/2007م أوضاع حقوق الإنسان في الصين، حيث ذكرت الوثيقة "أن القمع الحكومي للحريات الدينية تكشّف في بعض المناطق خصوصاً في التبت ومنطقة الأيغور المسلمة الناطقة بالتركية"، وهو الأمر الذي تعارضه الصين لسببين رئيسين، هما:

ترى الصين أن حقوق الإنسان شأن داخلي، وأن المطالبة الأمريكية حول ذلك مبعثها أغراض تدخلية في صميم الاختصاص الداخلي للصين؛ فحقوق الإنسان شأن داخلي، ولكل دولة أن تنظم علاقتها برعاياها وفق ما تراه مناسباً. ترى الصين أن لها خصوصيتها الخاصة، والتي تنبع من خصوصية الثقافة والتاريخ والحضارة، ومن ثم فإن ليس بالضرورة أن يلتقي مفهومها لحقوق الإنسان والمفهوم الغربي أو الأمريكي بهذا الشأن، فكل دولة في العالم –حسب قول الرئيس الصيني جيانغ زيمين- تحاول تحقيق تقدم في هذا المجال بطريقتها الخاصة، ووفق ظروفها القومية. فالكونغرس الأمريكي يظهر تشدداً متنامياً في هذه المسألة، ففي تموز من عام

---

(209) Niu Xin Chun، العلاقة الصينية الأمريكية .. " لا صداقة ولا عدواة" ، المركز العربي للمعلومات، www.arabsino.com، مراجع الشباب الصادرة بتاريخ 19 / 11/ 2003.

1995م اتهم مجلس النواب الأمريكي بالأغلبية الصين بانتهاك حقوق الإنسان، وطلب المجلس بمتابعة سلوك الصين عن قرب، وتأسيس إذاعة "آسيا الحرة" وتوجيهها للشعب الصيني.[210]

تستنكر الصين تلك الاتهامات ويعبر عن الموقف الصيني قول الرئيس الصيني "جيانغ زيمين" في كلمته التي ألقاها في تشرين الأول من عام 1995م "أن هناك قوى كبرى كثيراً ما تتستر وراء الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، لتعتدي على سيادة دول أخرى، ولتتدخل في شؤونها الداخلية، بسبب حقوق الإنسان"، حيث هددت الولايات المتحدة عدة مرات بإيقاف التعامل مع الصين بوصفها الدولة الأولى في الرعاية التجارية. لكن في عام 1994م، قرر كلينتون الفصل نهائياً بين قضايا التجارة وحقوق الإنسان في الصين، ومع ذلك لم تكف الإدارة الأمريكية عن التنديد بالسجل السيئ لحقوق الإنسان في الصين من حين لآخر.[211]

أصدرت الصين تقريراً من وزارة الخارجية الصينية، رداً على تقرير حقوق الإنسان الذي تصدره وزارة الخارجية الأمريكية، حيث شن التقرير هجوماً حاداً على ما سماه انتهاكات واشنطن لحقوق الإنسان بدءاً من الحرب على أفغانستان والعراق، مروراً بانتهاكات حقوق الإنسان داخل الولايات المتحدة الأمريكية، وصولاً للاعتقالات التي أعقبت أحداث (11 سبتمبر) تحت ما يُسمى بمكافحة الإرهاب، واعتقال 87 ألف مواطن أجنبي، مع التنديد بالسجون التي أقامتها الولايات المتحدة خارج أراضيها.[212]

أمن الطاقة وأثره على العلاقات الصينية الامريكية:

يُعرف أمن الطاقة بصورة عامة بأنه "توافر الطاقة في كل حين بصورها المختلفة وبكميات كافية وبأسعار رخيصة"، وهناك ثلاثة مصادر تهديد لأمن الطاقة: اقتصادية، مادية وبيئية، ويُمكن لهذه التهديدات أن تكون محلية أو عالمية.

في عهد الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن، قدم ديك تشني نائب الرئيس الأمريكي بوش تقريراً أبدى فيه علاقة الأمن القومي الأميركي وأمن الطاقة، وكانت له رؤية للرئيس بوش بوضع أمن الطاقة على أعلى سلم الأولويات في رسم السياسات الخارجية على المستويين الاقتصادي والسياسي، وقد تم فعلاً صياغة التفكير الاستراتيجي لإدارة بوش، وذلك من خلال

---

(210)سلامه، معتز، (1996)، مرجع سابق، ص182.

(211)الراوي، عبدالعزيز، (2001)، العلاقات الصينية-الإسرائيلية وآفاقها المستقبلية، عمان: مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، ط1، ص ص88-115.

(212)نفس المرجع ص54.

إستراتيجية الأمن القومي الأميركي التي تم إعلانها بعد عام من أحداث (سبتمبر) لتربط بوضوح تام بين حتمية السيطرة على الموارد الأساسية للطاقة في العالم، وإبعاد المنافسين المحتملين عنها، وبالتالي ضمان استمرار الهيمنة الأميركية، وتشكيل النظام العالمي الجديد أحادي القطب. وأصبح النفط بذلك شأناً لصيقاً بالنفوذ الدولي، وقيادة النظام العالمي، ولم يكن ما تضمنته وثيقة إستراتيجية الأمن القومي، مفصولاً عن إعلان أميركي صدر في أوائل الثمانينيات يؤكد على أن حدود الأمن القومي هي آخر قطرة نفط في آبار منطقة الخليج العربي، وكان ذلك الإعلان أيضا غير مفصول عن التطورات الدراماتيكية في السبعينيات من القرن الماضي، والتي مثّلت تحديات واضحة لإمدادات النفط الواصلة للسواحل الأميركية، ومرة أخرى، فإن تشيني ورامسفيلد تحديداً، لم يكونا بعيدين عن الدائرة، فكلاهما كان ضمن طاقم الرئيس الأميركي، جيرالد فورد، في ذروة استخدام العرب لسلاح النفط، الأمر الذي كان له تداعياته وانعكاساته على رئاسة فورد، بل وعلى خروج الجمهوريين من البيت الأبيض في انتخابات العام 1976م .

تعاني الصين من مشكلة في الطاقة، تحولت من مصدر لما نسبته حوالي (25%) من إنتاجها في عام 1985م إلى دولة مستوردة لحوالي 600 ألف برميل يومياً. وطبقاً لمنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا –المحيط الهادئ "آبيك" (Asia-Pacific Economic Cooperation APEC) ، سترتفع احتياجات الصين إلى أكثر من ثلاثة ملايين برميل في عام 2010م، وهو ما يساوي (19%) من استيراد آسيا، وأن الاحتياطات الصينية المؤكدة ستنفذ بحلول عام 2018م. (213)

ويمكن تلخيص السياسات الأمريكية لتأمين مصادر الطاقة في ثلاثة تحركات، هي: (214)

- التدخل العسكري الجماعي وليس الأحادي كما كانت تتبنى إدارة بوش في الصراعات الدولية أو الداخلية التي لها تأثير على مصادر الطاقة.
- تبني الولايات المتحدة لسياسة الارتفاع التدريجي في تعريفات النفط من خلال التفاوض بين المستويات الإنتاجية ومنظمة أوبك.

---

(213) Calder ، Kent ، (1996) ، Asia’s Empty Tank ، Foregn Affairs ، Vol. 75 ، No. 2.

(214) ليغاري، فريال، (2007) شبكة خطوط أنابيب الطاقة الخليجية-الآسيوية المقترحة: الدلالات الأمنية، مركز الخليج للأبحاث، نشرة أبحاث الأمن ودراسات الإرهاب، العدد السادس.

- تبني سياسات محلية من شأنها تكييف الاقتصاد الأمريكي "محلياً" مع ارتفاع أسعار منتجات النفط.

الفصل الخامس

واقع لحال العلاقات الصينية-الامريكية ومستقبلها

قام الرئيس الأمريكي أوباما بزيارته الأولى للصين وذلك في منتصف تشرين الثاني 2009 وبين أن الولايات المتحدة تسعى إلى وجود روابط في العلاقات يتم بناءها على التعاون فيما بينها في مختلف القضايا المشتركة، ولم ينكر قوة وإزدهار الصين بإعتبارها مصدراً لقوة المجتمع الدولي. وتم التركيز على أهمية التعاون في المجال الاقتصادي والتجاري والأزمة المالية، والتركيز على قضية حساسة وهي حقوق الإنسان، فقد تطرق الرئيس أوباما في حديث له خلال نقاش مع الشباب في شنغهاي إلى مسألة حقوق الإنسان، ونتيجة ذلك تم تحقيق كم قليل من الاتفاقيات الملموسة دون تحقيق أي تقدم واضح في مواضيع الخلاف الرئيسة بين البلدين، وفي طليعتها الخلافات التجارية وسعر اليوان.

اعتبرت زيارة أوباما للصين بمثابة نجاح للعلاقات بين البلدين، ويعود في جزء رئيس منه إلى مدى الترابط بين اقتصاد البلدين العملاقين، ودرجة اعتمادهما على بعضهما البعض، وتأثير الصادرات الصينية سلباً بتداعيات الأزمة الاقتصادية، حيث أن بكين لم تقدم للرئيس الأمريكي أوباما الشيء الذي كان بحاجة إليه، لا في قضية الملف النووي الإيراني، ولا في مسألة الاحتباس الحراري. كما أنه لم يُشر إلى القضايا المتصلة بالإصلاح وحقوق الإنسان، ومن ثم فإن ملف حقوق الإنسان الذي كان من الملفات المهمة في العلاقات بين الجانبين لم يُعط الأهمية ذاتها التي أولياها في الماضي، ولم يتطرق إلى الأحداث الدامية التي جرت في إقليم تشنيج يانج ذو الأقلية المسلمة، ولا إلى التبت. كما رفض الرئيس أوباما عقد لقاء مع الناشطين السياسيين الصينيين. **(**215**)**

المبحث الاول: الحوار الاستراتيجي الامريكي-الصيني

تطرقت الصين والولايات المتحدة للقيام بعقد جلسات يتم فيها تناول الوضع الاستراتيجي والاقتصادي بتاريخ 24 أيار2010م في العاصمة الصينية بكين، وتقوم بالإهتمام بالعديد من القضايا التي تتعلق بالتجارة والاستثمار وانتعاش الاقتصاد العالمي وتغير المناخ، حيث أن الرئيس الصيني "هو جين تاو" يشيد بأهمية تطوير العلاقات بين الصين والولايات المتحدة وإن وجود علاقات ثنائية مستقرة يسهم في السلام والاستقرار والرخاء في منطقة آسيا الباسفيك والعالم،

---

(215)الصلح، رغيد (2009)، مرجع سابق، ص42.

ويركز الرئيس الصيني على الحفاظ على اتصالات وثيقة على مستوى القمة والمستويات الأخرى وتطوير نمط تعاون يحقق المنفعة المتبادلة والكسب المتكافئ للجانبين، وانبثاق مبادئ الاحترام فيما بينهم وحفظ كل منهم حق كل دولة ولها الحق في الاختيار المستقل لطريق تنميتها، وهذا أمر طبيعي أن تختلف البلدان في بعض القضايا بسبب اختلاف الظروف الوطنية وأن المهم هو احترام المصالح الأساسية لكل دولة واهتماماتها والمعالجة الملائمة للقضايا ذات الحساسية وتعزيز أسس الثقة المتبادلة، كما أن السيادة والاستقلال وسلامة الأراضي هي أكثر حقوق الدول أساسية التي تعترف بها الأعراف التي تحكم العلاقات الدولية، والرئيس الصيني يحاول ابقاء العلاقات الثنائية تسير فى الاتجاه الصحيح في كلا الدولتين، والعمل على إصلاح سعر صرف اليوان الصيني الذي يعد موضوعاً ساخناً في الحوار، ومع كل ذلك فإن الصين سوف تواصل التقدم باطراد في إصلاح آلية سعر صرف اليوان طبقاً لمبادئ استقلالية صنع القرار المستقل والقابلية للسيطرة والتدرج. (216)

تعددت إتجاهات النخبة الأمريكية سواء (سياسيون، اقتصاديون، مفكرون.. الـخ) تجـاه الصين ضمن اتجاهين على النحو التالي:

- **الاتجاه الاول**: إن الصين عدو قائم أو قادم، ويقومون بمعارضة سياسـة المهادنـه التـى تتبعها الولايات المتحدة مع الصين والتى ستجعل من الصين أقوى، وبمساعدة الولايـات المتحدة نفسها ستصبح الصين قوه مهددة للولايات المتحده ولذلك فهـم يـرون أن أنجـح طريقه هو استعداء الصين أو رسمها كعدو، وأن على صانعى القرار في الولايات المتحدة أن يدركوا أن الصين هـي أكبـر مهـدد للأمـن القـومي الأمريكـي كمـا أن نمـط الايدولوجيا سيبقى عائقاً أمام تطوير العلاقات الأمريكية الصينية.
- **الاتجاه الثاني:** حيث يرى أنه ليس من مصلحة الولايات المتحدة معاملة الـصين كعـدو (عامل الصين كعدو تصبح عدو) ويفضلون ضمها داخل النظام العـالمى عبـر أسـاليب ترغيبية مثل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، الاستثمار داخل الصين، الاعتـراف بالدور الاقليمي الصيني في منطقة آسيا، وهكذا تتمكن الولايات المتحدة من منع الـصين

---

(216)علي، مغاوري، (2010)، الولايات المتحدة والصين.. قطبية ثنائية جديد؟، السياسة الدولية، العدد179، المجلد45، ص140.

من تهديد المصالح الأمريكية، وهذا لا يمنع من استخدام بعض الأساليب الترهيبية كفرض عقوبات تجاريه واثارة قضايا حقوق الإنسان والحريات الدينية.

محددات العلاقات الصينية الأمريكية[217]

1- المحدد الاول يتجسد في(فكرة الاحتياج الإستراتيجي)، وتعني أن كلا الطرفين يحتاج الآخـر وإن اختلف معه وربما يفسر هذا الأمر مستوى التعاون بعد كل خلاف تشهده علاقات البلدين.

2- يتمثل المحدد الثاني في سيطرة المنظور أو الفكر الواقعي فى إدارة كل طرف لعلاقاتـه مـع الطرف الأخر وذلك من خلال التركيز على اعتبارات الرشادة في إدارة العلاقـات الدوليـة دون الرغبة في تقديم أية تنازلات.

3- أما المحدد الثالث فيتمثل في تأثير العوامل الداخلية على العلاقات الـصينية- الأمريكيـة، إذ يبرز دور الإعلام والكونجرس الأمريكي وكذلك جماعات حقوق الإنـسان فـي الـضغط علـى الإدارات الأمريكية لدفعها لاتباع سياسة متشددة تجاه الصين. ومن ذلك دور الكونجرس في التأثير على القيادات الأمريكية فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان في الصين.

على الرغم من الخلافات العميقة بين البلدين من حيث النظام السياسي ومـسائل حقـوق الإنسان وحظر أسلحة الدمار الشامل، إلا أن الولايات المتحدة تحاول تجاهل كل هذه الاختلافـات في سبيل استمرار التعاون وتسعى الولايات المتحدة إلى إقامة علاقات بنـاءة مـع الـصين فـي المجالات التي تشترك فيها مصالحهما مثل (مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجـرة غيـر الشرعية وشبه الجزيرة الكورية ومخاطر الصحة والبيئة) وأكدا على أهمية العلاقات التجارية بين البلدين فالصين تعتبر الشريك الرابع للولايات المتحدة. [218]

تتخوف الصين من التحالف الأمني الأمريكي-الياباني – الآسيوي بوصفه يستهدف أساساً الصين[219]، ومن أكثر القضايا المثيرة للخلافات بينهما هي قضية تايوان حيث تعد تايوان عائقـاً أمام أي محاولة لعلاقة قوية بين البلدين فبمجرد إثارة القضية التايوانية تتأزم العلاقة بينهما وينبـع

---

(217)د.باسل حسين، مقاربات في العلاقات الأمريكية الصينية، http://www.alarabnews.com/alshaab/GIF/16-11-2002/Basel.htm

(218) Pang Zhong Ying ، إلقاء ضوء على توجه السياسة الأمريكية،2006-09-13 ، http://arabsino.cafa.org.cn/news/2006/09/13/12778073766449.html

(219)ابراهيم غالي، أمريكا والصين.. تنافس بين قومية ووطنية، الأحد. مايو. 14، 2006،

الغرض الأساسي للأفعال الأمريكية تجاه تايوان والتبيت وهو محاولة زرع بـ ذور التفتيـ ت فـ ي الصين[220].

مرت العلاقات الأمريكية-الصينية بالعديد من المراحل منذ نشأت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وقد كان لكل مرحلة سمات تميزها عن غيرها من المراحل، من مراحل تقارب عاشتها هذه العلاقات إلى مرحلة تباعد، وبين تجاذب من جانب، وتنافر في جانب آخر، وذلك بسبب وجود العديد من الملفات التي أدت إلى تذبذب في العلاقات بين البلدين، فالملفات العالقة بين البلدين عديدة، وسيتم التعرض لأهمها بإيجاز مع التعرض لوجهات النظر لدى كلا البلدين بالنسبة لها، وهي كما يلي:

اختلاف الرؤى للمبادئ الأساسية الحاكمة للعلاقات الدولية والنظام الدولي

تتعد التصريحات الصينية إلا أنها تحرص كل الحرص على هذه المبادئ وذلك في العديد من المجالات ولا تخلو من خطاباته ومنها خطاب الرئيس الصيني "هو جينتاو" الذي ألقاه في 12 نيسان 2008م، خلال حفل افتتاح المؤتمر السنوي لمنتدى بواو الآسيوي، والذي أكد فيه أن الصين حالياً تعد مشاركاً أساسياً في النظام الدولي، والذي أصبح فيه التوجه نحو تعددية الأقطاب أمراً لا يمكن التراجع عنه. إضافةً إلى ذلك، فإن الصفة الغالبة لخطاب الدبلوماسيين الصينيين تتمثل في احترام السيادة وتنوع الحضارات، في حين يُلاحظ بأن خطاب نظرائهم الأمريكيين يغلب عليه الحديث عن القوة وتغير النظام الدولي لصالح بلادهم. كما أن الدبلوماسية الصينية تعتمد على تقديم المساعدات والقروض وبدون أية شروط، والحوار هو اللغة الغالبة في علاقات الصين بحلفائها أو حتى مع الدول الصغيرة في إطار المساواة وبعيداً عن ممارسة الهيمنة التي تتبعها الولايات المتحدة.[221]

والرؤية الصينية هي رؤية مغايرة للمبادئ الأساسية الحاكمة للعلاقات الدولية والنظام الدولي، خاصةً فيما يتعلق بمبدأ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة، والحق في الدفاع عن أراضي الدولة، ففي الوقت الذي بدأت فيه الدبلوماسية الأمريكية تتبنى مفهوماً مرناً للسيادة بمؤازرة مع تطوير مفهوم "التدخل لاعتبارات إنسانية" أو "التدخل لنشر الديمقراطية"، لا تزال

---

(220)http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1172500536942&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout

(221)فهمي، عبدالقادر، (2000)، دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد42، أبو ظبي، ص20، 36-37، 50.

الصين تؤمن بالسيادة بمعناها الجامد، وإن انتهاكات حقوق الإنسان ولا تخلو منها الإبادة الجماعية التي لا تمثل أساساً لإنتهاك مفهوم السيادة أو التدخل في الشؤون الداخلية، حين ينطبق الأمر على فكرة الدفاع عن النفس. فبينما تتبنى الولايات المتحدة مفهوماً موسعاً للمصلحة الوطنية، أدى بدوره إلى توسيع مفهوم حق الدفاع عن النفس، لا تزال الصين تؤكد على ضرورة قصر حق إستخدام القوة المسلحة على حالات إنتهاك السيادة أو وجود اعتداء على الأراضي الإقليمية للدولة، وهو يعني رفض الصين فكرة استخدام القوة خارج الحدود الإقليمية للدولة.

تمتلك الصين رؤية مغايرة لأدوات إدارة العلاقات والصراعات الدولية ودور الأمم المتحدة. فبينما تعتمد الدبلوماسية الأمريكية السياسة الأحادية. وتوظيف الأحلاف الدولية، والقوة العسكرية، واستغلال الأمم المتحدة، كآليات رئيسة لإدارة علاقاتها الدولية، والأزمات الدولية. تقوم الرؤية الصينية على أهمية سياسة تعدد الأطراف، وتفعيل دور الأمم المتحدة، ومفاهيم التعايش السلمي والأمن والتعاون، وبناء الثقة.

تعتبر الصين من البلدان النامية والتي تتطور ولا تقبل البقاء على نظام معين دون التغيير للأفضل والتجديد في الدولة لمصلحتها ومصلحة شعبها حيث تجري في الصين أهم تجربة تحديث اقتصادي، وأدى ذلك إلى تحولها إلى عملاق صناعي وأسرع إقتصادياً وعالمياً، كما تتحول من بلد مصدر للسلع الرخيصة إلى عملاق استهلاكي يستورد كل شيء من الطاقة وخامات المعادن حتى أجهزة التلفاز والحاسوب الذي تتضاعف مبيعاته فيها كل ثلاث سنوات، وتحتل الصين المرتبة الثالثة اقتصادياً بعد الولايات المتحدة واليابان، حيث تجاوز الاقتصاد الصيني نظيره الألماني في عام 2008م، وسوف يتجاوز نظيره الياباني عام 2015م، إذا حافظت على نسبة نموها الحالية البالغة 10% سنوياً في المتوسط. كما تدعمت الصورة العالمية للاقتصاد الصيني في ظل تزايد الصادرات الصناعية الصينية وعالية التقنية، الذي أغرق أسواق العالم ووضع الصين في المرتبة الأولى عالمياً كأكبر دولة مصدرة للسلع، متجاوزة كل الدول الرأسمالية الصناعية الكبرى. [222]

تعتبر العلاقات الأمريكية- الصينية من أكثر العلاقات الدولية تناقضاً مع المصالح الاقتصادية والتجارية بين الجانبين ولكنها في أحيان أخرى تشهد تآلفاً كبيراً، كما أنه يوجد ازدهار في التبادل التجاري بين البلدين وكل منهما مكمل للآخر، فالصين بحاجة للولايات المتحدة، حيث

---

(222) فرحات، محمد فايز (1998). الاقتصاد الصيني: رؤية سياسية، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد 132.

تمثل الولايات المتحدة سوقاً حيوية لا غنى عنها للصادرات الصينية التي تُعد المحرك الأساسي للاقتصاد الصيني، حيث تقوم الصين بتصدير 21.5% من إجمالي صادراتها إلى الولايات المتحدة، وقد ترتفع هذه النسبة إلى 30.4% إذا أضفنا إليها صادرات هونغ كونغ، وهو الأمر الذي جعل الولايات المتحدة هي المنفذ الأول للصادرات الصينية.

أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فتشير الأرقام إلى أنها من أكثر الدول استفادة من الصعود الاقتصادي الصيني، خاصة بعد انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، حيث ارتفعت الصادرات الأمريكية بنسبة 19% منذ انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية عام 2001م، وأصبحت ثالث أكبر سوق تجاري للصادرات الأمريكية، وأصبحت الولايات المتحدة ثاني أكبر شريك تجاري للصين، حيث بلغ حجم التبادل بينهما عام 2008م ما قيمته (300) مليار دولار أمريكي، وأن الاقتصاد الأمريكي أصبح مرتبطاً بحبل سري مع البنك المركزي الصيني، الذي يضخ أكثر من مليار دولار كل يوم في الاقتصاد الأمريكي من خلال مشتريات الصين لأذون الخزانة الأمريكية، التي تصدرها الولايات المتحدة لتمويل العجز المتفاقم في الميزانية العامة. وبدون هذا الدور من قبل البنك المركزي الصيني، فإن أسعار الفائدة سترتفع بنسبة كبيرة في الولايات المتحدة، وهو يعكس ما قامت به الولايات المتحدة من تخفيض لسعر الفائدة على أزمة الرهن العقاري المتفاقمة منذ منتصف عام 2007م. [223]

وعلى الرغم من ذلك، إلا أن هنالك الكثير من الخلافات التجارية الأمريكية-الصينية تنشأ من حين لآخر. وبشكل عام يتمحور النزاع التجاري بين الولايات المتحدة والصين حول عدة قضايا، والتي تتمثل فيما يلي:

أ- حقوق الملكية الفكرية وقد اتهمت الولايات المتحدة الصين مرات عديدة بانتهاك حقوق الملكية الفكرية من خلال خرق حقوق براءات الاختراع وتزوير العلامات التجارية، ونسخ وإعادة طبع شرائط الأفلام السينمائية والموسيقية والكتب دون الحصول على إذن مسبق، ودفع مستحقات المنتجين الأمريكيين، وهو ما يكلف الولايات المتحدة سنوياً أكثر من مليار دولار. وكإجراء عقابي قامت الولايات المتحدة بفرض رسوم قدرها 100% على واردات أمريكية من الصين، والتي تبلغ (1.8) مليار دولار في حال لم تغلق الصين المصانع المقلدة للسلع الأمريكية في أسواقها، وطالبت

---

(223) غاديس، جون لويس (2005)، الاستراتيجية الأمريكية الكبرى في الولاية الثانية، شؤون الأوسط، العدد 118.

الولايات المتحدة تحديداً بإغلاق 29 مصنعاً في جنوب الصين. وبنزعة تصعيدية مماثلة أعلنت الصين على الفور قائمة من الرسوم الجمركية على السلع الأمريكية المستوردة مثل المشروبات والسكاكر وأدوات التجميل وأشرطة الفيديو، ما هدد رجال الأعمال الصينيون بإلغاء عقود المشاركة في الأسواق مع رجال الأعمال الأمريكيين في حال تطبيق العقوبات، حيث تم تحديد شهر شباط 1995م كموعد نهائي لتطبيق تلك العقوبات إذا لم يتوصل الطرفان إلى اتفاق. إلا أنه تم التوصل إلى اتفاق لحل الخلافات التجارية بينهما قبل ساعات محددة من موعد سريان العقوبات. (224)

وقد نشبت الخلافات التجارية بين الصين والولايات المتّحدة والتي كادت أن تتطور إلى حرب تجارية جديدة تضاف إلى الحروب التجارية التي تظهر بين فترة وأخرى في إطار العلاقات بين القوى الاقتصادية العظمى، إلا أن تلك الخلافات تختلف عن سابقتها من الخلافات التجارية التي تتم إثارتها، إذ أنها لا تتعلق بآليات التعامل التجاري الصرف بين الدول، كالإغراق أو الدعم أو الضرائب الجمركية أو العوائق الإدارية الأخرى، وإنّما تتعلّق بمسألة حساسة هي (حقوق النسخ) التي تعد جزءاً مهماً من حقوق الملكية الفكرية. أي ملكية النتاج الفكري المتعلّقة بالاسطوانات والشرائط المسجلة، والكتب والدوريات، وبرامج الكمبيوتر، وجميع المنتجات المسموعة المرئية (أودتيجوال). كما أن هناك طائفة أخرى مهمة من النتاج الفكري، مثل الوصفات الكيميائية والزراعية والعلامات التجارية. (225) وقد وضعت الولايات المتحدة قائمة من 35 منتج صيني ادعت أنها أنتجت على أساس سرقة الحلول والعلاقات التجارية الأمريكية، وتضم القائمة منتجات عديدة من البلاستيك ومنتجات إلكترونية متطورة إضافة إلى منتجات رياضية.

وغالباً ما تنتهز الولايات المتحدة ظواهر هامشية لإثارة المشاكل مع الصين، بهدف الضغط أو الإساءة لمكانتها الدولية أو لخلق بؤرة جديدة للتوتر، وقد سبق للولايات المتحدة أن حاولت في فترات سابقة الضغط على الصين اقتصادياً تحت إطار حقوق الإنسان، ولكنها تستجيب للضغوط، وتعاملت بمرونة لتلافيها، وقد تكون إثارة المشاكل حول حقوق الملكية الفكرية الآن

---

(224)الراوي، عبدالعزيز (2001)، مرجع سابق، ص124.

)زايتس، كونراد (2003). الصين عودة قوة عالمية، ترجمة وتحقيق: سامي شمعون، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات 225(والبحوث.

أما على الجانب الصيني، فإن الحكومة الصينية اتخذت نتاجاً لهذا النوع من الدوافع.[226] العديد من الإجراءات في محاولة منها لحل هذه المشكلة ومن هذه الإجراءات: انضمت الصين إلى المنظمة العالمية لحقوق الملكية الفكرية في 3 حزيران 1980م، وعقب ذلك بدأت الصين في سن سلسلة من القوانين والإجراءات المتعلّقة بحماية الملكية الفكرية، فأصدرت قوانين العلاقة التجارية وبراءة الاختراع وحقوق الطبع والنشر لجمهورية الصين الشعبية في الفترة الواقعة بين عامي 1982م و1993م، كما أصدرت الحكومة الصينية (قانوناً لمكافحة المنافسة غير العادلة) وبذلك أصبح لدى الصين نظام لحماية حقوق الملكية الفكرية.

ب- أدى انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية إلى منع الولايات المتحدة من اتخاذ إجراءات قوية في خلافاتها التجارية مع الصين كما كان في السابق، حيث أصبح للصين الحق في الإصرار على وجوب حل أي خلافات عن طريق نظام التحكيم الملزم بالمنظمة، ومن الملاحظ بأن منظمة التجارة العالمية تتحرك بالنظر إلى مثل تلك الخلافات بحذر وبطء يستغرق حل بعضها إلى سنوات. وغالباً ما تكسب الصين هذه القضايا على أرض الواقع باتباع استراتيجية الحرب الشعبية ضد المنتجات الأمريكية. وقد زاد حجم الدور الصيني بانضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، وهو ما بدأ يظهر جلياً في الخلاف الأمريكي-الصيني حول سعر صرف العملة الصينية، وكذلك في مجال تجارة المنسوجات بعد إلغاء نظام الحصص الأمريكي.

وتتمثل أهم الانتقادات والاتهامات الموجهة للسياسات الاقتصادية والتجارية الصينية في أن الصين تتبع سياسات صناعية تدخلية مثيرة للجدل، وضارة بحرية التجارة، مثل الشروط الخاصة بالحد الأدنى للمكونات المحلية للبضائع، والنظم التمييزية، والإعانات الحكومية المقدمة للصادرات خاصة في مجال الضرائب. وفي هذا الصدد تطالب الولايات المتحدة الصين باحترام آليات السوق، وتقليل التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي بشكل يخالف حرية التجارة وحرية المنافسة. كما تتهم الولايات المتحدة الصين بأنها تنتج وتصدر منتجات غير آمنة تضر بالصحة العامة، وتهدد حياة البشر، وبأنها تغرق الأسواق بالمنتجات الرخيصة، مما يؤدي إلى تشويه التجارة، وكذلك بأن الصين تعمل مع الدول النامية ذات الأنظمة الدكتاتورية، وخاصة دول أفريقيا وتنهب مواردهم الطبيعية.[227]

---

(226)ذياب، أحمد، (2008)، مرجع سابق، ص63.

(227)حوات، محمد علي(2006)، الإعلام الصهيوني وأساليبه الدعائية، القاهرة: مكتبة مدبولي للنشر والتوزيع.

المبحث الثاني : مستقبل العلاقات الصينية-الأمريكية والسيناريوهات المحتملة:

خطت العلاقات الأمريكية-الصينية بعد زيارة الرئيس الصيني جيانغ زيمين للولايات المتحدة خطوات كبيرة نحو التحسن، وقد كان الدافع الرئيس لهذا التطور في العلاقات هو تأكيد كل من البلدين على أن الاهتمام بالمصالح المشتركة ينبغى أن يتخطى عقبة الخلافات بينهما، وأن الاحتياجات المتبادلة للطرفين أكثر أهمية من تنافرهما وخلافهما، وذلك ما أكده البيان المشترك الذي صدر إثر زيارة الرئيس الصيني جيانغ زيمين للولايات المتحدة، والذي احتوى العديد من نقاط الالتقاء بين البلدين، وقد تضمنت تلك النقاط العديد من المسائل المهمة مثل، الاهتمام بالمصالح المشتركة للبلدين، تعزيز التنمية الثنائية والتجارة والتبادل العسكري بين البلدين، والتعاون في صيانة السلام والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وتعزيز التنمية الاقتصادية العالمية، ومنع انتشار أسلحة الدمار على نطاق واسع، ودفع التعاون في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ومكافحة تهريب المخدرات والجريمة الدولية المنظمة والإرهاب الدولي.

لاشك في أن الصين تعتبر قوة عظمى ولها تأثيراً واضحاً في تحقيق توازن النظام الدولي، وبما يضمن أمنها القومي ومصالحها الإستراتيجية العليا. [228]

إن هذه القوة العظمى تستند على العامل الاقتصادي بالدرجة الأساس، فقد استمر تقدم الاقتصاد الصيني منذ عام 1978م. ليحتل المركز السادس عالميا، بدون احتساب اقتصاد هونغ كونغ. وقد بلغ الناتج الإجمالي المحلي نحو 2 تريليون دولار أمريكي بمعدل نمو 9.9% عام 2005م، فيما بلغ الفائض في الميزان التجاري خلال عام 2005م نحو 101.9 مليار دولار، وهو ما يوازي ثلاثة أضعاف الفائض لعام 2004م تقريبا. ووصلت قيمة التجارة الخارجية في سنة 2005م نحو 1.422 تريليون دولار، منها 762 ملياراً صادرات، و 660 مليارا واردات.

واستمرت الصين بتطوير قوتها العسكرية بالاستفادة من إمكانياتها الاقتصادية وتطورها العلمي والتكنولوجي، إلى الدرجة التي أصبحت فيها ثالث دولة بعد الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق ترسل روادا إلى الفضاء عام 2003م وتطلق بانتظام أقمارا صناعية للأبحاث في إطار برنامج فضائي طموح.

---

(228) الشكراوي، علي هادي، (2007)، مستقبل العلاقات الصينية - الأمريكية، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، لندن، متوفر عبر: http://www.asharqalarabi.org.uk/mu-sa/b-mushacat-504.htm

وفيما يتعلق بتوازن النظام الدولي فإن الصين تدرك اختلاله لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، فعلى الرغم من امتلاك الصين قدرات نووية وصاروخية وقاذفات استراتيجية، لا يمكن مقارنتها مع الولايات المتحدة كمياً ونوعياً. فمن ناحية الكم فإن الصين امتلكت حتى عام 2001م حوالي (290) سلاح نووي استراتيجي و(120) سلاحاً نووياً غير استراتيجي، ليكون الإجمالي (410) سلاحاً نووياً. بينما امتلكت الولايات المتحدة حتى عام 2001م حوالي (7300) سلاحاً نووياً استراتيجياً و(4700-11700) سلاح نووي غير استراتيجي، وتحتفظ بحوالي (2000-2500) سلاح نووي بحالة إنذار قصوى ومتهيئة للإطلاق خلال لحظات.[229]

وإضافة إلى ذلك فإن اقتصاد الولايات المتحدة يعادل ضعف حجم اقتصاد الصين، وإذا ما حقق نمواً بمعدل 2% سنوياً، وحقق اقتصاد الصين نمواً بمعدل 6% سنوياً فقد يتساوى اقتصاد البلدين في وقت ما بعد عام 2025م، وحتى مع هذا فلن يتحقق التساوي بينهما من حيث البنية أو الحنكة الاقتصادية، فسوف تظل مناطق كبيرة من الريف في الصين متأخرة، ولن تتساوى الصين مع الولايات المتحدة من حيث دخل الفرد قبل عام 2075م، وعلى الرغم من أن الصين تعتبر أكبر ثالث شريك تجاري، وثاني أهم مصدر للواردات الأمريكية، إلاّ أن السلطات الصينية تعتبر ثاني أكبر دائن رسمي للولايات المتحدة، ويوجد على الأراضي الصينية مئات المليارات من الأصول المالية الأمريكية. وفي المقابل تعتبر الولايات المتحدة أهم شريك تجاري ثنائي للصين ومصدرا مهما للاستثمار وتصدير التكنولوجيات، ونتيجة لاختلاف الإيديولوجيات والمصالح والأهداف بين الصين والولايات المتحدة، فإن كل منهما يعد الآخر مصدر تهديد لأمنه القومي. فقد كان هذا الأمر واضحاً في الخمسينات من القرن الماضي،ومن هنا يفسر سعي الولايات المتحدة المستمر في الضغط على الإتحاد الأوربي بهدف عدم رفع حظر الأسلحة عن الصين. ولابد من الإشارة إلى أن عجز الصين عن منافسة الولايات المتحدة على المستوى العالمي لا يعني عدم قدرتها على تحدي الولايات المتحدة في شرق آسيا، كما لا يعني أن الحرب بسبب تايوان

---

(229) صالح، ماجدة، (2008)، الحركات الانفصالية في الصين، السياسة الدولية العدد73، المجلد43، ص12.

مستحيلة. فأحياناً تلجأ الدول الأضعف إلى الهجوم حين تشعر بأنها محاصرة في ركن، كما فعلت اليابان في بيرل هاربر، أو كما فعلت الصين حين دخلت الحرب الكورية في عام 1950م.[230]

وفي جانب آخر وبهدف إعاقة تقدم الصين، ستقوم الولايات المتحدة بمنافسة وإعاقة مساعي الصين في تأمين موارد الطاقة، حيث إنه في عام 2000م استهلكت الصين نحو أربعة ملايين برميل نفط في اليوم، وأنتجت نحو (3) ملايين برميل يومياً، وقد نما الاقتصاد الصيني بمعدل يفوق 7% على مدى سنوات عدة، وعلى افتراض استمرار النمو الاقتصادي الصيني بمعدل 5.5%، يقدر أن تستورد الصين (6) ملايين برميل في اليوم عام 2020م. وإذا كان النمو الاقتصادي السنوي في حدود 8% من عام 2000م إلى عام 2020م. فقد يعني ذلك إن الصين سوف تحتاج إلى استيراد نحو 8 ملايين برميل يوميا عام 2020م.[231]

المتتبع للعلاقات الصينية الأمريكية يجد أن هناك ثلاثة سيناريوهات لمستقبل العلاقات بينهما:

السيناريو الأول:

ينظر إلى أن ثمة تقارب وتعاون صينى أمريكى سيحدث فى المستقبل، في ظل ترسيخ العلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلدين، وفى ظل تفعيل لغة الحوار والاعتماد على الدبلوماسية فى حل القضايا العالقة بين البلدين، فالتقارب والتعاون يصب فى مصلحة البلدين معاً، فالصين المتقدمة أفضل من الصين المتخلفة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية بل النظام الدولى، فالتعاون بينهما يحقق مكاسب لكل منهما، فيمنع حدوث تحالف استراتيجى صيني روسي موجه ضد الولايات المتحدة الأمريكية كما يمنع دعم الولايات المتحدة للقوى الأقليمية فى آسيا للحد من التقدم الصيني، كما سوف يخدم الصين فى طريقها في الدفاع عن وحدتها السياسية، كما تلتقي المصالح الصينية الأمريكية فى العديد من النقاط، فالصين لها مصالح استراتيجية مشتركة مع الولايات المتحدة في الحفاظ على السلام والاستقرار في منطقة شرق آسيا، كما أن هناك حاجة للتعاون بينهما لحل المسائل العالمية كالبيئة والمخدرات والتهريب والهجرة والطاقة وغيرها، كما أوجدت

---

(230) سليمان، حنان (2010)، تطور السياسة الأمريكية من ترومان إلى أوباما في الشرق الأوسط، مجلة روز اليوسف، العدد 1453، الإثنين، 5 أبريل.

(231) الشطي، إسماعيل (2002). تحديات استراتيجية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول ، مجلة المستقبل العربي،ع(283)، ج (25)، بيروت.ص-30.

تفجيرات الحادى عشر من سيتمبر 2001م نقاط التقاء جديدة لمصالحهما المشتركة في مسألة مكافحة الإرهاب الدولي، فى حين نجد أيضاً أن الاشتراكية ذات الخصائص الصينية تتميز بشمولية كبيرة وإمكانية احتواء مرنة مما يتيح لها التعلم من تجارب الديمقراطية الاجتماعية الناجحة ذات النمط الغربي، ففي النهاية كلما اشتدت التوترات بين البلدين، يمكنهما في النهاية التوصل إلى حلول لها، والعامل الاقتصادي يلعب الدور الأهم في تهدئة الأمور والذي دائماً ما يعيد العلاقات إلى مجراها الطبيعي.

الواقع أن الموقف الصيني العسكري المفرط في العدوانية قد يسفر عن تحالف معادل بين جيرانها، وهو ما من شأنه أن يضعف من قوة الصين الصارمة والناعمة .ففي عام 2010 على سبيل المثال، وعندما أصبحت الصين أكثر عدوانية في إدارة سياستها الخارجية في التعامل مع جيرانها، ساءت علاقاتها مع الهند واليابان وكوريا الجنوبية. ونتيجة لهذا فإن الصين ستجد صعوبة أكبر في استبعاد الولايات المتحدة من الترتيبات الأمنية في آسيا . ويكاد يكون من المؤكد أن يسهم حجم الصين ومعدلات نمو اقتصادها المرتفعة في زيادة قوتها النسبية في مقابل الولايات المتحدة في العقود القادمة. ولا بد وأن يؤدي هذا إلى تقريب الصينيين من الولايات المتحدة من حيث موارد القوة، لكن الصين لن تتجاوز الولايات المتحدة بالضرورة بوصفها الدولة الأعظم قوة على مستوى العالم .

وحتى لو لم تتعرض الصين لنكسة سياسية داخلية، فإن العديد من التوقعات الحالية المستندة إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي وحده تعتمد على بُعد أحادي: فهي تتجاهل المزايا التي تتمتع بها الولايات المتحدة في المجال العسكري وأيضا مجال القوة الناعمة، فضلا عن أوجه القصور الجغرافية السياسية التي تعانيها الصين فيما يتصل بتوازن القوى داخل آسيا. وطبقا لتقديراتي، فإن السيناريوهات الأكثر ترجيحا من بين الاحتمالات المستقبلية الممكنة هي تلك التي تباري فيها الصين الولايات المتحدة على الصعيد الاقتصادي، لكنها لا تتفوق عليها في القوة الإجمالية في النصف الأول من هذا القرن .

يتعين على الولايات المتحدة والصين في المقام الأول من الأهمية أن يتجنبا تنمية المخاوف المبالغ فيها فيما يتصل بقدرات كل من الجانبين ونواياه. والواقع أن توقع الصراع قد يؤدي في حد ذاته إلى الصراع. والحق أننا لن نجد مصالح متضاربة عميقة الجذور بين الصين والولايات

المتحدة. بل إن البلدين يستطيعان تحقيق قدر عظيم من المصلحة الذاتية والعامة من خلال التعاون بينهما .

السيناريو الثاني:

ويقوم على مبدأ الصراع إذ يتوقع أن تشهد العلاقات الصينية الأمريكية المزيد من التوترات والاحتكاكات الأمر الذى قد يقود لصراع عسكري بينهما، وذلك فى ظل رغبة الصين الشديدة فى التحول إلى قوة عظمى فى ظل السعي الدائم لتطوير قدراتها وانفاقها العسكري، الأمر الذى تنظر إليه الولايات المتحدة الأمريكية على أنه مصدر التهديد الرئيسى للأمن القومي الأمريكي ولمكانتها فى النظام الدولي، فهناك قلق أمريكى من تنامي القدرات العسكرية الصينية والخوف من حدوث تحالف استراتيجي مع روسيا، كما هناك قلق وشكوك صينية حول دعم الصين لليابان والهند ودعم الحراكات الإنفصالية فهذه القضايا موجهة ضد الصين، الأمر الذي يهدد الكيان الصيني، وفي حال نشوب الصراع المسلح بينهما فإن نتائجه غير معلومة وغير محتملة فهى مفتوحة على كل الاحتمالات فى ظل ما تملكه الصين وأمريكيا من قدرات نووية عسكرية، بالإضافة إلى تفوق الصين الكمي والذى يقابل بتفوق كيفي أمريكي.

السيناريو الثالث:

وهو سيناريو واقعي إلى حد ما، فالأوضاع على أرض الواقع لا تعبر عن علاقات صينية أمريكية قد ترقى فى المستقبل لحد التقارب والتعاون الإستراتيجي، كما لن تصل أيضاً لحد المواجهة العسكرية، فهناك توترات وخلافات جوهرية يقابلها وجود مصالح مشتركة مما قد يؤرجح العلاقات بينهما بين الصعود والنزول، فكل منهما قادر على الإضرار بمصالح الآخر أو يبدو التنافس الصيني- الأمريكي في أفريقيا الأصعب والأكثر العمل على تقويتها وتنسيقها. حيث شراسة، ذلك أنه ينطوي على عنصر النفط الذي يعتبر أولوية لدى الطرفين ويؤثر بشكل أساسي ورئيسي على الأمن القومي لهما، كلّ من زاوية أوضاعه الداخلية الخاصة أو مكانته ومكانة لكّن عوامل عديدة من شأنها أن تحكم وتيرة هذا التنافس ومدى حدته منها: اقتصاده.

1. أسعار النفط: إذا كلّما انخفضت الأسعار، كلّما انعكس ذلك إيجابيا فيما يتعلّق بتأمين الموارد النفطية للبلدين دون مواجهة مشاكل كبيرة. لكن الأسعار ليست منخفضة ولا يبدو ّأنها ستسير في منحى تنازلي مستقبلا، بل العكس هو الصحيح (لأسباب عديدة منها ازدياد نسبة الطلب العالمي بوتيرة متسارعة مستقبلا، وقلّة الأماكن والآبار الجديدة المكتشفة، عدم قدرة معظم الدول

على رفع قدرتها الإنتاجية)، وهذا يعني أن التنافس سيكون على أشده، وستلعب العلاقات الدبلوماسية والقدرة المالية في هذه الحال دورا كبيرا في حجز وتأمين الحاجات النفطية من القارة الأفريقية.

وتبدو الأفضلية في هذا المجال إلى جانب الصين، نظرا للعلاقات الأمريكية المميزة مع عدد محدود من الدول الأفريقية مقارنة مع الصين، إضافة إلى وضع الصين المالي القوي التي باتت تمتلك 2 تريليون دولار احتياطي عملات صعبة على الرغم من الأزمة المالية التي ضربت العالم في مقابل وضع الولايات المتّحدة المتدهور وفاتورتها النفطية العالية جدا.

2. القوة العسكرية: وهي عنصر فعال في تحديد مصير التنافس على النفط، إذ لا يجب أن ننسى أن الولايات المتّحدة وعلى الرغم من الأزمات التي تمر بها والمشاكل التي تعاني منها، إلا أنها لا تزال "الدولة الأكثر قوة في العالم"، وهي موجودة في معظم أماكن إنتاج النفط الهامة والحيوية العالمية كما وتسيطر على معظم طرق الإمدادات والنقل العالمية البحرية والبرية، وهو الأمر الذي من شأنه أن يكبح إمكانية تحول سياسة الصين في أفريقيا ومناطق أخرى من العالم إلى سياسة هجومية متشددة تهدد المصالح الأمريكية بشكل "فج".

ويشكّل عنصر التوازن في هذه المعطيات مدخلا لإمكانية حوار قد يتشكّل بناءا على معطيات مثل:

* أن التنافس في أفريقيا ليس "صفريا"، وأنّه من الممكن تقاسم المكتسبات، وإذا كان هناك خلاف فمن الممكن حلّه على قاعدة منفعة الدول الأفريقية ومصلحتها أولا.

* من الممكن التوصل إلى اتّفاق بشأن مسألة الطاقة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن الطرفين يحتاجان إلى ضمان أن تكون أسعار النفط معتدلة وأن يكون أمن الطاقة مصانا، وبذلك تتحقق المصلحة المشتركة.

* تسخير قدرات الطرفين لتعميم الشفافية والعمل على المساعدة الاقتصادية لدول القارة.

الخاتمة:

تحرص الصين دائما على تطوير العلاقات الدبلوماسية والتواصل الاقتصادي والثقافي مع دول العالم التزاما بروح ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الخمسة للتعايش السلمي، وتعارض دائما الحرب العدوانية ونزعة الهيمنة وسياسة القوة. إن الشعب الصيني يحتاج إلى السلام والتنمية ويعتز بهما أكثر من أي شيء آخر. إن الصين قوة من القوى التي تصون السلام العالمي وتدعم التنمية المشتركة. يقصد بفترة الفرص الاستراتيجية للصين البيئة الدولية والعملية التاريخية التي يصان فيها السلام العالمي وتدعم فيها التنمية المشتركة. ولا يمكن للصين تحقيق الهدف الطموح لبناء المجتمع الميسور على نحو شامل إلا تحت هذا الشرط المسبق الاستراتيجي.

يرتبط مستقبل المصالح الأمريكية باستقرار آسيا وذلك يعتمد على دور الصين الإقليمي، الذي لا يمكن ضبطه والتحكم فيه إلا بتوثيق العلاقات معها، حيث أن الدور الصيني يتحرك في الإطار التالي: التنسيق لوقف إنتشار الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية، ويمهد لهذا الدور، ما حدث من إنتقال تدريجي من كون الصين إحدى كبريات الدول المصدرة لتقنيات هذه الأسلحة إلى دولة تنضم للعديد من معاهدات وقف إنتشارها.

يمكن القول أن مستقبل العلاقات بين البلدين لم يعد محكوماً فقط بالمصالح التجارية والاقتصادية بين البلدين أو بالإستراتيجية العسكرية والأمنية لهما، ففي كل الأحوال يستطيع الطرفان تحقيق قدر ما من التوازن في مجمل هذه العلاقات في العقود الثلاثة المقبلة رغم الافتقار في إلى الثقة المتبادلة على الصعيد السياسي بعد أن تمكنا من إحداث تطوير إيجابي نسبي علاقتهما معاً وهو ما ظهر في زيارة الرئيس الصيني للولايات المتحدة مؤخراً.

ومن ثم فإن العامل الإضافي المستحدث في علاقات البلدين، وهو لعب كل طرف علـى وتيرة الداخل لدى الطرف الآخر، وهو محور التجاذب القادم بين الدولتين. هذا وتوجد قوة دفـع ضخمة تضطلع بالتسلل الديني داخل الصين، وسعي حثيث للتأثير الأيديولوجي والثقافي، وغيرها من المشكلات الداخلية بالصين. والصينيون يقابلون ذلك بمحاربة التغريب وبقدر لا بأس به مـن الانفتاح المنظم والاحتماء بشعار الوطنية الصينية. كذلك يلعبون على وتر الخلافات الداخلية مثلاً بين رجال الأعمال الأمريكيين واتحادات العمال ومناهضي العولمة.

وبذلك سقط الرهان الأمريكي على تفكك القيادة المركزية الصينية تحت وطـأة الـصراع على السلطة واضطرت الإدارة الأمريكية إلى الإعتراف بفشل سياستها العدائيـة تجـاه الـصين واقتضت الواقعية السياسية الأمريكية أن تعيد النظر في الاستراتيجية الأمريكيـة تجـاه الـصين، فاندفع التقارب بين البلدين بوتيرة متسارعة مع استمرار المخاوف من الأخطار التي يمثلها تنامي القوة الصينية (عسكرياً واقتصادياً ومناطق نفوذ) على مصالح الولايات المتحدة في فتـرة حكـم الرئيس الصيني السابق زيمين (الذي أعطى أولوية خاصة لتطوير القوة العسكرية الاسـتراتيجية للصين).

إتسمت العلاقات الصينية الأمريكية بحالة من عدم الإستقرار نتيجة الصراع والتنافس المستمر بين الدولتين ووجود كثير من القضايا الخلافية التي تؤثر بسكل مباشر أو غير مباشر على واقع ومستقبل العلاقات بين الدولتين، إلا أن وجود مصالح قوية ومشتركة قد ساهم بشكل رئيسي في التغاضي عن بعض القضايا لإدراك الجانبين أهمية الحفاظ على حالة من التوازن في العلاقات السياسية بين الدولتين لتأثير ذلك على إستقرار النظام الدولي والحفاظ على معدلات النمو الاقتصادي، وتداعيات إستمرار الخلاف بين الدولتين على التقدم والنمو لكلا الدولتين وهذا ما يثبت فرضية الدراسة أن العامل الإقتصادي شكل عامل رئيسي ومهم في تطور وإستقرار ومستقبل العلاقات الصينية الأمريكية بعد الحادي عشر من أيلول .

النتائج :

- لم يعد مستقبل العلاقات بين البلدين محكوماً بالمصالح التجارية والاقتصادية فقط بين البلدين أو بالإستراتيجية العسكرية والأمنية لهما، ففي كل الأحوال يستطيع الطرفان تحقيق قدر ما من التوازن في مجمل هذه العلاقات في العقود المقبلة رغم الافتقار إلى الثقة المتبادلة على الصعيد السياسي بعد أن تمكنا من إحداث تطوير إيجابي نسبي في علاقتهما معاً .
- يسعى البلدان إلى تعزيز التعاون الاستراتيجي. فلم تعد هناك قطيعة اقتصادية بينهما. وبدلا من ذلك، أصبح كل من البلدين ثاني أكبر شريك تجاري للآخر. أما عسكريا فلم يعد البلدان خصمين في ساحة القتال.
- تشكل العلاقات الصينية ـ الأمريكية نمطا غاية فى التعقيد والتشابك، فلا يمكن توصيفها بأنها علاقة عداء، ولكن من الناحية الأخرى، لا يمكن وصفها بأنها علاقة صداقة تتأرجح العلاقات الصينية ـ الأمريكية ما بين التعاون والصراع، بالغة أقصى درجات التوتر، مما ينذر بحدوث مواجهة عسكرية بين الطرفين، فى بعض الأوقات، ثم لا تلبث أن تحدث انفراجة، حيث تعود العلاقات إلى نمط التعاون، ويتم تبادل الوفود والزيارات رفيعة المستوى.
- سيطرة المنظور أو الفكر الواقعى فى إدارة كل طرف لعلاقاته مع الطرف الآخر وعدم الرغبة فى تقديم أية تنازلات فالولايات المتحدة تضغط على الصين فى محاولة للتحكم فى صعودها، حتى لا يضر المصالح الأمريكية والصين من ناحيتها ترفض فكرة الهيمنة الأمريكية وقيادة الأخيرة لشئون العالم، كما تدرك الرغبة الأمريكية فى احتوائها لذا، تسعى إلى الحفاظ على مصالحها فى مواجهة الضغوط الأمريكية تعكس علاقة الشد والجذب بين الطرفين التفاعل بين هذين المحددين فالولايات المتحدة وإن كانت لا ترغب فى صعود الصين كقوة كبرى منافسة لها، فهى فى الوقت نفسه لا ترغب فى انهيار الصين ورغم وجود خلافات كبيرة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن هناك مصالح تجارية مهمة بينهما يسعى الطرفان للحفاظ عليها.
- تتأثر العلاقات الصينية ـ الأمريكية بتغير الإدارات الأمريكية، دون أن تتأثر بتغير القيادات الصينية ومن الملاحظ أن معظم الإدارات الأمريكية بمجرد وصولها للبيت الأبيض تتبع

سياسة متشددة تجاه الصين، منتقدة الإدارة السابقة لضعف سياستها، ثم لا تلبث أن تغير من موقفها.

- تدخل المسألة التايوانية فى صميم المصالح الخاصة بالصين، علاوة على اعتبارها مسألة داخلية بحتة وتجدر الإشارة إلى تغير مفهوم الأمن القومى والإقليمى للصين بعد نهاية الحرب الباردة، وإعلان المفهوم الأمنى الجديد الذى تبنت فيه الصين مبدأ الشراكة متعددة الأطراف لجهة إنشاء البيئة الأمنية، ورفض إقامة التحالفات، أو اللجوء إلى استخدام القوة.
- شَكّلُ العلاقة الصينية الأمريكية خلال المرحلة القادمة وخاصة فى ظل تنامي القدرات الصينية بقوة سوف يحدد ملامح النظام العالمى الجديد القادم، فالعلاقات الصينية الأمريكية هي علاقات معقدة تتراوح بين التقارب حين والتصارع حين آخر ويرجع ذلك لاختلافات مصالح كل منهما عن الأخرى، الولايات المتحدة تنظر إلى الصين على أنها قوة ناهضة لها دورها الإقليمى والعالمي، كما تنظر الصين إلى الولايات المتحدة باعتبارها القوة العظمى الوحيدة ذات المصالح المتشعبة على مستوى العالم كما أنها يمكن أن تلعب دوراً مهماً بالنسبة للصين، ولكن في نفس الوقت فإننا نجد الولايات المتحدة ترى أن صعود الصين يهدد مصالحها الحيوية وأمنها القومي، وترى الصين ضرورة التوجه نحو عالم متعدد الأقطاب لا تكون فيه هيمنة أمريكية بل توازن بين القوى المختلفة، وتلعب العديد من القضايا دور رئيسي فى تحديد طبيعة وشكل العلاقات الصينية الأمريكية.
- تحاول الولايات المتحدة تجاهل كل هذه الاختلافات في سبيل استمرار التعاون علي الرغم من الخلافات العميقة بين البلدين من حيث النظام السياسي ومسائل حقوق الانسان وحظر اسلحة الدمار الشامل و سعي الولايات المتحدة الي اقامة علاقات بناءة مع الصين في المجالات التي تشترك فيها مصالحهما مثل(مكافحة الارهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية وشبه الجزيره الكوريه ومخاطر الصحة والبيئة.
- لم يعد مستقبل العلاقات بين البلدين محكوما فقط بالمصالح التجارية والاقتصادية بين البلدين أو بالإستراتيجية العسكرية والأمنية لهما؛ ففي كل الأحوال يستطيع الطرفان تحقيق قدر ما من التوازن في مجمل هذه العلاقات .

- تسير العلاقات الامريكية الصينية وفق معادلة مركبة مكونة من عناصرمتآلفة ومتناقضة يحكمها قانون المنفعة ، لذا فمن الممكن توقع الاسوء بنفسالدرجة التي يمكنفيهاتوقع الافضل لتلك العلاقة.

التوصيات :

- العمل على تعزيز الثقة الاستراتيجية المتبادلة لتعزيز الاتصالات الاستراتيجية، والسعي لإيجاد أرضية مشتركة مع ترك الخلافات جانبا، والاحترام المتبادل، وتشجيع التفاهم بين الشعبين لتمتين الأسس الشعبية للعلاقات الودية بين البلدين.
- إن العلاقات الصينية الأمريكية في مجملها في الحالة المستقرة والمتطورة، حيث يحافظ الجانبان على الحوار والتواصل المكثف على مختلف المستويات مما يزيد من التفاهم والثقة المتبادلة. كما يتنامى الحوار والتعاون بين البلدين في مجالات الاقتصاد والعلوم والتكنولوجيا ومكافحة الإرهاب ومنع الانتشار والأمن الإقليمي، الأمر الذي يصب في خانة المصالح الأساسية للجانبين، ويساهم في السلام والاستقرار في العالم أيضا.
- إن علاقات الشراكة والتعاون الاستراتيجية بين الصين وروسيا في صدد التعمق المستمر، حيث تحافظ قيادتا البلدين على الاتصالات المكثفة وهناك ثقة متبادلة واحترام متبادل بينهما. يتعزز التعاون بين البلدين على أساس المنفعة المتبادلة في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والطاقية، ويقومان بالتنسيق والتعاون بصورة وثيقة في القضايا الدولية والإقليمية، ويعملان على تدعيم تعددية الأطراف وديمقراطية العلاقات الدولية.
- إن الصين لا تستغني العالم في تنميتها، كما يحتاج العالم إلى الصين في استقراره وازدهاره. فإن الصين التي ترفع راية السلام والتنمية والتعاون وتلتزم بطريق التنمية السلمية ستقدم مساهمات جديدة لصيانة السلام والتنمية في العالم بكل التأكيد.
- تتزايد التهديدات الأمنية غير التقليدية بل تتشابك مع التهديدات الأمنية التقليدية. ويبرز طابع التعددية الجنسية والترابط البيني ومفاجأة الحدوث للقضايا الأمنية بكل أنواعها. ويرتبط الأمن لدولة من الدول بالأمن العالمي بصورة وثيقة. فلا يمكن إيجاد حلول فعالة

للقضايا الأمنية التي تواجه كل الدول إلا من خلال التعاون الدولي، بينما يعد اتخاذ عقلية الحرب الباردة والنزعة الأحادية الجانب والغطرسة العسكرية طريقا مسدودا.

المراجع

أولاً: الكتب:

- الأنباري، أحمد عبد الأمير (2007). **دراسة التجربة الاقتصادية الصينية للفترة الممتدة بين عامي (1978-2005)،** جامعة بغداد، العراق.
- أبو جاموس، ماجده عودة الله محمد (1996) **سياسية الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي بعد انتهاء الحرب الباردة**، ط1، مديرية المطابع العسكرية، عمان.
- بدوي، محمد طه (1972)، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**، دار النهضة العربيـة للطباعـة والنشر، بيروت.
- فضة، محمد إبراهيم (1980)، **سياسة الصين الخارجيـة والعـالم الثالـث(1949-1969)**، الجامعة الأردنية.
- توفيق، سعد حجي (1999)، **النظام الدولي الجديد**، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيـع، عمان.
- بهبهاني، هاشم (1984). **سياسة الصين الخارجية في العـالم العربـي (1955 ـ 1975)**، ترجمة سامي مسلّم، بيروت (لبنان)، مؤسسة الأبحاث العربية، (ط 1).
- بيكر، جيمس، (1999)، **مذكرات: سياسة الدبلوماسية**، مطبعة مدبولي، ط1، القاهرة.
- الحسن، يوسف (2005)، **البعد الديني في السياسة الأمريكيـة تجـاه الـصراع العربـي – الصهيوني**، دارسة في الحركة المسحيية الأصولية الأمريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الرابعة، بيروت.
- الحسن، يوسف، (2000)، **البعد الديني في السياسة الأمريكية** ، مركـز دراسـات الوحـدة العربية، بيروت.
- حسين، خليل، (2009)، **النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية**، دار المنهـل اللبنـاني، بيروت، الباب الثالث.
- الحمارنة، مصطفى (1994)، **العرب فـي الاسـتراتيجيات العالميـة**، مركـز الدراسـات الإستراتيجية، الجامعة الأردنية، عمان.

- حوات، محمد علي (2006)، **الإعلام الصهيوني وأساليبه الدعائية**، مكتبة مـدبولي للنـشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
- خليل، حسن (2005)، **الاستراتيجية الأمبراطورية في وثيقة الأمن القومي الأمريكي**.
- دى، وداوى، ليو وجيانغ، (1995)، **مسار العلاقات الصينية-الأمريكية**، دار شى شى للنشر.
- الراوي، عبدالعزيز، (2001)، **العلاقات الصينية-الإسرائيلية وآفاقها المـستقبلية**، مركـز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، ط1، عمان.
- ربيع، محمد عبد العزيز(1990)، **صنع السياسة الأمريكية والعـرب**، دار الكرمـل للنـشر والتوزيع، ط1، عمان.
- الرفوع، فيصل عودة، و فهمي، عبد القادر محمد، (2009)، **نظرية السياسة الخارجيـة**، ط 1، عمان.
- الرمضاني، مازن إسماعيل. (1991). **السياسة الخارجية دراسة نظرية**، بغداد.
- ريوفيد، جوناثان (2009). **نافذة على الأعمال في الصين**، إستراتيجية استثمار والدخول إلى الأسواق الصينية، الطبعة الأولى.
- زايتس، كونراد (2003). **الصين عودة قوة عالمية**، ترجمـة وتحقيـق: سـامي شـمعون، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث.
- زهر الدين، صالح (2004)، **اليهود الأمريكيون واللوبي الصهيوني**، موسوعة الإمبراطورية الأمريكية.
- سليم، محمد السيد (1998)، **تحليل السياسة الخارجية**، القاهـرة: بروفيشنال للإعلام والنشر.
- سليمان ،عبد العزيز ونعنعي، عبد المجيد (2000) **تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الحديث**، دار النهضة العربية، بيروت - لبنان.
- شارما، روشير (2008). **الصين: النمو المطرد يصل إلي نهايته بسرعة**، صحيفة نيويورك.
- الشاهر، شاهر إسماعيل (2009)، **أولويات السياسة الخارجية الأمريكيـة بعـد أحـداث 11 أيلول**، 2001م، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق.

- شعيبي، عماد فوزي (2003)، **السياسة الأمريكية وصياغة العالم الجديد**، دمشق: دار كنعان.
- شينكار، أوديد (2005). **العصر الصيني: القوة الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين**، ترجمة: مركز التعريب والبرمجة، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان.
- دراسة ضرغام الدباغ، "مكانة الصين وتأثيراتها السياسية والاقتصادية"، المركز العربي الألماني، برلين، 2011.
- العايدي، زكي وآخرون (1994)، **المعنى والقوة في النظام العالمي الجديد**، ترجمة سوزان خليل، الطبعة الأولى، سينا للنشر، القاهرة.
- عبد الحي، وليد سليم (2000). **المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي (1978-2010)**، أبو ظبي (الإمارات) ـ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط 1.
- عرفات، إبراهيم، (2000)، **الداي لاما الرابع عشر: عظماء آسيا في القرن العشرين**، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة.
- عمر، مجدي (1995)، **التغيرات في النظام الدولي وأثرها على منطقة الشرق الأوسط**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الشرق الأوسط، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان.
- فهمي، عبد القادر محمد (1995)، **النظام السياسي الدولي: دراسة في الأصول النظرية والخصائص المعاصرة**، دار الشئون الثقافية العامة، بغداد.
- فوزي، أحمد حسنين (1998). **فى عالم الصين**، القاهرة: دار المعارف.
- فوزي، صلا الدين (1999)، **النظام السياسي وتطبيقاتها المعاصرة** ، دار النهضة العرؤبية القاهرة.
- قنديل(1996)، "**الدور السياسى لجماعات المصالح: دراسة حالة نقابة الأطباء**"، مؤسسة الأهرام، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.
- كنعان، حسين (2005)، **مستقبل العلاقات العربية - الأمريكية**، بيروت:دار الخيال.
- كيسنجر، هنري (2002). **هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين**، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت.

- مايكل دي، سوين (1997). **الصين: عن كتاب التقييم الاستراتيجي**، تحرير زلمي خليل زاد، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.
- المجذوب، محمد، (1978)، **العلاقات الدولية**، مكتبة مكاوي، بيروت.
- مصطفى، أحمد عبدالرحيم، (1987)، **الولايات المتحدة والمشرق العربي**، المجلس الـوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
- وهبة، سعد الدين (1998). **نصف قرن في الصين**، مركز الحضارة العربية للإعلام والنـشر والدراسات.

- ثانياً: رسائل الدكتوراة والماجستير:

- أبو جرادة، بلال خميس درويش(2003). **السياسة الخارجية الصينية في الـشرق الأقـصى (1949-2000)**، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية.
- دندان، عبدالقادر، (2008)، **الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا بين الاسـتمرار والتغير 1991-2006**، رسالة ماجستير، الجزائر.
- العطري، ميلود، (2008)، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أميركا اللاتينية في فتـرة مـا بعد الحرب الباردة**، رسالة ماجستير، الجزائر.
- العوايشة، محمد إبراهيم أحمد(2005). **العقوبات الاقتصادية كأداة في الـسياسة الخارجيـة الأمريكية في الفترة الممتدة من (1990- 2000)**. رسالة ماجستيـر غيـــر منـشـورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

ثالثاً: الدوريات والمجلات:

- أبو عامود، محمد سعد (2006) ، مقومات الصعود الصيني. ، تحرير: هدى ميتكيس وخديجة عرفة محمد. القاهرة: **مركز الدراسات الآسيوية بجامعة القاهرة**.
- أبو عامود، محمد سعد (2001)،"العلاقات الأمريكية الصينية".**السياسة الدولية**، عدد 145.
- آل ثاني، فهد بن عبد الرحمن (2002). جيوبوليتيكية الاقتصاد العالمي: من الجزيرة العالمية إلى أمريكا الكبرى، **مجلة المستقبل العربي**، العدد (275)، كانون ثاني.
- أمين، سمير (1996). حول حاضر ومستقبل الصين، **النهج**، العدد (42).

- باكير، علي حسين ،اللوبي الإسرائيلي و سياسة أمريكا الخارجية, نشرت **مجلة المجتمع** هذه الترجمة المعروضة8-4-2006/ العدد 1696.
- باكير، علي حسين، 2006/7/1، الموقف الصيني من الملف النووي الإيراني **مجلة آراء** حول الخليج، ع(22)، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات.
- بسيوني، عنبر (1997). الولايات المتحدة الأمريكية والتدخل لحماية حقوق الإنسان والديمقراطية، **مجلة السياسة الدولية**، عدد (127)، ج (32)، القاهرة.
- بن عائشة، محمد الأمين (2010)، **الدور الصيني في الخارطة الجيوسياسية لأسيا 1990-2010**. مذكرة ليسانس، كلية العلوم السياسية و الإعلام، فرع العلاقات الدولية.جامعة الجزائر.
- بورشتاين وكيزا، دانييل وارنيه دى، (2001)، التنين الصيني في القرن الحادي والعشرين، **سلسلة عالم المعرفة**، العدد27.
- ترحيب دولي بإعلان كوريا الشمالية تعليق أنشطتها النووية، 2012/3/1، **سبأنت**، صنعاء.
- تشنج ودونج، ليو شيه ولى شي، (2003)، الصين والولايات المتحدة الأمريكية خصمان أم شريكان؟، ترجمة عبدالعزيز حمدي عبدالعزيز، **المجلس الأعلى للثقافة**، القاهرة، ط1، العدد478.
- جلود، ميثاق خير الله، 2011/3/13 موقف الولايات المتحدة من البرنامج النووي الإيراني، **الحوار المتمدن**، ع(3304).
- الجميلي، حميد، (1995). الصين والعهد الاقتصادي الجديد، **مجلة شؤون سياسية**، السنة الأولى، العدد4.
- حافظ، زياد (2004) ، المشهد الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية وتداعياته على سياستها الخارجية، **مجلة المستقبل العربي**، ع (306)، ج (27)، ص98، بيروت.
- حمودة، عمرو كمال (2006)، النفط في السياسة الخارجية الأمريكية، **السياسة الدولية**، العدد 164، أبريل.

- الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، (1995)، العلاقات الصينية-الأمريكية.. مصادر الخلاف وسياسة الاحتواء، لندن، **نشرة تقديرات استراتيجية**، عدد 7.
- الدسوقي ، ابو بكر فتحي ، (2010) تطور العلاقات الأمريكية الصينية، **مجلة السياسة الدولية**.
- الدسوقي، أبو بكر، (2000)، تطور العلاقات الأمريكية الصينية، **السياسة الدولية**، العدد142.
- دليل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (1979-2005) بعنوان إحصائيات اقتصادية، واجتماعية وبيئية 2006، **كوفيس صحيفة الإكونوميست** 2008/2007، 30 يونيو 2007.
- ذياب، أحمد، (2008)، العلاقات الصينية-الأمريكية بين التعاون والصراع، **السياسة الدولية**، العدد173، المجلد43.
- ذياب، أحمد، (2006)، السياسة الأمريكية تجاه الصين بين المشاركة والاحتواء، **السياسة الدولية**، العدد163، المجلد41.
- رفعت، سعيد (2002)، التصور الأمريكي الجديد للمنطقة وموقع العرب فيه، **شؤون عربية**، العدد 112.
- زيدان، نزار عبدالمعطي، (1998)، العلاقات الأمريكية-الصينية أوجه التقارب وأوجه التباعد، **السياسة الدولية**، العدد 132.
- سابا، إلياس (2009). الأزمة المالية العالمية.. أسبابها وانعكاساتها، **المستقبل العربي**، العدد 360، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- الساكت، محمد عبد الوهاب، (1985)، مشكلة تايوان بين الولايات المتحدة والصين الشعبية، **السياسة الدولية**، العدد 79، كانون الثاني.
- سلامه، معتز، (1996)، الصين والولايات المتحدة: جوهر الخلاف، **السياسة الدولية**، العدد، 123.
- سليمان، حنان (2010)، تطور السياسة الأمريكية من ترومان إلى أوباما في الشرق الأوسط، **مجلة روز اليوسف**، العدد 1453، الإثنين، 5 أبريل.

- الشطي، إسماعيل (2002). تحديات استراتيجية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول ، **مجلـة المستقبل العربي**،ع(283)، ج (25)، بيروت.
- شلبي، السيد أمين (2002)، "هل حققت الولايات المتحدة مصالحها في الـشرق الأوسـط؟"، **شؤون عربية**، العدد 109، جامعة الدول العربية، مارس.
- صالح، ماجدة، (2008)، الحركات الانفصالية في الـصين، **الـسياسة الدوليـة** العـدد73، المجلد43.
- صبري، إسماعيل، (1983)، مستقبل تايوان في إطار العلاقات الصينية الأمريكية، **الـسياسة الدولية**، العدد72.
- **صحيفة الشعب اليومية** ـ الصادرة يوم21 اكتوبر عام 2011.
- الصلح، رغيد، (2009)، عالم تقوده ثنائية أمريكية-صينية، **جريدة الخليج العربي**، العدد20.
- الصين تسجل فائضاً تجارياً يبلغ 11.43 مليار دولار أمريكي في أبريل، (2012)، **صحيفة الصين الشعبية**.
- عبد الشافي، عصام(2005). السياسة الخارجية الأمريكية: قضايا وإشكاليات، **مجلة السياسة الدولية**، ع (160) ، ج (41)، ص 155، القاهرة.
- عبد العظيم ، أحمد فاروق (2004) ، سياسة القوة في المشروع الأمريكي للنظـام العـالمي. **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة.، ع (158).
- عبد الله، عبد الصمد سعدون (2007). الصراع على موارد الطاقة: دراسة لمقومات القوة في السلوك الدولي للصين، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد (15)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- عبد الناصر، وليد (1998)، ماذا بقى من تأثير ماو في صين اليوم؟، **السياسة الدولية**، العدد (132).
- عبيد، هناء (1995)، العلاقات الأمريكية الصينية: صراع حضاري أم تجـاري، **الـسياسة الدولية**، العدد 121، يوليو.
- عثمان، السيد عوض (2003)، حوارات بين الضرورات الوطنية والاعتبـارات التكتيكيـة، **القدس**، العدد 50، شباط.

- العجيري، عبدالعزيز، (1972)، المسيرة الطويلة بين واشنطن وبكين، **السياسة الدولية**.
- العزي، غسان، (1998)، الصين والتكنولوجيا الأمريكية، **شؤون الأوسط**، العدد68.
- العسلي، بسام (2008). الصين والتوازن العالمي ، **مجلة الدفاع العربـي**، العـدد (11)، دار الصياد ,بيروت, لبنان.
- العفيفي، فتحي (2009). الأزمة المالية وتداعياتها: رؤية مغايرة، **مجلة السياسية الدوليـة**، العدد (175)، القاهرة، مصر.
- علي، مغاوري، (2010)، الولايات المتحدة والصين.. قطبية ثنائية جديد؟، **السياسة الدولية**، العدد179، المجلد45.
- علي، مغاوري، (2007)، الصين والاقتصاد العالمي: مقومات القـوة وعوائـق الانـدماج، **السياسة الدولية**، العدد 16، المجلد42.
- عوني، مالك (1997). والاستراتيجية العسكرية الأمريكية وموقعها من السياسة الخارجيـة الأمريكية. **مجلة السياسة الدولية**، (127)، ج (32)، القاهرة.
- غاديس، جون لويس (2005)، الاستراتيجية الأمريكية الكبرى في الولاية الثانيـة، **شـؤون الأوسط**، العدد 118.
- فرجات، محمد فايز (1998). الاقتصاد الصيني: رؤية سياسية، القـاهرة، **مجلـة الـسياسة الدولية**، العدد 132.
- فهمي، عبدالقادر، (2000)، دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي، **مركـز الإمـارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية**، العدد42، أبو ظبي.
- فيلدمان، شاي، (1996)، "مستقبل التعاون الإسـتراتيجي الأمريكـي الإسـرائيلي"، **مركـز الدراسات السياسية للشرق الأدنى** بواشنطن، أبريل.
- قسم البحوث، (2002)،هل تسيطر التوجهات اليمينية والعسكرية المتشددة علـى الـسياسات الأمريكية تجاه العالم، **مجلة شؤون خليجية**، ع (29).
- قنديل، حنان(2008).التغير والإستمرار في السياسات الصينية. قراءة في مـؤتمر الحـزب الشيوعي الصيني،**مجلة السياسة الدولية**،العدد171.

- كروان، محمد (2006)، استراتيجيه إيباك للسيطرة على العالم في البيـت الأبـيض، **مجلـة المجلة**، الرياض: الشركة السعودية للأبحاث والنشر، العدد1389.
- الكريني، إدريس (2003)، الزعامة الأمريكية في عالم مرتبك: مقومات الريـادة وكراهـات التراجع، **المستقبل العربي**، ع(291)، ج (26)، بيروت.
- ليغاري، فريال، (2007) شبكة خطوط أنابيب الطاقة الخليجية-الآسيوية المقترحة: الـدلالات الأمنية، **مركز الخليج للأبحاث**، نشرة أبحاث الأمن ودراسات الإرهاب، العدد السادس.
- مسعد، نيفين عبد المنعم (2003)، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الدول العربية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001، مذكور في صناعة الكراهية.
- الميهي، آسيا (1997)،الرأي العام في السياسة الخارجية الأمريكية، **مجلة السياسة الدوليـة**، ع (127)، ج (32).
- ناجي، محمد عباس، (2002)، الصين-تايوان: مأزق البدائل المحـدودة, الـسياسة الدوليـة، العدد150، **المجلد37**.
- نادية رمسيس:" دور جماعات الضغط فى التأثير على صنع القرار الأمريكى تجاه الصراع العربى الإسرائيلى، **مجلة السياسة الدولية**، عـدد(84).
- نعمان ، عصام ، (2003)، نحو مواجهة مشروع الهيمنة الإمبراطوري الأمريكـي، **مجلـة المستقبل العربي**،بيروت.، ع (291)، ج (26).
- وارنو، وإقبال، (2000). السياسية الخارجية الأمريكية بعد إنهاء الحـرب البـاردة، **مركـز الإمارات للدراسات والأبحاث الاستراتيجية**، ع (15)، أبو ظبي.
- ويلبورن، توماس (1997)، السياسة الدولية في شمال شرق آسـيا، المثلـث الاسـتراتيجي: الصين – اليابان – الولايات المتحدة، **مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية**، أبـو ظبي.
- ويلبورن، توماس، (1995)، السياسة الدولية في شمال شرق آسيا :المثلث الاستراتيجي الصين -اليابان-الولايات المتحدة الأمريكية، **سلسلة دراسات عالمية**، عدد12، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، ص51.

رابعاً: المصادر الثانوية:

- الحسيني، سنية، (2010)، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، **www.arabjo.net**
- Niu Xin Chun ، **العلاقة الصينية الأمريكية.." لا صداقة ولا عدواة"، المركز العربي للمعلومات، www.arabsino.com**
- أبو الكرامات، نهى ، (2008)، حقوق الإنسان في السياسة الخارجية الأمريكية،تقرير واشنطن، **www.taqrir.org**
- أمريكا والصين :التعاون و الصراع، (2007)، **www.arabic-military.com**
- أوه وهاسيغ، كونغدان ورالف سي، (2008)، كوريا الشمالية: دولة مارقة خـارج حظيـرة معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، مكتب برامج الإعـلام الخـارجي، متـوفر عبـر: **http://www.america.gov/ar**
- تعميق العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين يصب فى صميم مصلحة الجـانبين والانتعاش العالمى: **2012 arabic.people.com.cn**
- الحسيني، سنية، (2010)، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، **www.arabjo.net**
- خريسان، باسم علي، (2007)، السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية وفلسفة ما بعد الحداثة، الحوار المتمدن - العدد: 1881، **www.ahewar.org**
- الخصائص الثمانية للعلاقات الصينية الأمريكية الراهنة، المركز العربي للمعلومات،**(2002)،** www.arabsino.com
- الشاهر، شاهر إسماعيل، (2001)، أولـويـات السياسة الخارجية الأمريكية، بعد أحداث 11أيلول جامعة دمشق، www.4geography.com
- شقير، شفيق، (2008)، التبت التاريخ والقضية، مركز البحوث والدراسات، شبكة الجزيـرة نت، نقلا عن الرابط: .http://www.aljazeera.net
- الشكراوي، علي هادي، (2007)، مستقبل العلاقات الصينية - الأمريكيـة، مركـز الـشرق العربـي للدراسـات الحـضارية والاسـتراتيجية، لنـدن، متـوفر عبـر: http://www.asharqalarabi.org.uk/mu-sa/b-mushacat-504.htm

- شلبي، أمين، (2010)، ثلاثون عاماً على العلاقات الأمريكية الصينية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، http://digital.ahram.org.eg
- الناتج المحلي الصيني يتخطى 6 ترليونات دولار، نقلاً عن وكالة شينخوا،2011/1/22، على الرابط التالي: http://alrroya.com/node/115378
- شينخوا، (2009)، زيارة أوباما للصين: زيارة هامة لتوطيد وتعزيز العلاقات بـين الـصين والولايات المتحدة، صحيفة الشعب، متوفر عبر: http://arabic.people.com
- صحيفة الرأي، (2010)، الصين تتهم اميركا بانتهـاك سـيادتها، بتـاريخ 15 آذار 2010م، متوفر عبر: www.alrai.com
- العسلي روغوف، كينيث، (2009)، إعادة التوازن إلى العلاقات الاقتصادية بين أمريكا والصين، مجلة الاقتصادية، **www.aleqt.com**
- ابراهيم غالي، أمريكا والصين.. تنافس بين قومية ووطنية **،** الأحد. مايو**. 14,** 2006،
- عبد الكريم، عمرو **،** مستقبل العلاقات الأمريكية الصينية**،**14/9/1427، http://www.almoslim.net/node/85818
- فهمي، شيرين، (2005)، تقرير "العامل الأمريكي في المنطقة"، المركز الباكستاني للدراسـات الإقليمية، متوفر عبر:http://www.islamonline.net
- هيثم لى تشن ، (2011) أهم الموضوعات الدولية : تطور العلاقـات التجاريـة الـصينية - الامريكية يبدد مخاوف الشركاء العرب ، نقلاً عن الرابط التالي: arabic.news.cn.
- كوفمن، ستيفن، (2009)، الولايات المتحدة والصين ودول أخرى تبدي إجماعا قويـاً حـول مـشكلة كوريـا الـشمالية، مكتـب بـرامج الإعـلام الخـارجي، متـوفر عبـر: http://www.america.gov/ar
- مراد، رداوي (2010) النظام السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية ، الأنظمة السياسية المعاصرة، نقلا عن الرابط:www.droit.sbiya.com.
- الملف النووي الايراني، (2007)، http://islamstory.com

- باسل حسين، مقاربات في العلاقات الأمريكية الصينية، نقلا عن الرابط: http://www.alarabnews.com.
- Pang Zhong Ying، إلقاء ضوء على توجه السياسة الأمريكية، 2006-09-13 ، http://arabsino.cafa.org.cn/news/2006/09/13/12778073766449.htm
- نقلاً عن الموقع التالي:
- http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=11725005
- 36942&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout
- نقلاً عن موقع bbc على الرابط التالي: http://www.bbc.co.uk/arabic، 2010
- نقلاً عن موقع البنك الشعبي الصيني، على الرابط الالتكروني التالي: www.pbc.gov.cn/english
- هالس، ميرل كيلير، (2008)، تصريحات للسفيرة سوزان رايس المندوبة الدائمة للولايات المتحدة في مجلس الأمن بتاريخ 2008/9/10، متوفر عبر www.america.gov
- وديس، جون بي، (2009)، هل تسببت الديون في الأزمة المالية الحالية؟، مكتب برامج الإعلام الخارجي، متوفر عبر: http://www.america.gov/ar
- وكالة المخابرات المركزية، ويكبيديا، الموسوعة الحرة، http://ar.wikipedia.org
- خفض التصنيف الائتماني للولايات المتحدة، 2011/8/6، نقلاً عن موقع bbc arabic على الرابط التالي: http://www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/2011/08/110805_us_credit.shtml.
- نقلاً عن الموقع الرسمي الصيني China abc على الرابط التالي: http://arabic.cri.cn/chinaabc/chapter2/chapter20101.htm

- مسؤول في مصلحة الدولة للاحصاء الصينية يعلق على بيان احصاء عام 2011، 2012/2/24، نقلاً عن وكالة شينخوا على الرابط التالي:
http://arabic.china.org.cn/china/txt/2012-02/24/content_24721717.htm

خامساً: المراجع الأجنبية:

- Calder, Kent, (1996), Asia's Empty Tank, Foregn Affairs, Vol. 75, No. 2.
- Dodds Klaus , **geopolitics a very short introduction**,(Great Britain: Oxford University Press,2007).pp.38-39.
- Dull, Jonathan R. (2003). "Diplomacy of the Revolution, to 1783," p. 352, chap. in *A Companion to the American Revolution*, ed. Jack P. Greene and J. R. Pole. Maiden, Mass.: Blackwell, pp. 352–361.
- Fukyama Francis and G. John Ikenberry, The Princeton project on national security: **report of the** "**working group on grand strategic choices** , (Princeton University, September 2005). p.15.
- Lubowski, Ruben, Marlow Vesterby, and Shawn Bucholtz (2006-07-21). AREI Chapter 1.1: Land Use. Economic Research Service. Retrieved 2009-03-09.
- Maddison, Angus (2006). Historical Statistics for the World Economy. Retrieved .
- Renato, Gruz De Castro (2005). Exploring The Prospect Of China's Peaceful Emergence: Strategies And Obstacles To The PRC'S 21 St Century, Geopolitical Gambit, Views And Policies.Vol. 2, No. 1, p 23..
- Richard Bernstein and Ross H. Murnor, (1997) "The Cming Conflict with America," foreign Affairs (March-April, p18.
- S. K. Singh, (1994). "Security Environment of South Asia, "Strategic Analysis, vol. XV-II, no 2, (New Delhi, Sabru House, May, p51.

- Scheb, John M., and John M. Scheb II (2008). *An Introduction to the American Legal System*. Florence, KY: Delmar, p. 6.
- The PEW center on the states, The Debt Ceiling Debate: How a federal could impact states and cities, July, 2011.
- Thomas A. Metzger and Roman H. Myes, (1998) "Chinese Nationalism and American Policy, "ORPS, p12.
- UN Publication, (1995), Trendsin Europe And North America, NewYork, P.54.
- Yan ، Heqing & He Qinghua ، Tian Zhenxing (2007). Perfect the method used for the statistics in the basic-level ، Statistical .

CHINA-US RELATIONS UNDER THE NEW INTERNATIONAL OR WORLD

2011-2001

China-US relations under the new international or world

2011 - 2001

By

Eprahem Al-nasah

Supervisor

Dr. Faisal Alrfoe ,Prof.

ABSTRACT

Conflict is the hallmark of the relations Between the united states of America and the Republic Popular of China in the early years of the Cold War, has been confined to the confrontation between the two parties in the three main topics: human rights, arms race, Taiwan. It was the height of the confrontation in the spring of 1996, when it sent America's two aircraft carriers to the area Taiwan, where she was the first time, which meet the parties in direct military confrontation since the Vietnam War after the crisis of Taiwan, started relationships giants, especially since the visit of President Jiang Zemin to the United States in October 1997, to take some sort of stability and positive and has not stopped improving relations in the form and symbolic only, but included some really fundamental things, and yet still the nature of the relations of the two countries and to the uncertain relationship it is not a confrontation, as some speculate, not a cooperative relationship. study seeks to achieve the following objectives: definition of the level of and the nature of US-China relations after the events of atheist th of September 2001. And analysis of the dimensions of US-China relations on the level of economic and political. The analysis and study of variables affecting the US-China relations after the events of

September atheist ten. The study starts from the premise the following: China-US relations is gaining great importance to regional and international level. The study found that the future of China-US relations Aterhj between cooperation and conflict, relations US-China is not going on one frequency, we can say that the future of relations between the two countries is no longer governed by commercial interests and economic ties between the two countries or the strategy of military and security for them, In any case, the parties can achieve some degree of balance in all these relations in the next three decades, despite the lack of mutual trust at the political level after that we were able to bring about the development of positive relative in their relationship together and recommended to work on strengthening strategic mutual trust to strengthen strategic communication, and strive to find common ground while leaving differences aside , and mutual respect, and promote understanding between the two peoples to strengthen the foundations of the People of the friendly relations between our two countries.